الجمـهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

دور المخطط الخماسي 2010–2014 في التنمية الحضرية للمدن الجزائرية

دراسة ميدانية بولاية أم البواقي–

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه للطور الثالث في العلوم الاجتماعية

تخصص: علم الاجتماع المدينة – تنظيم وتنمية المدينة–

إعداد الطالب:

إسماعيل بوكراع

إشراف:

أ.د. العايش عبد العزيز

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د/ روابحي سناء	أستاذ محاضر – أ–	جامعة عباس لغرور –خنشلة –	رئيسا
أ.د / العايش عبد العزيز	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور –خنشلة –	مشرفا ومقررا
أ.د/ عوفي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر–باتنة 2–	عضوا مناقشا
د/ قتالي عبد الغاني	أستاذ محاضر – أ–	جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي –	عضوا مناقشا
د/ إيديو ليلى	أستاذ محاضر – أ–	جامعة عباس لغرور –خنشلة –	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022/ 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، حمدا يوازي نعمه ويجازي شكره، الحمد لله كما أمرنا والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد عبد الله ورسوله عليه أفضل الصلاة وأزكى التلسيم.

وأما بعد

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، ويسر لي الأمر، فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذي العزيز المشرف على الرسالة فضيلة **الأستاذ الدكتورالعايش عبد العزيز** الذي لم يدَّخر جهدًا في مساعدتي، وكان خير مرشد وافضل سند لي في هذا العمل.

كما أشكر كل القائمين على جامعة –عباس لغرور – خنشلة على رأسهم الأستاذ الدكتور: **شالة عبد الواحد** – والسيد عميد كلية العلوم الانسانية والاجتماعية وكل الأساتذة بالكلية.

إهـداء

إلى روح أبي الغالية

إلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها، إلى زوجتي وبناتي ميار وميرنا

إلى كل العائلة الكبيرة

لكل من ساعدنا على هذا العمل وسهل لنا مهمة القيام به وأخص بالذكر السيد مدير مؤسسة العمل، وجميع أصدقاء العمل.

إلى كل من تعاون معنا في إنجاز هذا العمل من مواطني ولاية أم البواقي وجميع المسؤولين الذين كانوا سندا لنا ولم يبخلوا علينا.

إلى كل من يعرفنا من قريب أو بعيد ويتمنى لنا الخير.

لكم جميعا أقول وفقكم الله جميعا لما فيه خير لكم وللعباد والبلاد، وهذا العمل هدية منا لكم.

إسماعيل بوكراع

فهرس المحتويات

المقدمة	ا ب جـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	
تمهيد	05
1-تحديد الإشكالية	06
2- أهمية الدراسة	07
3- أهداف الدراسة	08
4- تحديد المفاهيم	09
4-1- مفهوم الدور	09
4-2- مفهوم المدينة	11
4-3- مفهوم التنمية	15
4-4- مفهوم التخطيط	17
4-5- مفهوم المخطط الخماسي 2010-2014	18
5- الدراسات السابقة	20
6- فروض الدراسة	27
خلاصة الفصل الأول	29
الفصل الثاني: التنمية الحضرية واتجاهاتها النظرية	
تمهيد	31
1- لمحة تاريخية عن التنمية الحضرية	32
2- عوامل التنمية الحضرية	38
3- الاتجاهات النظرية المفسرة للتنمية الحضرية	40
3-1 الاتجاه الثنائي	41

3-2- الاتجاه التاريخي	43
3-3- الاتجاه الاقتصادي	47
3-4- الاتجاه الديغرافي	49
3-5- الاتجاه النموذجي	51
3-6- الاتجاه الإيكولوجي	52
3-7- الاتجاه السيكولوجي	53
3-8- الاتجاه التنظيمي	55
3-9- الاتجاه السياسي و الإداري	57
4- أهداف استراتيجية التنمية الحضرية	59
5- عناصر أساسية للتنمية الحضرية	60
6- سياسات التنمية الحضرية	60
6-1- سياسة ضبط النمو والهجرة	61
6-2- سياسة نشر النمو واللامركزية	62
7- خطوات التنمية الحضرية المتكاملة واستراتيجياتها	65
8- معوقات التنمية الحضرية	66
8-1- العوامل الديمغرافية	66
8-2- العوامل الاجتماعية	67
8-3- العوامل النفسية	67
8-4- العوامل الاقتصادية	68
8-5- العوامل السياسية	69
8-6- العوامل الإدارية	70
خلاصة الفصل الثاني	71

الفصل الثالث:	
تمهيد	73
1- لمحة تاريخية عن المدن الجزائرية	74
1-2- المدن الجزائرية خلال العهد العثماني	74
1-2- المدن الجزائرية خلال عهد الاستعمار الفرنسي	75
2- التخطيط العمراني للمدن الجزائرية	76
3- تطور التنمية الحضرية بالجزائر	77
3-1- التنمية الحضرية بعد الاستقلال (1962-1988)	77
3-1-1- المخطط الثلاثي 1967-1969	80
3-1-2- المخطط الرباعي 1970-1973	81
3-1-2- المخطط الرباعي 1974-1977	82
3-1-4- المخطط الخماسي الاول 1980-1984	84
3-1-5- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	88
3-2- التنمية الحضرية خلال فترة التسعينيات.	88
3-2-1- بداية التسعينيات (1990-1994)	90
3-2-2- المرحلة من 1994 إلى نهاية التسعينيات	91
4- البرنامج الخماسي 2004-2009	92
5- المخطط الخماسي 2010-2014	93
5-1 بيان اجتماع مجلس الوزراء	94
6- مجالات التنمية ضمن المخطط الخماسي 2010-2014	97
6-1- مجال التنمية البشرية	97
6-2- المنشآت القاعدية	98

6-3- مجال السكن	98
6-4- الطاقة والكهرباء الريفية	100
6-5- شبكة المياه	101
6-6- الشبيبة والرياضة	102
6-7- التكوين والتعليم المهنيين	104
7- الاعتمادات المالية حسب كل قطاع	106
7-1- قطاع الأشغال العمومية	106
7-2- قطاع النقل	107
7-3- قطاع البيئة	108
7-4- قطاع الإدارة	109
7-5- دعم الاقتصاد الوطني	109
7-6 قطاع الاتصالات	113
7-7- الشؤون الدينية	113
7-8- قطاع البحث العلمي	114
8- خلاصة ما جاء في المخطط الخماسي 2010-2014	116
خلاصة الفصل الثالث	120
الفصل الرابع:	
1-1- لمحة تاريخية عن ولاية أم البواقي	123
1-2 - ولاية أم البواقي بعد الاستقلال	124
2- مجالات الدراسة	124
2-1- المجال المكاني	125
2-2- المجال الزماني	126

2-3- المجال البشري	127
3- عينة الدراسة	128
4- منهج الدراسة	131
4-1- المنهج الوصفي	131
4-2- المنهج الإحصائي	132
5- ادوات جمع البيانات	134
5-1- الملاحظة	134
5-2- المقابلة	135
5-3- الاستبيان	136
5-4- الوثائق الرسمية والسجلات	137
5-5- التسجيلات الصوتية (الإذاعية)	138
خلاصة الفصل الرابع	139
الفصل الخامس:	
تمهيد	141
تحليل البيانات الواردة من الاستبيان	142
السن	142
المستوى التعليمي	144
الوظيفة	145
استفادة المدينة من مشاريع في قطاع السكن	147
مساهمة المشاريع في حل ازمة السكن	148
تناسب السكنات مع التطور العمراني	150
تحقيق النمو في قطاع السكن والعمران	152

نجاح المخطط في تحقيق التنمية في قطاع السكن والعمران	154
استفادة المدينة من مشاريع التهيئة الحضرية	155
استفادة المدينة من مساحات خضراء	156
كفاية عدد المساحات الخضراء	157
إنشاء المرافق العمومية	160
إمتلاك المواطن معلومات حول المخطط الخماسي 2010-2014	162
توازن مشاريع السكن وباقي القطاعات	165
هل جاء المخطط بآمال المواطنين	167
تحقيق المخطط لأهدافه	168
تحليل بيانات المقبلات مع المسؤولين	169
مسؤول قطاع السكن والعمران	169
مسؤول قطاع الصحة	172
مسؤول مديرية التعمير	173
مسؤول قطاع الأشغال العمومية	174
3- نتائج الدراسة	176
3-1- مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة	176
3-1-1- الفرضية الفرعية الأولى	176
3-1-2- الفرضية الفرعية الثانية	177
3-1-3- الفرضية الفرعية الثالثة	179
4- مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري للدراسة	182
5- النتائج العامة والتوصيات	185
6- خلاصة الفصل الخامس	187

الخاتمة	189
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	105
02	الاستفادات المالية حسب كل قطاع	115
03	يمثل الفئات العمرية للمبحوثين	142
04	يمثل المستوى التعليمي للمبحوثين	144
05	يمثل وظيفة للمبحوثين	145
06	يمثل مدة السكن في الولاية	147
07	استفادة المدينة من مشاريع في قطاع السكن	148
08	يمثل مساهمة المشاريع في حل أزمة السكن	149
09	يمثل تناسب السكنات مع التطور العمراني والتكنولوجي	150
10	يمثل ظهور تغيرات في المجال المعماري	151
11	يمثل تحقيق النمو في قطاع السكن	152
12	يمثل نجاح المخطط الخماسي 2010-2014 في تنمية قطاع السكن والعمران	154
13	يمثل استفادة المدينة من مشاريع خاصة بالتهيئة الحضرية	155
14	يمثل استفادة المدينة من مساحات خضراء	156

15	يمثل كفاية عدد المساحات الخضراء	157
16	يمثل كفاية نسبة تعبيد الطرقات	159
17	يمثل إنشاء مرافق عمومية	160
18	يمثل امتلاك المواطن معلومات حول مخطط 2010-2014	162
19	يمثل مساهمة المشاريع فعلا في التنمية الحضرية	164
20	يمثل التوازن بين المشاريع السكنية وباقي المشاريع	165
21	يمثل تحقيق المخطط لآمال المواطن	167
22	يمثل تحقيق المخطط لأهدافه الخاصة بالتنمية الحضرية	168

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الجدول	الصفحة
01	مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	106
02	الاستفادات المالية حسب كل قطاع	115
03	يمثل الفئات العمرية للمبحوثين	142
04	يمثل المستوى التعليمي للمبحوثين	144
05	يمثل وظيفة للمبحوثين	145
06	يمثل مدة السكن في الولاية	147
07	استفادة المدينة من مشاريع في قطاع السكن	148
08	يمثل مساهمة المشاريع في حل أزمة السكن	149
09	يمثل تناسب السكنات مع التطور العمراني والتكنولوجي	150
10	يمثل ظهور تغيرات في المجال المعماري	151
11	يمثل تحقيق النمو في قطاع السكن	152
12	يمثل نجاح المخطط الخماسي 2010-2014 في تنمية قطاع السكن والعمران	154
13	يمثل استفادة المدينة من مشاريع خاصة بالتهيئة الحضرية	155
14	يمثل استفادة المدينة من مساحات خضراء	156

15	يمثل كفاية عدد المساحات الخضراء	157
16	يمثل كفاية نسبة تعبيد الطرقات	159
17	يمثل إنشاء مرافق عمومية	160
18	يمثل امتلاك المواطن معلومات حول مخطط 2010-2014	162
19	يمثل مساهمة المشاريع فعلا في التنمية الحضرية	164
20	يمثل التوازن بين المشاريع السكنية وباقي المشاريع	165
21	يمثل تحقيق المخطط لآمال المواطن	167
22	يمثل تحقيق المخطط لأهدافه الخاصة بالتنمية الحضرية	168

مقدمة

مقدمة

تعتبر المدن أكثر المناطق طلبا للعيش من طرف الأفراد وذلك لما يتوفر فيها من نشاطات اقتصادية وفرص للعمل، ومناطق للترفيه بالإضافة على العدد الكبير من السكان فيها مقارنة بالأرياف، كما ان الخدمات الاجتماعية الثقافية التعليمية والصحية عادة ما تكون اكثر وفرة فيها، وهذا نزيد عنه توفر خدمات النقل ومختلف الإدارات التي تسهل حياة الأفراد وتختصر المسافات والزمن أمامهم.

ولقد شهد العالم منذ القدم وجود المدن مهما اختلفت الدول والحضارات حيث أن وجودها كان العامل المشترك بينها، والمتصفح للتاريخ يجد أن المدن مرت بمجموعة من التغيرات والتطورات المرتبطة بالزمان والمكان والانسان، وحتى يومنا هذا مازالت عملية تطوير المدن الشغل الشاغل للمسؤولين عليها، حيث أن كل إضافة تخدم عنصر التنمية في المدينة هي عملية مرحب بها، وعادة ما يصطلح على هذه الإضافات والتغييرات بمصطلح التنمية الحضرية للمدن.

والمدن الجزائرية كغيرها من مدن العالم تحتاج لعمليات التنمية الحضرية لعلها تلحق بركب التطور الحضري للمدن العالمية، أو على الأقل تغيير صورتها والقضاء على التخلف الحضري فيها، حيث أن الدولة الجزائرية ومنذ الاستقلال سعت بشتى الوسائل والإمكانيات خاصة المادية منها للتنمية الحضرية للمدن الجزائرية، وقد سخرت من أجل ذلك العديد من البرامج التنموية، ومن أهم هذه البرامج ومن بين أضخمها ميزانية، وأكثرها وفرة على المشاريع، وشمولية لجميع القطاعات نجد المخطط الخماسي 2010-2014 الذي سنحاول من خلال هذه الدراسة إعطاء صورة حول اسهاماته في التنمية الحضرية للمدن الجزائرية، وذلك بعد اجراء دراسة ميدانية حوله في إحدى ولايات الوطن التي كانت قبل الشروع في تنفيذ برامجه تعاني كثيرا جدا من هذا الجانب ألا وهي ولاية أم البواقي.

ومن اجل الإحاطة بهذا الموضوع أكثر تم إعداد هذه الأطروحة والتي تتضمن ما يلي:

الفصل الأول: والذي يتضمن العناصر التالية:

تحديد الإشكالية، أهداف الدراسة، أهمية موضوع الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، وأهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة – التنمية الحضرية، المدينة المخطط الخماسي 2010 – 2014 –، كما قمنا بعرض بعض الدراسات السابقة المشابهة لموضوع البحث، وبعدها تم عرض فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية.

أما **الفصل الثاني** المعنون بالتنمية الحضرية والاتجاهات النظرية المفسرة لها سنعرض فيه العناصر الآتية: لمحة تاريخية عن التنمية الحضرية، عوامل التنمية الحضرية، النظريات المفسرة للتنمية الحضرية بمختلف اتجاهاتها وذالك من خلال ما يلي من عناصر الاتجاه الثنائي، الاتجاه التاريخي، الاتجاه الاقتصادي، الاتجاه الديمغرافي، الاتجاه الايكولوجي، الاتجاه السياسي والإداري، الاتجاه السيكولوجي، أهداف التنمية الحضرية، عناصر أساسية للتنمية الحضرية، أهم سياسات التنمية الحضرية التي يتم اتباعها في دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث كذلك، ومنها سياسة ضبط النمو والهجرة، وكذلك سياسة نشر النمو واللامركزية، وسنعرض أيضا أهم خطوات التنمية الحضرية المتكاملة واستراتيجياتها، ونختتم الفصل بعرض معوقات التنمية الحضرية والتي هي منتشرة كثيرة في دول العالم الثالث.

الفصل الثالث: في بدايته قمنا بتقديم لمحة تاريخية موجزة عن المدن الجزائرية، وكذلك التخطيط العمراني لهذه المدن، خاصة كون التخطيط العمراني من أهم عوامل نجاح أو فشل التنمية الحضرية، ثم عرض وجيز للمراحل أو المخططات التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، وهي عبارة عن سياسات كان الغرض منها في كل مرة تنمية البلاد في مختلف قطاعاتها، حسب الظروف المالية والسياسية والاجتماعية للجزائر، وصولا إلى المخطط الخماسي 2010-2014، حيث سنعرض مختلف المحاور التي ركز عليها المخطط الخماسي 2010-2014، والمجالات التي يهتم بها مع توضيح لنسبة استفادة كل

مجال، والقيمة المالية المفروض استغلالها لتطوير كل مجال وأهم المناطق التي استفادت من هذه الأموال.

أما **الفصل الرابع** فهو فصل الإجراءات المنهجية والميدانية المتكون من العناصر التالية: لمحة تاريخية عن ولاية أم البواقي، ثم تطرقنا إلى مجالات الدراسة، تحديد العينة والمناهج المتبعة في الدراسة، وبعدها عرضنا أدوات جمع المعلومات والبيانات، وختمنا الفصل بالتطرق لبعض الصعوبات المتعلقة بالدراسة.

الفصل الخامس: جدولة البيانات واستخلاص النتائج حيث يحتوي على العناصر التالية: تحليل البيانات وتفسيرها، سواء البيانات من خلال استمارة الاستبيان المقدة للمواطنين، أو البيانات التي تم جمعها من المقابلات مع مسؤولي بعض القطاعات، ثم قمنا بعرض النتائج ومناقشتها في ضوء فرضيات الدراسة، وفي ضوء الإطار النظري للدراسة، النتائج العامة وتوصيات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد

1 – اشكالية الدراسة

2– أهمية الدراسة

3– أسباب اختيار الموضوع

4– مفاهيم الدراسة

5– الدراسات السابقة

6– فرضيات الدراسة

7– خلاصة الفصل

تمهيد:

الدراسات الاجتماعية كغيرها من الدراسات العلمية لا بد أن تكون مبنية على خطة عمل، وخارطة طريق من اجل النجاح والوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها في المستقبل، وتنقسم دراستنا هذه إلى عدة فصول، فالفصل الأول الذي بين أيدينا والذي تم عنونته بالإطار المفاهيمي للدراسة سنحاول من خلاله التعرف على أهم العناصر التي تقوم عليها دراستنا وهو بمثابة الفصل التمهيدي لها، حيث سنقوم فيه بـــ: عرض إشكالية الدراسة، أسباب اختيارهذا الموضوع بالذات، وأهميته للباحث والمجتمع بصفة عامة، والأهداف من إجراء الدراسة سواء كانت أهدافا موضوعية أو ذاتية، ثم سنقدم تعريفات مهمة لأهم المفاهيم التي بنيت الدراسة عليها، كما سنعرض بعض الدراسات السابقة المشابهة للموضوع، أو المتداخلة معه، وفي الأخير الفرضيات التي إعتمدناها في هذه الدراسة سواء الفرضية العامة أو الفرضيات الجزئية.

1- تحديد الإشكالية:

تعتبر تنمية المدن وتطويرها من أكثر القضايا التي تشغل بال وعقول الجميع في شتى التخصصات والمجالات، وليس فقط العلوم الاجتماعية، وذالك راجع إلى الدور الكبير الذي يلعبه ذالك التطور والرقي في تسهيل حياة الناس وجعلها أكثر متعة، فالفرق واضح بين إنسان يعيش في مدينة حديثة ومتطورة تحوي معظم المرافق الضرورية تمكنه من استعمال جميع مستلزمات الحياة الحديثة والاستمتاع بأوقات الفراغ، وبين شخص أخر يعيش في مدينة عادية غير متطورة تغيب عنها معظم مستلزمات الحياة، مما يجعله دائما يعيش في المعاناة مقارنة، مع سكان المدن المتطورة ويبقى السعي وراء تطوير هذه المدن وتنميتها وجعلها تواكب الحداثة، فالجميع متداخلون في هذه العملية سواء أكانوا سكانا عاديين أم مسؤولين فكل له مسؤولياته

في هذا الإطار وهذا الأمر يقودنا إلى الحديث عن بلدنا الذي وبعد الاستقلال مباشرة شرعت حكومتنا في إطلاق مجموعة من المشاريع التنموية الشاملة لجميع القطاعات وذالك في سبيل تطوير المدن الجزائرية والأرياف كذالك من اجل جعلها حديثة متطورة وقد برز ذالك في مجموعة من المشاريع الوطنية التي تأخذ صبغة اقتصادية وتعتمد على سيولة مالية معتبرة، توزع على مختلف القطاعات وتنفذ وفق مجموعة من التعليمات والتوجيهات، وتحت رعاية هيئات مختصة وفي أجال محددة، تعتمد على الاختبار الدقيق لمختلف التفاصيل من اجل ضمان نجاحها، وقد وصلنا في هذا المسار إلى المشروع الخماسي الثاني والمخطط الخماسي الثاني (2010-2014) والذي يعتبر احد أضخم المشاريع خاصة من حيث الإمكانيات سواء كانت مادية أم بشرية وفرتها الدولة الجزائرية من اجل ضمان نجاحها، وخاصة انه يشمل جميع الولايات ومعظم القطاعات، ونظرا للفترة التي أتى فيها بحيث أن الدولة تشهد قفزة نوعية في المجال الاقتصادي وفي وجود فائض في الخزينة يقدر بمئات الدولارات إذا ما تم استغلالها في أحسن الظروف ومعظم ولايات الجزائر بحاجة إلى الاستفادة من هذا المخطط من اجل نمو حضري مناسب لمتطلبات العصر، في جميع

القطاعات وشتى المجالات، خاصة التنمية الحضرية، إذ أن هذا القطاع بالذات هو أكثر القطاعات استفادة من المخططات، وذالك في إطار مشاريع متعددة في مجال السكن والتهيئة العمرانية تشييدات مختلفة وسنحاول من خلال هذه الدراسة الإطلاع بصفة أكثر علمية على المخطط وأثره على التنمية الحضرية للمدن الجزائرية ومن هنا فإن التساؤل الرئيسي هو:

- ما هو دور المخطط الخماسي 2010-2014 في التنمية الحضرية للمدن الجزائرية؟

ونتج عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل الحصة المالية المخصصة لكل مدينة في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 كفيلة بتنميتها حضريا؟
- هل يهتم المخطط الخماسي 2010-2014 بالناحية التنظيمية للمدن ؟
- هل لدى المواطن الجزائري معلومات كافية عن المخطط الخماسي 2010-2014، وهل يهتم بانجازاته؟

2- أهميــة الدراسـة:

لكل موضوع أهميــة خاصــة لدى الباحث، وهذه الأهمية يكتسبها الموضوع من خلال المكانة التي يكتسبها لدى جميع أفراد المجتمع وليس الباحث فحسب، وهذا ما يجعل الباحث يحس بمدى أهميته ويجعله يطرق أبواب دراسته للكشف عنه واكتشاف كل ما يتعلق به وكذلك الحال بالنسبة لموضوعنا والذي كان موضوع الساعة غداة الشروع في هذه الدراسة ومن هنا يمكن القول أن أهميـة هذه الدراسـة تكمن في:

- إجراء دراسة سوسيولوجية تمكننا من الحصول على تصور اجتماعي حول موضوع المخطط الخماسي 2014/2010 لأنه كان من المواضيع التي أسالت ولا تزال تجذب العديد من الباحثين وتسيل الكثير من الأقلام، وذلك بسبب الأهمية الاقتصادية والسياسية التي

يتمتع بها هذا المخطط خاصة وأنه الأقوى والأكبر من حيث السيولة المالية المعتبرة التي خصصت لتنفيذ ما جاء فيه من قرارات، وأيضا لكون هذا المخطط ذو أهمية كبيرة في جميع مجالات الحياة لأنه باختصار مشروع رئاسي شامل يرتكز على دعامة مالية وميزانية ربما تكون الأكبر في تاريخ الجزائر.

- تتناول هذه الدراسة موضوعا مهما وهو التنمية الحضرية الذي هو محور أساسي من محور الحياة الاجتماعية وخاصة أنه في حالة تحقيق تنمية حضرية فذلك سيعود بالإيجاب على باقي ميادين الحياة الاجتماعية.

- الإطلاع على واقع هذا المشروع الوطني في الميدان ومدى الالتزام بتنفيذه، خاصة وأنه جاء شامل ولم يترك أي قطاع كما أنه موجه لجميع مناطق الوطن، والغاية منه هي تطوير المدن الجزائرية وجميع القطاعات، فهل يحدث ذلك التطوير حقا.

3 – أهداف الدراســة:

من المعلوم أنه كلما كانت أهداف الدراسة واضحة أمام الباحث، كلما كانت الطريق التي يسلكها أكثر تعبيدا ووضوحا، ولا بد لكل باحث من وضع أهداف نصب عينيه من أجل الوصول إليها في نهاية دراسته وهذه الأهداف لطالما تكون عبارة عن محفزات له للمضي قدما في دراسته ن من أجل إتمامها رغم كل الصعوبات التي تعترضه في مشواره البحثي، ويمكن تلخص أهداف الدراسة في مايلي:

- محاولة التعرف على مختلف القطاعات التي يشملها هذا المشروع والأكثر اهتماما بها، ونسبة كل قطاع مقارنة بباقي القطاعات.

- محاولة كشف الغطاءعن الدور الذي تلعبه كثل هذه المشاريع الكبرى في تطوير المدن الجزائرية وبالتالي معرفة أثرها على الحياة الاجتماعية للمواطن الجزائري.

- التعرف على رأي المواطن في مثل هذه المشاريع وكذلك أهم الدوائر والهيئات المسؤولة عن تنفيذه.

➢ التعرف على مدى الالتزام في التنفيذ الفعلي لهذه المشاريع التي أتى بها المخطط الخماسي 2010-2014 في ارض الواقع ومقارنتها مع ما تم التخطيط له.

➢ التعرف على الفرق بين وجهة نظر المسؤولين عن تنفيذ هذه المشاريع والمخططات في ارض الواقع ووجهة نظر المواطن لها، خاصة في ظل عدم الرضا الذي كنا نلمسه لدى المواطنين قبل هذا.

4- تحديد المفـاهيــم:

إن النظر في عنوان أي دراسة مهما كان نوعها يوحي إلينا بمجموعة من الأفكار ويجعلنا على علم مسبق يا الحيز الذي تنطوي إليه، إذ أننا نتعرف على المفاهيم الجوهرية التي تدور حولها، غير أن هذه النظرة المدنية ستصبح أكثر وضوحا وإنارة بعد التعرض لهذه المفاهيم المحورية التالية: دور، المدينة، المخطط الخماسي 2010-2014، التنمية الحضرية.

4- 1- دور:

4-1-1- التعريف اللغوي للدور:

- دار، دورا، دورانا: انطلق في حركة متواترة حول نفسه، تحرك دائريا وعاد إلى حيث كان، وإلى حيث بدأ.[1]

- ومنه لعب دورا: شارك بنصيب كبير، شارك بعمل ما، أو أثر في شيء ما.

إذن فالمعنى اللغوي للدور يمكن تلخيصه في كلمة المشاركة الفعالة في شيء ما.

وقد يكون الدور أيضا بمعنى تأدية المهام المسندة ودرجة التوفيق في ذلك.

وقد تتعدد استعمالا كلمة الدور في اللغة العربية، لكن يبقى لها ارتباط كبير ومتواصل بالماهم والأهداف المحققة.

[1]- صبحي حموي، المدخل في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص 491.

الدور الاجتماعي: السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة أو النمط الثقافي لسلوك الفرد الذي يشغل مكانة معينة.[1]

والدور الاجتماعي هو من أهم العناصر التي تهمنا في دراستنا كونه مصطلح مقترن دائما وأبدا باختصاصنا.

4-1-2- التعاريف الاصطلاحية:

الدور بمعناه السوسيولوجي، ينسب غالبا إلى"**رالف لينتون**"(**Ralph Linton**) وهو نظام إلزامي معياري يفترض بالفاعلين الذي يقومون به الخضوع له.[2]

تعريف لينتون للدور أعطى صبغة اجتماعية وتفسيرا عميقا لكلمة الدور عندنا نحن الدارسين لعلم الاجتماع خاصة عندما قال إلزامي معياري، والذي يعني به في إطار ما يطلبه المجتمع من عملية الخضوع لروابطه وتنظيمه من طرف الأفراد المكونين له.

هناك من يعتبر الدور رباط اجتماعي يحدد توقعات والتزامات تقترن مع المواقع الاجتماعية وهو ناتج عن عمليات التفاعل الذي يبلوره الأفراد بحيث يتضمن كل دور تفاعل مع الآخرين.[3]

والدور في الدراسة التي نحن بصدد القيام بها يرمز أساسا إلى مدى تحقيق الأهداف المرجوة من برنامج معين على قطاع محدد.

4-1-3- التعريف الإجرائي لمصطلح الدور:

من خلال ما تم إدراجه من تعاريف لغوية واصطلاحية لمصطلح الدور، يمكننا تعريفه على أنه:

---

[1]- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، الطبعة الأول، 2008، ص 748.

[2]- ر.بودون ف - بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، معهد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2007، ص 288- 299.

[3]- معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، الطبعة الأولى، 2000، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ص 262- 263.

المساهمة التي يقدمها متغير ما في الحصول على نتائج تظهر على المتغير الثاني.

وفي دراستنا هذه سنعرف الدور على أنه مجموعة النتائج التي ظهرت على قطاع التنمية الحضرية من خلال تطبيق المشاريع التي جاء بها المخطط الخماسي 2010-2014، وذلك من خلال ملاحظتها ميدانيا والإطلاع عليها بالأرقام والإحصائيات.

4-2- المدينة: يعتبر مصطلح المدينة من أقدم المصطلحات المتداولة في الحياة الاجتماعية فلا احد منا بإمكانه أن ينكر دور المدينة في وصول الحياة البشرية إلى ما وصلت إليه اليوم من تطور وتقدم كبيرين إذا أن اكتشاف الإنسان للحياة المدنية كان السبب الأول لنشأة أقدم الحضارات البشرية بمعنى أن المدينة هي النواة الأساسية أو الخلية الأم التي قامت عليها هذه الحضارات وقد عرفت الحضارات القديمة أو الدول التي جاءت فيها بدورها تحتوي على مدن أو بالأحرى عواصم كبرى كانت حولها مجموعة من المدن الصغيرة والقرى فحضارة بلاد الرافدين قامت حول مدينة بابل ومصر الفرعونية قامت حول عاصمتها والحضارة الإغريقية قامت حول مدينة أثينا والإمبراطورية الرومانية قامت حول القسطنطينية وروما والحضارة الإسلامية جاءت في المدينة المنورة وبعدها الدولة الأموية في دمشق والعباسية في بغداد، وكذالك الحال في عصرنا الحالي فكل دولة تتميز بكونها تحتوي على مدن كبيرة وعواصم قوية ودمار أي دولة اليوم مرهون بسقوط عاصمتها وكبرى مدنها، ولم تخلوا الآثار القديمة والكتابات من ورود هذا المصطلح فيها كما ورد لفظ المدينة في عدة مواضع في القران الكريم والأحاديث النبوية.

وفيمايلي سنعرض بعض التعريفات اللغوية والاصطلاحية المختلفة التي قدمت لهذا المصطلح

4-2-1- لغة: المدينة قديما هي الحصن، والجمع مدائن ومدن، ولفظ مدينة له عدة قرائن ومرادفات منها المصر والوطن والبلد والحصن والحاضرة ن والمدرة [1]

[1]- عبد الجبار ناجي، دراسات في تاريخ المدن العربية الاسلامية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 2009، ص 61

4-2-2- اصطلاحا: لقد وردت الكثير من الدراسات التي تهتم بمصطلح المدينة منذ القديم وفيما يلي سنذكر البعض من أكثر التعاريف شهرة للمدينة.

*** ابن خلدون:**

إن الحضارة في الأمصار (المدن) من قبل الدول وأنها ترشح باتصال الدولة ورسوخها[1].

من خلال هذا التعريف نجد أن ابن خلدون ربط استمرار الدول ورسوخها والاتصال بين مختلف سكانها يكون في المدن أي أن المدن هي النواة الأساسية للحياة الاجتماعية حسب ابن خلدون ومركز القيادة والقوة أي انه بزوال المدينة الكبرى في آي دولة (العاصمة) في ذالك الوقت وسقوطها في يد الأعداء ستسقط هذه الدولة.

*** لويس ممفورد (Lewis Mamford):** المدينة تمثل حقيقة تاريخية وعلى ذالك فان تاريخ المدن يمكن استقرائها خلال الرواسب التاريخية التي تكشف لنا أن المدينة هي ذالك المكان الذي تلتقي فيه كل عناصر الحياة وتتعدد فيه أوجه الإنتاج الحضري[2].

تعريف لويس ممفورد للمدينة هو تعريف ممتاز ورائع وذالك كونه ركز على الحتمية التاريخية للمدينة أي انه يكشف لنا دور المدينة في أي حقبة تاريخية من خلال إجراء دراسات تاريخية عليها وذالك عن طريق استقراء الرواسب التاريخية التي هي بين أيدينا اليوم؛ فمثلا الآثار المتبقية من مدينة قديمة ما تمكننا من اكتشاف طريقة عيش سكانها قديما وتوجهاتهم المختلفة مثل طريقة بناءهم للمساكن وتوفرها على الأسواق والأماكن الترفيهية أي انه بمجرد رؤيتنا لهذه الآثار نستطلع طريقة عيش سكانهم فيها خلال فترة زمنية ما، كما أن المدينة هي المركز الأساسي لإنتاج الحضري، أي معرفة توجه سكان المدينة لنشاطات

[1]- مقدمة العلامةعبد الرحمان ابن خلدون: كتاب العبر والعجم والبربر الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 122.

[2]- مصطفى عمر حمادة، علم الإنسان مدخل لدراسات المجتمع والثقافات، دار المعرفة الجامعية الازاريطة، مصر، دط، 2007، ص258.

معينة مثل النشاط الزراعي آو الصناعي أو التجاري با الإضافة إلى اكتشاف القوة العسكرية للمدينة وسكانها.

* **تعريف سوروكين (Souroukin)**: رؤيتي لمدينتك تجعلني أدرك المظاهر الحقيقية لسكانها[1]

هذا التعريف بالفعل ينطبق على حالة المدن في عصرنا الحالي أي أن حالة المدينة هي صورة تكبيرية لحالة سكانها فمدينة نظيفة منظمة متقدمة تعطي لنا صورة بان سكانها كذالك يمتازون بصفات التنظيم والنظافة والتقدم وخاصة احترام القوانين ومساهمتهم في الحفاظ على مدينتهم، أما مدينة غير منظمة تسودها الفوضى ومظاهر الفساد الاجتماعي والعنف الحضري تقودنا بالتأكيدأن سكانها هم السبب وراء هذه المظاهر السيئة، لأنه بالأساس إذ لم يقم سكان مدينة ما بلا الحفاظ عليها وتطويرها فان الوافدين والقادمين إليها لم يتمكنوا من ذالك أيضا.

ومن بين التعاريف التي وصفت المدينة بشكل رائع تعريف كل من **جون فريدمان (John Freedman) وروبرت وولف (Robert Wolf)** أن المدينة عبارة عن عالم اجتماعي صغير وبالتالي فهي ظاهرة متعددة الخصائص والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المتنوعة، وتعد المدينة نسق اجتماعي في داخل هذا النسق تفاعلات واعتماد متبادل بين سكان المدينة [2]

إن هذا التعريف يحمل في طياته معنى العيش في المدن وكيفية التعامل مع العدد الكبير للسكان فيها مقارنة بالقرى والأرياف، خاصة في ظل التنوع الكبير والاختلافات الكثيرة بين سكان هذه المدن من حيث طريقة التفكير وانتماءاتهم الاجتماعية والثقافية، هذا التنوع والاختلاف سيساهم دون أدنى شك في إعطاء تلك الصورة الفسيفسائية للمدينة، وهذا ما

[1]– مصطفى عمر حمادة، علم الإنسان مدخل لدراسات المجتمع والثقافات، دار المعرفة الجامعية الازاريطة، مصر، دط، 2007، ص259.

[2]– صابر عبد الباقي، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة الملك فيصل، الرياض، السعودية، ص 27 .

يعطي أو بالأحرى يضفي على المدينة طابعا غالبا عليها، فإذا كانت المدينة يغلب عليها طابع سياحي يقال أنها سياحية وهكذا....

ويبقى التعامل والتفاعل بين سكان المدينة وكذا مساهماتهم في مختلف النشاطات التي تتواجد بها سببا كبيرا من اجل نموها وازدهارها أو تراجعها واندثارها وفقدانها لمكانتها.

لكن هذا لا يمنع ان يكن للمدينة شروط وقوانين لأنها عبارة عن نسق اجتماعي للعيش، لأن مظاهر العيش في المدن النشاطات فيها خاصة بها تقريبا، واحترام الأفراد لهذه القوانين والمواثيق – حتى وإن لم تكن مكتوبة – ولكن يكتسبها ويتعلمها الفرد من خلال فترة إقامته في المدينة تجعل أي خروج عن هذه المواثيق يعتبر إخلالا بالنظام او النسق السائد في المدينة.

بينما يقول **روبيرت بارك (Robert Parc)** : تعد المدينة مكان ونظام أخلاقي، ومن ثم يرى أنه يجب وصف المدينة من خلالالتحليل الوظيفي من اجل إظهار إمكانيات الحياة الثقافية والأخلاقية [1]

من خلال هذا التعريف يتضح لنا مدى أهمية النظم التي تحكم المدينة في إعطاء صورة عنها، وكذلك مدى ارتباط الأهمية الاقتصادية والتجارية أو الثقافية للمدينة بطبيعة السكان الذين يقطنونها، فالمدينة الصناعية نجد أغلب سكانها من طبقة الموظفين بالمصانع ورجال الاعمال، والمدينة الخدماتية نجد اغلب سكانها من طبقة الموظفين في قطاع الخدمات.

4-2-3 إجرائيا:

من خلال ما سبق ذكره ومن خلال ما لدينا من معارف توصلنا على إعطاء التعريف التالي للمدينة:

[1]– إبراهيم عثمان: مقدمة في دراسات علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، 2012، ص52.

– المدينة هي عبارة عن تجمع سكاني تطور عبر التاريخ من قبل أفراد وجماعات تربطهم مجموعة من العلاقات التي تساهم في استمرارها تطورها، وتعمل من اجل الحفاظ على أهم منشاتها.

4-3 مفهوم التنمية

التنمية هذا المصطلح الذي أصبح الشغل الشاغل للجميع في مدينة ما سواء كانوا مسئولين أو مواطنين إذ انه وعادة ما يكون مصطلح التنمية دائما مضافا إلى مصطلح ثان يأتي بعده ليخصص مجال التنمية الذي سيتم التطرق إليه ومن قبيل ذالك: التنمية المستدامة، التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية.. والتنمية الحضرية التي نحن بصدد التطرق إليها في هذا العمل ومن هنا فان مفهوم التنمية يكون:

نجد في القاموس اللغوي الأمريكي **ويبستر(webster)** أن اصطلاح التنمية من الناحية اللغوية إنما يعني التطور في مراحل متوالية أي أنه يشير إلى عملية النمو الطبيعي من مرحلة إلى مرحلة أخرى[1]

هذا التعريف يعطي لنا المفهوم الطبيعي للتنمية أو النمو، والذي يكون عبر مراحل ومع تقدم الزمن وهي ظاهرة تشهدها معظم الكائنات الحية عبر مراحل عمرها.

4-3-1- إصطلاحا:

***هوبهاوس:** يرى أن عملية التنمية هي عملية تغيير وتغير في الوقت نفسه بحيث يتطلب التغير الناجم على التنمية والتنظيم والتنسيق لإعادة التكامل المجتمعي، وهذه الوظيفة لا تتحقق إلا في ظل التنمية إلا في احتياجات الأفراد دون أن تقوم على الجبر والإلزام وإنما تقوم على تضافر الجهود وتعاون أفراد المجتمع.[2]

[1]– سالم محمد خميس الخضوري، التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر، دار المعرفة الجامعية عمان، ط1، 2004، ص 33.

[2]– سالم محمد خميس الخضوري، مرجع سبق ذكره، ص 35.

والتنمية بصفة عامة هي: تنمية القيم الاجتماعية، والمعايير الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي والإداري، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية وهي جميعا مكونات وأنشطة البناء المجتمعي الشامل.

ويعتبر هذا المفهوم شاملا لعملية التنمية خاصة التنمية من الجانب الاجتماعي أو التنمية الاجتماعية، والتي تعتبر من أهم أنواع التنمية التي يجب الاهتمام بها والعمل على تحقيقها لأنها تمس المواطن بصفة خاصة، وهي العامل الأساسي في نجاح باقي أنواع التنمية.

وهناك أنواع عديدة للتنمية التي تمس جميع قطاعات الحياة نذكر منها التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة، تنمية الموارد البشرية، وكذالك التنمية الحضرية التي هي محور رئيسي في هذه الدراسة.

التنمية الحضرية: في تصورها الحديث هي عبارة عن تغير حضري في الرؤية والممارسة، الرؤية في غايات الحياة وفي ممارسة الوسائل المؤدية إليها.وتلك الوسائل هي امتلاك القدرة العلمية والتكنولوجية والإطار التخطيطي والتنظيمي.

يعرفها العالم الأمريكي **فورستر(Forrester):** التنمية الحضرية تشمل وضع برامج للتدريب المهني وتكاليف الإسكان والقضاء على البطالة وذالكبواسطة وضع برامج تنموية تهدف إلى القضاء على أزمة السكن من خلال تدريب وتمهين العاطلين على العمل وإعطاءهم فرصة لإثبات وجودهم وتوفير مناصب شغل لهم وهذا بالفعل يقودنا إلى أن التنمية الحضرية عند فورستر تكون باستغلال تام لجميع الموارد سواء بشرية أو ثروات داخلية وليس عن طريق أيادي خارجية[1].

[1]– حسين عبد الحميد رشوان: دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية: مؤسسي شباب الجامعة، الإسكندرية، ص18.

وتعني التنمية الحضرية كذالك التغيرات الموجهة التي تعتري المدينة او تشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والإحياء وغرس الأشجار[1]

ركز صاحب هذا التعريف على النمو في الجانب العمراني للمدينة والتغيير الذي يحدث في هذا الجانب بينما أهمل صاحبه الجانب الثقافي والبيئي لها.

وتعرف التنمية الحضرية بأنها مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكتيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور إليها في تطويرها من ناحية وبين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى[2].

هذا التعريف هو الأشمل والأكثر توضيحا للتنمية الحضرية لأنه يربط بين جميع العوامل المتدخلة قي العملية التنموية سواء كانت عوامل طبيعية أو عوامل بشرية.

4-3-2-إجرائيا:

يمكن أن تعرف التنمية الحضرية على أنها العمل على تغيير الوجه الحالي للمدينة وإعطائها وجه حديث ملائم لمتطلبات العصر وذالك وفق استراتيجيات معينة، تراعي الميولات الثقافية لسكان هذه المدينة وتسمح لهم با العيش في أحسن الظروف، وذالك خاصة عن طريق القضاء على مختلف المشاكل التي كانت تعانيها من قبل، وتجهيزها بمختلف المرافق الضرورية.

4-4-التخطيط:

يمثل التخطيط منهجا علميا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية

[1]- حسن علي حسن، المجتمع الريفي والحضري، المكتب الجامعي الحديث، 1991، ص ص 311-312.

[2]- محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص186.

ضرورة حتمية لنجاح أي عمل من الأعمال، ويختص بتحديد الأهداف والوسائل والإمكانيات المطلوبة لتحقيقها وتوضيح دور كل فرد أو قطاع في تنفيذ أهداف الخطة.

أو هو عبارة عن أسلوب علمي وعملي للربط بين الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيقها، ورسم معالم الطريق الذي يحدد القرارات والسياسات وكيفية تنفيذها، في محاولة للتحكم في الأحداث بإتباع سياسات مدروسة محددة الأهداف والنتائج.[1]

ويندرج ضمن المفاهيم الأساسية للتخطيط والمخططات مصطلح التخطيط الاستراتيجي والذي يمكن تعريفه على أنه مجموعة من الإجراءات تتضمن رسالة وأهداف وغايات المؤسسة، وقدرة المدراء على اتخاذ القرارات والرقابة التي تتعلق بإستراتيجية المنظمة في المرحلة القادمة[2].

لقد تطرقنا لمصطلح التخطيط لأنه هو الأساس الذي تقوم عليه المخططات، وكذلك المخطط الخماسي 2010-2014، أو كما يصطلح عليه ببرنامج التنمية الخماسي هو الآخر يقوم على عمليات التخطيط، والتخطيط الاستراتيجي لمرحلة تدوم خمس سنوات، ومن المقرر أن تكون لها آثار طويلة المدى.

4-5 المخطط الخماسي 2010-2014:

قامت الدولة بعدة عمليات إصلاحية تهدف من خلالها إلى تحسين الوضع الاقتصادي المتدهوروقد بدأت بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية سنة 1986 في إطار المخطط الخماسي 80-85 ثم صدور قانون استقلالية المؤسسات تحت صيغة هولدينغ (holding) في 15 أوت 1985 ثم صدر قانون خوصصة مؤسسات العمومية في الأمر 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 97/12 ولا ننسى انه كانت هناك سياسات أخرى مثل التقشف، التقويم الداخلي لكن هذا ما لم يكن كوسيلة كافية

[1]- نور الدين بوعيشة، قراءة في مفهومي التخطيط والاستراتيجية، مجلة المربي، المجلد 20، العدد 1، المعهد الوطني لتكوين إطارات الشباب الجزائر، 2017/11/15، ص 112.

[2]- نور الدين بوعشة، المرجع نفسه، ص 113.

للرفع با الاقتصاد الوطني فكان لابد من بناء نظام اقتصاد السوق، بكل ما ينطوي عليه من سلبيات وايجابيات وهو السياسة المعمول بها حاليا للوقوف أمام تحديات العولمة [1].

وفي الأخير المخطط الخماسي تم اللجوء إلى المخطط الخماسي 2010-2014، حيث كانت المصادقة عليه بمثابة التأشيرة الرسمية للانطلاق في تجسيده، وترتكز محاوره الأساسية على مشاريع التنمية العمومية، في جميع مجالات الحياة الاجتماعية للمواطن.

ويركز المخطط بشكل اكبر على قطاع السكن الذي سجل مراجعة لكيفيات الإعانات الخاصة بالحصول على الملكية، فيم يضم البرنامج السكني الجديد مليون و200 إلف وحدة سكنية بالإضافة إلى سلسلة من المشاريع في قطاع الصحة والشغل والطرقات والنقل العمومي، وبرنامج التشغيل وبناء السدود ومنشات قاعدية أخرى ذات علاقة مباشرة بتحسين ظروف معيشة المواطنين [2]

وكتعليق على هذا التعريف ومن خلال ما تم رصده يمكننا القول ان المخطط الخماسي 2010-2014 لم يسبق له مثيل في تاريخ الجزائر، خاصة من خلال الميزانية الضخمة التي رصدت له.

ويمكننا تعريفه إجرائيا بأنه ميزانية غير مسبوقة في تاريخ الجزائر تم رصدها للنهوض بجميع القطاعات، وفق خطط مدروسة، وعلى مدى زمني يقدر بخمسة سنوات في بدايته، ويشمل جميع قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والظروف المعيشية للمواطنين، وقد تم تجنيد جميع الإمكانيات البشرية والمادية لذلك.

5- الدراسات السابقة:

إن أي بحث علمي هو عبارة عن امتداد لدراسات وبحوث سابقة مشابهة له او تكون تصب في احدى جوانبه ن وذلك في إطار ما يسمى التراكمات العلمية، فكما ان كل بحث

[1]- المرسوم التشريعي رم 93/12 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 1993/10/05

[2]- بيان مجلس الوزراء بتاريخ: 24 ماي 2010

يجيب عن تساؤلات معينة، فهو في نهايته يطرح تساؤلات جديدة تدعوا الباحثين للإجابة عليها وذلك في إطار فتح آفاق جديدة للبحث العلمي، وهذا ما يعرف في العلوم الاجتماعية والإنسانية بالدراسات السابقة التي حتى وإن كانت تختلف عن الدراسات التي بصدد القيام بها في عدة نقاط مثل المجال الجغرافي والمجال المكاني والزماني والظروف العامة للدراسة إلا أنها تشترك معها في الكثير من النقاط الأخرى مثل التساؤلات الفرعية والفرضيات، وعادة ما تكون نتائج الدراسات السابقة بمثابة نقطة الانطلاق التي يعتمدها الباحثون في دراساتهم الحديثة وتتعدى ذلك لتكون حجر أساس للبحوث حيث يتممن حلالها اعتماد الكثير من الجوانب خاصة النظرية للدراسة كما يتم أيضا مناقشة أهم عناصر الدراسات الحديثة ألا وهو النتائج في ضوء الدراسات السابقة من أجل عملية المقارنة.

وقد اعتمدنا من خلال هذه الدراسة على دراسات سابقة التي ذكرها:

5-1- الدراسة السابقة رقم 01

عنوان الدراسة: التنمية الحضرية في المجتمعات الخليجية،الرؤية الواقعية والمستهدفة.

من إعداد: الدكتور سالم محمد الخضوري، جامعة عمان 2004[1]

في الفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة كانت التنمية الحضرية في الدول الخليجية مطلبا مهما جدا من طرف الجميع، وقد بدات تأخذ حيزا مهمام من اهتمامات الباحثين في شتى المجالات بما فيهم باحث علم الاجتماع والتنمية الدكتور سالم محمد الخضوري حيث في دراسته هذه حاول إبراز التنمية الحضرية كامتداد طبيعي لدراساتالتغير الاجتماعي والثقافي، خاصة من خلال محاولة تنمية المجتمعات الخليجية حضريا أو على الأقل التغلب على مشاكل التخلف وذلك وفق استراتيجيات وسياسات مخطط لها سابقا .

[1]- سالم محمد الخضوري، التنمية الحضرية في المجتمعات الخليجية، الرؤية الواقعيةو المستهدفة، جامعة عمان، 2004.

ومن ناحية أخرى ألح صاحب الدراسة على ضرورة إجراء دراسات معمقة للمجتماعت من مختلف النواحي قبل تنفيذ المشاريع المخطط لها، حيث أوضح أن هناك مجموعة من القيم والعادات التي تحكم حياة المجتمعات يجب مراعاتها قبل القيام بالمخططات التنموية.

وقد انطلق صاحب الدراسة من التساؤل الرئيسي :

هل تحقيق هذه المعايير والمؤشرات في المجتمعات الخليجية يعني أنها قد وصلت إلى مسار الدول التي حققت تنمية فعلية وحقيقية ؟

أما بالنسبة لمفاهيم الدراسة فقد تطرق إلى المفاهيم الأساسية التالية : التنمية والأسلوب التنموي والذي قصد به العمل على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياتن وزرع الوعي بأهمية العمل التنموي في البيئة المحلية، كذلك ركز على مفهومي الأبعاد الاجتماعية والثقافية في عملية التنمية.

وكانت نتائج دراسته كما يلي:

- ضرورة تأهيل واعداد الموارد البشرية واستثمارها.
- تتوقف التنمية الحضرية بوجه خاص على كيفية صياغة نموذج للتنمية من الداخل.
- أهمية تخطيط المشاريع وتوزيعها والقدرة على استيعاب التقنية عن طريق وجود بيانات واقعية حول الهيكل الاقتصادي العام.
- الثورة الجديدة التي بدأت في المجتمع الخليجي عمدت إلى قطع الصلة بالماضي.
- التخطيط البيئي والمكاني والدعم الذاتي للتنمية الحضرية.
- التقويم المستمر لاستجابات الأنماط السلوكية لفئات المجتمع وتراكم إنجازاته.[1]

الاستفادة من الدراسة:

هذه الدراسة لها عدة نقاط مشتركة مع دراستنا يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إبراز أهمية التخطيط الاستراتيجي في عملية التنمية الحضرية .

[1]– سالم محمد الخضوري: مرجع سبق ذكره.

- ضرورة أن تكون التنمية الحضرية شاملة لجميع القطاعات .
- التركيز على أهمية العنصر البشري في عملية التنمية الحضرية .
- ضرورة مراعاة المخططين لعملية التنمية الحضرية للجانب السيكولوجي واحترام المعايير الاجتماعية والثقافية من أجل نجاح المخططات التنموية .

5- 2- الدراسة السابقة رقم 02

عنوان الدراسة: تنمية المجتمعات المحلية الحضرية (دراسة ميدانية بكلية الآداب جامعة أسيوط) لصاحبها: الباحث المصري الدكتور محمود ثابت.

حيث تناول فيها الظروف الاجتماعية والثقافية وأثر الثقافة السائدة في مدينة جهينة المصرية على التنمية الحضرية بها، كما ركز على عوامل أساسية مثل العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المنطقة، وضرورة تفعيل القيم المكتسبة حديثا في عملية التنمية الحضرية، كما ربط ذلك أيضا بمستوى الدخل الفردي والمستوى المعيشي للعائلات وقد كانت الفرضيات التي اعتمد عليها في دراسته هي:

1- هناك علاقة بين شدة التمسك ببعض العادات ودرجة انتشار الأمية كعائق من عوائق التنمية.

2- هناك علاقة بين شدة التمسك ببعض التقاليد المتصلة بأوجه الإنفاق المظهري من الدخل الأسري الذي تتأثر به برامج التنمية.

3- هماك علاقة بين بعض الاتجاهات السائدة في مجتمع الدراسة وعدم امكان تحويل برامج التنمية[1].

وبعد إجراء الباحث للدراسة الميدانية بمنطقة جهينة بمصر وصل للنتائج الأساسية التالية:

1- بعض العادات والتقاليد تؤثر بشكل كبير على عملية التنمية الحضرية.

[1]- محمود ثابت: تنمية المجتمعات المحلية الحضرية، منشورات جامعة أسيوط، مصر 2013.

2- الأنماط السلوكية لها تأثير على الدخل الأسري من ناحية وعلى التنمية من ناحية أخرى في المجتمعات النامية[1].

باب الاستفادة من الدراسة: لقد كانت استفادتنا من هذه الدراسة من خلال توصل صاحب الدراسة إلى العلاقة بين عملية لتنمية الحضرية ومجموعة العادات والتقاليد التي تسود منطقة ما، حيث أن هذه الأخيرة (العادات والتقاليد) في كثير من الأحيان تكون عائقا من عوائق التنمية الحضرية وبالتالي للحصول على تنمية شاملة وجب إما عملية تحديث لها وجعلها مواكبة لمتطلبات العصر. كذلك أن هذه الدراسة اهتمت بعامل الدخل الفردي وعلاقته بالتنمية الحضرية، وهو من ابرز العوامل التي يجب مراعاتها قبل القيام بالعمليات التنموية.

5-3- الدراسة السابقة رقم 03

عنوان الدراسة: التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية مدينة بسكرة نموذجا

من إعداد: صبرينة معاوية واشراف مليكة عرعور بجامعة بسكرة السنة الدراسية 2016/2015

ويمكن اعتبارها دراسة مشابهة لموضوع بحثنا.

وقد انطلقت الباحثة في هذه الدراسة من السؤال: كيف تجسد سياسة التطوير الحضري مبادئ التنمية المستدامة في مدينة بسكرة ؟

وقد استخرجت من خلاله الأسئلة الفرعية:

ما هي الميكانيزمات التي تعتمدها هيئات التطوير الحضري لأجل تجسيد عملية التطوير الحضري في ظل مبادئ التنمية المستدامة في مدينة بسكرة ؟

ما هي إسهامات الفاعلين الاجتماعيين لأجل تجسيد التطوير الحضري المستدام في مدينة بسكرة ؟

[2]- محمود ثابت:مرجع سبق ذكره.

ما هي المعوقات التي تعترض سبيل تجسيد عمليات التطير الحضري في مدينة بسكرة؟

وقد كان للباحثة دوافعها وأسبابها التي انطلقت منها لدراسة موضوع مهم كهذا وكانت الباحثة قد أجرت دراستها الميدانية في مدينة بسكرة وقد اعتمدت على العديد من أساليب جمع البيانات التي تخدم الموضوع كالملاحظة والمقابلات واستمارة الاستبيات وكذلك السجلات، واعتمدت المنهج الوصفي إضافة إلى تحليل البيانات وقد توصلت إلى الكثير من النتائج من خلال اعتمادها على تحليل البيانات الواردة إليها من أفراد العينة المدروسة ويمكن تلخيص النتيجة العامة التي تحصلت عليها الباحثة في ما يلي:

- إن سعي الدولة الجزائرية في مجال التطوير الحضري حثيث ومتواصل، من خلال خلق إستراتيجية فعالة تمكن من تحديث وتطوير المخططات العمرانية، وتفعيل أدواتها لتواكب التحولات المتسارعة سواء على الصعيد المعماري أو الاجتماعي والبيئي، هذه الاستراتيجية تقوم على المواءمة بين البعد التخطيطي المعماري، وبقية الأبعاد الأخرى الاجتماعية والنفسية والاقتصادية..الخ

والمتتبع لإستراتيجية الدولة في تجسيد هذه الانجازات يلمح ان هناك سعي حثيث ونجاحات ملموسة على المستوى الميداني مست تهيئة عدة مجالات وفضاءات على غرار:

- تهيئة مختلف الحدائق العامة مثل(لندو -05 جويلية- أول نوفمبر...الخ.)
- تهيئة وتعبيد مختلف الطرقات.
- تهيئة مختلف الأحياء وتزويدها بكل المرافق الجوارية من ملاعب، قاعات علاج ..
- إنجاز محطة المسافرين الجديدة وتزويدها بكل المرافق الضرورية.
- تهيئة مختلف محطات النقل، ومراقبة وسائل النقل وتجديدها.[1]

[1]- صبرينة معاوية: التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية -مدينة بسكرة نموذجا - أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2016/2015، ص 283.

باب الاستفادة من الدراسة:

إن نتائج هذه الدراسة يمكن تصنيفها من بين الأهداف التي جاء من اجلها المخطط الخماسي 2014/2010 والتي تصب أساسا في الدور الذي يلعبه المخطط الخماسي في التنمية الحضرية للمدن الجزائرية وبسكرة إحدى مدننا الجزائرية، ومعظم هذه المشاريع التي استفادت منها هذه المدينة في إطار ما يسمى التنمية المستدامة للمدن الصحراوية كانت تندرج ضمن الدعم المالي المقدم لهذه المدينة وجميع مناطق الجنوب الكبير، وكذلك جميع مناطق الوطن بما فيها الولاية التي نحن بصدد أجراء دراستنا حولها (ولاية ام البواقي)، في إطار المخطط الخماسي 2014/2010، وهنا تبرز نقطة الاشتراك بين دراسة الباحثة ودراستنا حيث تتدرجان تحت غطاء الاستراتيجيات التنموية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية للتنمية الحضرية والتنمية المستدامة للمدن الجزائرية على اختلاف مناطق تواجد هذه المدن، سواء كانت مدن ساحلية او داخلية أو مدن صحراوية.

5-4- الدراسة السابقة رقم 04

عنوان الدراسة: التنمية الحضرية في دول منظمة التعاون الإسلامي –نحو تحقيق توسع حضري مستدام –

من إنجاز مجموعة من الباحثين في مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ديسمبر 2019.

وقد جاءت الدراسة عبارة عن كتاب يتكون من تسع فصول، كم كان دراسة شاملة لمجموعة من المدن التي تنتمي لمختلف دول منظمة التعاون الإسلامي، من افريقيا واسيا وأوروبا.

حيث جاءت فصول الدراسة مرتبة ترتيبا جيدا، وقد تطرق الباحثون ألى فهم عوامل التوسع الحضري، ثم قاموا بإعطاء معلوامت حول التوسع الحضري في بلدان منظمة التضامن الإسلامي وتحليل اتجاهاته، ثم فصل عن التوسع الحضري المستدام والخطة

الحضرية الجديدة لكواجهة هذا التوسع عبر العالم، كما تطرقوا لعنصر مهم جدا في الفصل الرابع ألا وهو الأداء الاقتصادي وقابلية العيش في مدن المنظمة، وفي الفصل الخامس قدموا لنا تحليلا للآثار الاجتماعية للتوسع الحضري ن والتي تعتبر من اهم المشكلات والمعوقات التي تقف في وجه التنمية الحضرية للمدن، ثم أعطوا لنا حوصلة حول الضغوط البيئية والتنمية الحضرية والتي تعتبر من اهم المشكلات التي تعترض عملية التنمية الحضرية في المدن التي قاموا بالدراسات الميدانية فيها، كما تطرقوا لعنصر مهم جدا لهم ولنا في دراستهم وهو الحوكمة والتشريعات في المناطق الحضرية.

وفي آخر فصل أهمية التخطيط في التنمية الحضرية والتنمية المستدامة لمدن منظمة التعاون الإسلامي.

باب الاستفادة من الدراسة

تشترك هذه الدراسة مع دراستنا في عدة عناصر خاصة العنصر الأخير أهمية التخطيط في التنمية الحضرية المستدامة، وأهمية الاستراتيجيات المتبعة في التخطيط والمخططات التنموية، وكذلك استراتيجيات تنفيذ هذه المخططات.

وكان من نتائج الدراسة مايلي:

- ضرورة إصلاح الترشيعات الحضرية
- ضرورة اتباع تخطيط حضري استراتيجي
- البحث عن سبل للتمويل الابتكاري للتنمية الحضرية
- ضرورة الستخدام المكثف للأراضي الحضرية
- الارتقاء بالإجراءات الشكلية
- تحسين القدرة على التصدي (المرونة) للظروف البيئية.[1]

[1]– مجوعة من الباحين: التنمية الحضرية في دول منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، منظمة التعاون الإسلامي، ديسمبر 2019، ص ص 161–162.

وتعتبر نتائج هذه الدراسة من بين ما يمكن البحث عنه والتأكد منه في نهاية دراستنا هذه خاصة وأن الجزائر وبالتالي المدن الجزائرية من المدن التابعة لهذه المنظمة.

6- فرضيات الدراسة:

تعتبر الفرضيات من اهم عناصر أي دراسة علمية لأنها بمثابة التعبير عن طريقة تفكير الباحث ورؤيته للحلول المقترحة للإشكالية قبل الخوض فيها.

ويمكن تعريف الفرضية عى انها: وصف محدد بدقة لمشكلة البحث، وتقدم الفرضية الجيدة تفسيرا معقولا للظاهرة وتبين بدقة ووضوح العلاقة بين المتغيرات في البحث ويمكن التحقق منها علميا وقد تكون موجهة أو غير موجهة [1]

وهناك من ذهب إلى تعريف الفرضيات على أنها: تنظيم ذكي وتعبير محتمل يتم بواسطته ربط الأسباب بالمسببات، فهي عبارة عن حدس أو تكهن يضعه الباحث كحل ممكن ومحتمل لمشكلة الدراسة[2].

ومن خلال ما تم ذكره وانطلاقا من إحساسنا بموضوع الدراسة وأهميته والأهداف التي نرجو تحقيقها من الدراسة توصلنا إلى وصياغة الفرضيات التالية:

6-1- الفرضية العامة:

تساهم المخططات التنموية الوطنية خاصة المخطط الخماسي الثاني في التنمية الحضرية للمدن الجزائرية.

6 -2- الفرضيات الفرعية:

1- يساهم الغطاء المالي الكبير الممنوح في إطار المخطط الخماسي الثاني في تطوير قطاع السكن في المدن الجزائرية وتنميته.

وتتمثل مؤشرات هذه الفرضية في:

---

[2]- جمال الخطيب: اعداد الرسائل الجامعية وكتابتها، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان الأردن الطبعة الأولى، 2006 ص29-30.

[3]- زكي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: أساليب البحث العلمي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2008 ، ص 76.

- عدد السكنات المنجزة والتي تم توزيعها.
- نوعية السكنات التي تم توزيعها.
- مدى نمو قطاع السكن خلال فترة المخطط الخماسي 2010-2014

2- يعتبر قطاع التهيئة الحضرية أكثر القطاعات استفادة من المخطط الخماسي الثاني وذالك سعيا من اجل تطوير المدن الجزائرية.

وتتمثل مؤشرات هذه الفرضية فيما يلي:

- الاستفادة من مساحات خضراء
- الاستفادة من تعبيد الطرقات
- الاستفادة من مرافق عمومية

3- يملك المواطن الجزائري معلومات جيدة عن المخطط الخماسي 2010-2014، ويعتبره السبيل للحصول على التنمية الحضرية لمدينته.

وتتمثل أهم مؤشرات هذه الفرضية فيما يلي:

- امتلاك معلومات عن المخطط الخماسي 2010-2014.
- تحقيق المخطط الخماسي لأهداف التنمية الحضرية للمدينة.
- رأي المواطن في المخطط الخماسي 2010-2014

خلاصة الفصل الأول

– تمكننا قراءة هذا الفصل بتمعن من معرفة الإطار النظري للبحث والإحاطة بأهم الجوانب المتعلقة للدراسة، والتعرف على أهم الأعمدة والركائز التي يرتكز عليها موضوع الدراسة، كما أن ما جاء في هذا الفصل على ارتباط مباشر بما سيكون في باقي فصول الدراسة، ما سيتم التعمق أكثر فيه.

– لقد مكننا الفصل الأول من ضبط ما يجب البحث عنه ومحاولة التعرف عليه أكثر من خلال هذا الموضوع، وبالاعتماد على ما جاء هذا الفصل سنتمكن من ضبط جميع جوانب موضوع الدراسة لتفادي الإطناب ن والخروج عن الموضوع في باقي الفصول.

الفصل الثانـي:

التنمية الحضرية والاتجاهات المفسرة لها

تمهيد

1- لمحة تاريخية عن مفهوم التنمية الحضرية

2- الاتجاهات المفسرة للتنمية الحضرية

3- سياسات التنمية الحضرية

4- أهداف إستراتيجية التنمية الحضرية

5- عناصر أساسية للتنمية الحضرية

6- خطوات التنمية الحضرية المتكاملة واستراتيجياتها

7- معوقات التنمية الحضرية

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد:

سيكون هذا الفصل بابا حقيقيا لتعريف القارئ بالتنمية الحضرية وأهم النقاط المتعلقة بها، حيث سنقوم فيه بالإحاطة بموضوع التنمية الحضرية من معظم جوانبها وذلك من خلال:

تقديم التطور التاريخي لمفهوم التنمية الحضرية، والجوانب المتعلقة والمرتبطة بهذا المفهوم، ثم سنتطرق إلى أهم الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية، كما سنعرج كذلك على التعريف بأهداف عملية التنمية الحضرية، وأهم العناصر الأساسية التي تقوم عليها عملية التنمية الحضرية، ونعرض أيضا الخطوات الأساسية للتنمية الحضرية المتكاملة وأهم استراتيجياتها، ونختم هذا الفصل بالتعريف وطرح أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية الحضرية.

1- لمحة تاريخية عن مفهوم التنمية الحضرية

يعد مفهوم التنمية الحضرية من أكثر المفاهيم تداولا في مجال علم الاجتماع الحضري وكذلك ميدان التنمية بصفة عامة وهو واحد من المفاهيم المشتركة بين العلوم، كما انه مفهوم يأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام بين العلماء والباحثين من مختلف الأزمنة ومختلف الدول والبقاع في العالم وهذا يرجع أساسا لاختلاف منظور وزوايا الرؤية وومدى تطلعات الساكنين في تلك المدن لو سألتني كيف ذلك سأجيب أكيد أنه يوجد فرق في الطموح ومتطلبات الحياة ونوع المشاريع بين شخص يقطن مدينة صغيرة مثل عين الطويلة – مقر إقامتي – وشخص يسكن مدينة عملاقة مثل لندن، فالساكن في مدينة صغيرة يرى أن استفادة مدينتة من مشروع توسعة لمستوصف إلى مستشفى مشروع عملاق، بينما قاطن مدينة عملاقة مثل لندن أكيد تكون طموحاته أكبر، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى مختلف التعريفات التي تحيط بمصطلح التنمية الحضرية من جميع جوانبه.

قامت هيئة الأمم المتحدة بدور فعال في نشر فكرة التنمية الحضرية على المستوى الدولي حيث بدا هذا منذ عام 1951م حينما عملت على دراسة المراكز الاجتماعية وتلك العلاقة بين المجتمع المحلي والمجتمع القومي ولقد كان الاهتمام منصبا على المجتمعات الريفية حيث كان ينضر لها على أنها عملية تركز على تعاون السكان مع الجهود الحكومية بهدف التنسيق بين الخدمات الزراعية والصحية ولكن تقرير الحالة الاجتماعية لسكان العالم عام 1957م أكد على ضرورة الاهتمام بالمجتمعات الحضرية وبالتالي وجه الاهتمام إلي المجتمعات الحضرية من جانب الأمم المتحدة وجاء في أحدى نشرات مكتب المستعمرات البريطانية عام 1958 م إمكانية استخدام تنمية المجتمع في المجتمعات الحضرية نظرا للاهتمام المتزايد بنمو المدن في الدول النامية وطبيعة التغير الموجه الذي بدا يعتري المدينة من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير زراعية وكذلك تحديد وإقامة المباني والتغير الموجه نحو استخدام الأرض شكلت في مجموعها سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري وفي تزويد الحضر

بعدد من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية وذلك مثل التعليم والصحة والمواصلات وذلك بهدف الارتقاء بالمستوى الحضاري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي وإدماج الحضري المتخلف في الحياة القومية بما تمكنه من المساهمة بقدر المستطاع في التنمية الحضرية[1].

إن نشأة هيئة الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان له مجموعة كبيرة من الأهداف على جميع الأصعدة، ومن بين هذه الأهداف هو القضاء على مخلفات الحرب العالمية الثانية والدمار الذي مس مناطق كثيرة من انحاء العالم، ومع ظهور القوى الصناعية الحديثة وازدياد اهتمام الأشخاص بالعمل في المجال الصناعي عوضا عن الزراعة، هذا ما أدى إلى توسع كبير وازدياد كارثي في حجم المدن، وظهور نوع من الفوضى وعدم التنظيم فيها، وبالتالي هذا استدعى من القائمين على هذه المدن القيام ببرامج خاصة للتنمية الحضرية من اجل إعادة هيكلة المدن وتنظيمها وتطويرها ن وقد كانت للأمم المتحدة دور كبير في ذلك خاصة في المناطق الأكثر تضررا من الحرب.

وقد اعتمد تعريف هيأة الأمم المتحدة للتنمية الحضرية مبدأ الشمولية والإلمام بجميع ميادين الحياة الاجتماعية، لأن أي نقص يمس أي قطاع من القطاعات معناه عدم توازن واختلال في التنمية الحضرية، إن هذا التعريف الشمولي يعتبر من أهم التعاريف لمصطلح التنمية الحضرية وأكثرها توضيحا للمعني العام لها.

ومن هنا يمكنني القول أن التنمية الحضرية مرتبطة أساسا بشقين أساسين أولهما هو تنمية المناطق الريفية لتصبح مناطق حضرية، والثاني هو زيادة نمو المناطق الحضرية لتصبح أكثر نموا واتساعا وتطورا.

[1]– منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص ص 69 – 70

وتعنى التنمية الحضرية كذلك التغيرات الموجهة التي تعتري المدينة أو تشمل هذه التغيرات المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وغرس الأشجار[1].

حيث أن الجميع في إطار عملية التهيئة الحضرية للمدن يسعى لوضع لمسته عليها ن كما يسعى للمساهمة في ذلك بما يملك من إمكانيات فمثلا القضاء على الأحياء الهشة القديمة واستبدالها بأحياء جديدة متطورة هو جزء من عملية التنمية الحضرية، كما أن تزويد الأحياء بأنظمة إضاءة حديثة و، وإنشاء أحياء تتماشى مع الطبيعة الثقافية والاقتصادية للمدينة وفق تخطيط منهجي هو أيضا يعتبر تنمية حضرية للمدينة، وأيضا إنشاء المساحات الخضراء ومناطق الراحة ومناطق الألعاب وفق استراتيجيات معينة وتماشيا مع مخطط المدينة من اهم عمليات التنمية الحضرية، لأن التخطيط الاستراتيجي بالنسبة لي هو أهم نقطة أو عنصر في نجاح عملية التنمية.

وفى النصف الثاني من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد للتنمية الحضرية فقد كتب العالم البريطاني اندريو سكوت(**Andrew scott**) سنة 1969 بحثا عن المشاكل الحضرية تضمن الحاجات الفسيولوجية والاجتماعية للمدن واهتم بالأحياء المتخلفة، ثم ظهرت أعمال أخرى تتعلق ببرامج تجديد المدن، وبرامج المدن النموذجية، ويتمثل ذلك في حركة تخطيط المدن والقرى في بريطانيا عام 1947، وفى عام 1968 ظهر نوع من التنمية يهتم بحركة الإسكان، وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط فهي تضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض.

مما سبق ذكره نجد أن هناك ارتباط وثيق جدا بين عدد السكان ة التنمية الحضرية من جهة، وبين توفر المرافق وضروريات الحياة وجودتها والتنمية الحضرية من جهة أخرى.

ويرى فورستر إن التنمية الحضرية تشمل وضع برامج للتدريب المهني وتكاليف الإسكان المنخفضة، حيث إن هذه البرامج تؤدي إلى انخفاض عدد العاطلين[2].

---

[1]– حسن علي حسن، المجتمع الريفي والحضري، المكتب الجامعي الحديث، 1991، ص ص 311–312

[2]– حسين رشوان، مشكلات المدينة، المكتب العربي الحديث، سوريا، ط1، 1995، ص 115

عند نظرنا لتعريف **فورستر** للتنمية الحضرية نجده ركز على جانبين أساسين هما التدريب المهني بمعنى تكوين أكبر عدد ممكن من السكان على نشاطات معينة يتم ممارستها في تلك المدينة، وهذا ما سيقوم بجذب عدد أكبر من السكان لهذه المدينة واستقطاب أكبر عدد ممكن من الأشخاص للمساهمة في نمو نشاطات تلك المنطقة، أما الجانب الثاني فهو ضرورة خفض تكاليف الإسكان قد يسال السائل لماذا خفض تكاليف الإسكان، خفض تكاليف الإسكان معناه توفير افضل ظروف السكن للمعال وبأقل التكاليف معناه أن العمال بنشاط معين بهده المدينة سيستفيد من مزايا أفضل، وسبل عيش كريم لأن أجرته الشهرية أو اليومية ستكون كافية له لحياة أحسن، إن تقديم مثل هذه المزايا يساهم فعلا في نمو المدن وتطورها حضريا واجتماعيا ويساهم في تنمية نشاطاتها الاقتصادية، لأن هذا يكون عاملا أساسيا في تحقيق عنصر الرضا الوظيفي للعامل وبالتالي سيبذل مجهودات أكبر لنجاح مؤسسة عمله وبالتالي تطور مدينته حضريا.

وتعرف التنمية الحضرية بأنها مجموعة من العمليات التي تعلم الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى وتحديد لأوجه التقدم استراتيجيا وتكنيكيا على ضوء التفاعل بين الطاقة الوظيفية منظور أليها في تطويرها من ناحية وبين القوى المعاصرة والضاغطة وكذا الواقعة لنا في عالم متغير من ناحية أخرى[1].

أجل لأن التنمية الحضرية عبارة عم كل متكامل لا يمكن فصله بعض جوانبه عن أخرى فالتنمية الحضرية يجب أن تكون مرتبطة بمتغيرات العصر الذي ننتمي إليه كما أنها يجب أن يشارك فيها جميع الأفراد الفاعلين في المجتمع.

أي أنه يجب مسايرة العصر الذي نعيشه وكلك التخطيط للمستقبل في عمليات التنمية الحضرية لمدننا، لأن اعتماد مشاريع ذات طابع قديم أو استرتيجيات محدودة زمنيا لن يساهم في التنمية الحضرية بالعكس سيضفي صبغة التخلف والمشكلات الحضرية على المدن،

[1]– محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص186.

بالدليل أن المدن الكبرى في الدول المتقدمة من العالم اليوم أصبحت تستعمل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والطاقات البديلة في مشاريعها التنموية، ولك وفقا للتقارير التي أصبحت ترد لمسؤولي هذه من المدن من الأجهزة الذكية التي تعتمدها للتخطيط الاستراتيجي لتطوير هذه المدن، حيث أصبحت بفضل هذه التكنولوجيا المستعملة للتنمية الحضرية بدلا عن الانسان بالإمكان تشييد مباني عملاقة وناطحات سحاب في مساحات صغيرة جدا، بينما مازالت الدول المتخلفة تعاني من سوء استغلال الأراضي الصالحة للبناء، وتشييد المباني بطريقة تقليدية، وهذا هو الفرق الجوهري، حتى أننا اليوم بفضل التقدم الكبير للتنمية الحضرية بجميع عناصرها صرنا نسمع بمصطلح المدن القائمة، وهي في الحقيقة ليست مدن عبارة عن مباني عملاقة ضخمة جدا تتوفر على جميع المرافق التي يحتاج إليها ساكنوها.

وترى الدكتورة **منال طلعت محمود** إن التنمية الحضرية تمثل عملا جماعيا تعاونيا ديمقراطيا يشجع مشاركة، المواطنين وتشير هذه المشاركة وتنظمها وتوجهها نحو تحقيق وأحداث التغيير الاجتماعي المطلوب بقصد نقل المجتمع الحضري من وضع اجتماعي معين إلى وضع أفضل منه ورفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا[1].

لم يختلف تعريف الدكتورة **منال محمود طلعت** كثيرا عن التعريف الذي سبقه، حيث تبرز فيه الباحثة دور الأشخاص وأفراد المجتمع من أجل تحسين الظروف في مدينتهم، وليس فقط المسؤولين عن المدينة، ويتم بتضافر جهود الجميع من أجل تحسين الظروف الاجتماعية للسكان، وخاصة ما يتعلق بإحداث تغييرات تتماشى مع متطلبات كل عصر وزمان.

إن هذا التعريف الشامل الملم بمعظم عناصر التنمية الحضرية والذي يركز أساسا على الفاعلين في عملية التنمية الحضرية فهي لا تقتصر فقط على جهود الدولة والمسؤولين كما

[1]– منال طلعت، مرجع سابق، ص 71.

يظن الكثير منا، ومثلما يروج له معظمنا ن حيث إذا سالته عن ظروف مزرية تعيشها مدينته سيجيبك أن هذا راجع لعدم اهتمام المسؤولين بها ولكن الأحرى به أن تكون إجابته أن جميع الأطراف لم تعمل على التنمية الحضرية للمدينة بما فيها المواطنين وجمعيات المجتمع المدني ن حيث أن غرس شجرة أمام منزل أو في ساحة عمومية، وتنظيف المساحات والحفاظ على الممتلكات المدنية والجماعية وإعادة هيكلتها وتأهليها أيضا هو إسهام في عملية التنمية الحضرية، ومن هنا فإن عملية التنمية الحضرية هي نتاج لعمل جماعي تفاعلي بين جميع أفراد المجتمع الحضري.

ويعرف الأستاذ **حسين عبد الحميد رشوان** "التنمية الحضرية" أنها عملية نشاه المجتمعات الحضرية ونموها، وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية، والتغير الموجة الذى يعترى المدينة، من حيث ازدياد الكثافة السكانية، والاشتغال بإعمال غير زراعية وبدرجه عالية من التقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي، وفى ضوء الضبط الذى لا يستند على أسس قرابية، وكذلك تجديد وإقامة المباني، والتغير الجوهري في استخدام الأرض[1].

يذهب الأستاذ **حسين رشوان** في تعريفه لتنمية الحضرية إلى الجانب الآخر الذي يتمثل في تطوير المجتمعات الريفية لتصبح مجتمعات حضرية وذلك يتم عندما يزداد عدد سكان هذه المجتمعات الريفية وتتنوع نشاطاتهم الحرفية والمهنية لتخرج من المجال الزراعي الذي كانت تقتصر عليه ن إن ارتفاع عدد سكان هذه المجتمعات الريفية يستدعي تزويد مناطق سكنهم بالامكانيات اللازمة ومتطلبات الحياة الاجتماعية من مدارس ومستشفيات وهياكل إدارية، وهنا وجب التنويه إلى ضرورة تغيير التسمية من مناطق ريفية إلى تجمعات حضرية أو مدن صغيرة، حيث يظهر طابع عمراني جديد في هذه المناطق ويغلب فيها العقار السكني الذي يأخذ مكان العقار الفلاحي، ويختلف انتشار هذه المناطق من منطقة إلى أخرى ومن بلد لآخر وهذا نظرا لكون بعض الدول تمنع مثل هذه الظاهر حفاظا على القوة الزراعية الفلاحية لها لأنها تمثل موردا اقتصاديا مهما لها ولسكانها ن بينما بعض

[1]– محمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 188.

الدول الأخرى تجيز مثل هذه التصرفات بالرغم من خطورتها على العقار الفلاحي وعلى الثروة الزراعية لها.

2- عوامل التنمية الحضرية

لكل ظاهرة عوامل متحكمة في مدى انتشارها وهي عوامل أساسية من أجل نجاحها او فشلها ن وكذلك التنمية الحضرية لديها هذه العوامل التي تتحكم فيها.

فقد صنف جون ديكي المتغيرات التي تؤدى إلى التنمية الحضرية إلى أربعة عناصر رئيسية:

1: **الإنسان والجماعات:** حيث يؤدي الأفراد والجماعات دورا مهما في نجاح عملية التنمية الحضرية، فكلما كانت مساهمة هذين العاملين في التنمية الحضرية أكبر كلما كانت التنمية أسرع وأنجح.

2: **البيئة الطبيعة:** لكل بيئة طبيعية نوع خاص بها من التنمية الحضرية، وكلما كانت البيئة جيدة بظروفها وعواملها كلما كانت التنمية الحضرية لها أسهل وأقل تكلفة.

3: **البيئة التي صنعها الإنسان:** وتتمثل في التغييرات التي يحدثها الإنسان على بيئته الأصلية.

4: **النشاطات:** وتتمثل في نوعية النشاطات المرتبطة بمنطقة معينة أي أن التنمية الحضرية لمنطقة ريفية مثلا تختلف عن تنمية مدينة كبرى أو قرية، وذلك راجع إلى اختلاف النشاطات الممارسة من طرف سكان كل منطقة[1].

تلعب هذه المتغيرات دورا أساسيا في إحداث التنمية الحضرية في المجتمعات، فاختلال عامل واحد من هذه العوامل وُدي بالأساس إلى اختلال في عملية التنمية الحضرية للمدن، إذن فلا يمكن إغفال أي من هذه العوامل كونها مكملة لبعضها البعض.

[1]- حسين رشوان، مرجع سابق، ص24.

إضافة إلى ذلك تعود التنمية الحضرية، ونمو المدن إلى التقدم في تكنولوجيا النقل والموصلات وعدد الاختراعات، وكذلك التخصص والتكامل بين المناطق الريفية والحضرية، ومدى الإمداد بالمياه ومختلف متطلبا الحياة لسكان هذه المناطق، كما يعتبر أيضا من أهم عوامل التنمية الحضرية للمدن مدى استغلال الثروات والإمكانيات التي تحوز عليها المنطقة الحضرية من خلال والمعرفة الكاملة بوسائل الإمداد بالمياه والهواء والأرض والمصادر الطبيعية، حيث تعتمد المدن اعتماد كبير على التجارة كما إن النمو السكاني الذي صاحب الثورة الصناعية من العوامل الهامة في التنمية الحضرية.

فتكنولوجيا الصحة والعلاج أدت إلى انخفاض نسبة الوفيات وينتج عن ذلك النمو السكاني زيادة قوة العمل ويضاف إلى ذلك متغيرات تضم المهنة السائدة، وتقسيم العمل إذا تنمو المدن نتيجة ظهور إعمال ومهنة جديدة تتراكم فوق الأعمال التقليدية ومع زيادة نمو المدن تزداد المشاكل الاجتماعية التي تحتاج إلى مزيد من السلع والخدمات مما يؤدى إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية[1].

إن تطور تكنولوجيا الصحة والعلاج أدى إلى انخفاض نسبة الوفيات بحيث يساعد على الإرتقاء بمفهوم الصحة نحو الأفضل والقضاء على مختلف الأمراض وتوسيع الدائرة العلاجية نتج عنه بالضرورة نموا سكانيا مع تحسن هته الظروف وبالتالي ضرورة زيادة قوة العمل ويضاف إلى ذلك متغيرات تضم المهنة السائدة وأيضا أدت إلى ظهور خدمات جديدة في سوق العمل وإنتشار أخرى على بعضها وإندثار البعض الآخر، وأيضا إتجهت مفاهيم العمل إلى مسميات جديدة دخلت القاموس الوظيفي على غرار تقسيم العمل بحيث في حقبة ما كان على العامل أن يقوم بمهمة معينة متحديا جميع ظروف هته المهنة ومشاكلها في حين وقتنا هذا اتجهت إلى تقسيم العملية إلى أقسام كل وتوزيعا وكل يعمل في مجال دائرته الوظيفية كمهمة تعتبر جزء من المهمات الأخرى التي توكل إليهم في سوق العمل إذا تنمو المدن نتيجة ظهور أعمال ومهن جديدة تتراكم فوق الأعمال التقليدية ومع زيادة نمو المدن

[1]– حسين رشوان مرجع السابق، ص ص 25 –26.

وكبرها وإيجابياتها إلا أن هناك سلبيات تزداد بزيادة النمو كمفهوم طردي لعملية النموالديمغرافي وتتوسع دائرة المشاكل الاجتماعية التي تحتاج إلى مزيد من الخدمات والسلع والضروريات مما يؤدى إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية.

3- الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية:

مما لا شك فيهأن تاريخ أي ظاهرة يشكل جزا لا يتجزأ من كيانها الحاضر ومؤشر لما ستكون عليه في المستقبل، كما إن هذا التاريخ يكون بعدا معرفيا له قيمته وإسهامه البارز في التفسير والتحليل والتنبؤ والتخطيط ومن خلال هذه الحقيقة سوف نقوم باستعراض الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير التنمية الحضرية فيما يلي:

3-1- الاتجاه الثنائي:

يركز علماء الاجتماع على الاختلافات المهمة بين المناطق الحضرية والريفية ويبذلون جهودًا علمية متنوعة لتطوير نظريات حول هذه الاختلافات. لقد جاء جهد حقيقي ومنظم لوصف هذه الاختلافات وشرحها بعد فوات الأوان. لا يمكننا أن نعطيها بداية حقيقية إلا في زمن المفكر العربي ابن خلدون في القرن الرابع عشر. كتب فصولا منظمة عن الفرق بين البدو والمدنيين. تختلف أحوالهم باختلاف نحلهم مقابل معاشاتهم التقاعدية، لذا فإن اجتماعهم هو فقط للعمل معًا للحصول عليه والبدء بما يحتاجه وتفعيله قبل الحاج والكماليين، لذلك يستخدم البعض الزراعة، والبعض يتظاهر بالوقوف على الحيوانات، فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمرا ضروريا لهم وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والكن والدفء أنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة، ثم اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه دعاهم ذلك إلي السكون، وتعاونوا في الزائد عن الضرورة واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها، وتوسعة البيوت واختطاط المدن والأمطار للتحضر) [1].

[1]- عبد الرحمان بن خلدون: مرجع سبق ذكره، ص 120.

من الذي سبق ذكره نجد أن أنصار الاتجاه الثنائي يعتمدون اعتمادا صريحا على المقارنات بين ثنائية الريف والمدينة لتفسير ظاهرة التنمية الحضرية، لأن هناك فرق شاسع في هذا المجال (التنمية الحضرية) بين الريف والمدينة، حتى أننا أصبحنا في يومنا هذا نضرب المثل بهذا الاتجاه في المقارنات بين المدن في حد ذاتها، حيث أصبحت المدن التي تفتقر إلى التنمية الحضرية ومختلف مرافق الحياة يطلق عليها أصحابها أو زوارها مصطلح (دوار كبير) والذي معناه ريف كبير وذلك إشارة وتلميحا إلى غياب التنمية الحضرية عنها، ومن هنا نجد أن الدراسات التي قام بها إبن خلدون في زمانه لا تزال تؤتي ثمارها إلى يومنا هذا، إذن فالتنمية الحضرية هي عامل مهم جدا جدا للتمدن.

ويتضح من ذلك أن **ابن خلدون** يصنف أشكال الاستيطان البشري ألي نموذجين وجوه المعاش والكسب[1].

كما أوضح **ابن خلدون** أن تصنيف المجتمعات تختلف حسب اختلاف أشكال الكسب، فكلما كانت المدينة تمتاز بالتنمية الحضرية أكثر كلما كانت أشكال الكسب أكثر تنوعا واختلافا، وبالتالي فهذه الثنائية أو الاتجاه الثنائي يفسر وبشكل مباشر ودقيق عملية التنمية الحضرية.

وبالإضافة إلي هذا المنطلق تأتي الثنائية التي تحدث عنها علماء الاجتماع وسنسرد فيما يلي بعض هذه الثنائيات:

1 – تصنيف (**فردناند تونيز Firnand Touniz**) الكلاسيكي الشهير والذي يمثل احد قطبية المجتمع الأولى الذي تسوده العلاقات الأولية والقرابية بينما يمثل القطب الأخر المجتمع الذي تشيع فيه العلاقات الثانوية والتعاقدية.

[1]– عبد الباسط عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، 1998.

2 – ثنائية (**إميل دوركايمEmile Durkheim**) الشهيرة التي تقابل بين نوعين من المجتمعات وفقا لشكل التضامن الاجتماعي، أولهما يقوم على التضامن الآلي بينما يقوم الثاني على التضامن العضوي.

قدم **دوركايم** نظرته إلى العلاقات الاجتماعية في المجتمعين فقال أن المجتمع الريفي أو الجماعة المشابهة له تتسم بعلاقة تماسك ميكانيكيه حيث يتعامل أفراد المجتمع تلقائيا ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيا، كما أن هناك على الطرف الأخر علاقات ذات طابع عضوي تعتمد على تبادل المنفعة في استجاباتها وتماسكها.

3 – يفرق (**ماكس فيبرMax Webber**) بين النماذج التقليدية والنماذج العقلية.

4 – يميز (هوارد بيكر **Howard bekker**)) بين الأنماط المقدسة والعلمانية، يقدم المصطلحين، الأول لتلك المجتمعات ذات الثقافات المعزولة المتغيرة ببطء (الريفية) والثانية لتلك المجتمعات ذات الصلة بالمجتمعات الثقافية المتغيرة بسرعة.

5 – أما (**روبرت ردفيلد Robert Redfield**) فإنه يميز بين المجتمع الجماهيري والمجتمع المتحضر. يعتمد مفهوم المجتمع الجماهيري على المشاعر الجماعية السائدة التي تميز الثقافة الجماهيرية، بدلاً من المشاعر الفردية التي تميز المجتمعات أو المدن المتحضرة.

6 – عرض (**تشارلز كولي Charles colly**) يشير لمصطلحي المجموعات الأولية التي تتميز بهيمنة العلاقات وجهاً لوجه، والمجموعات الثانوية،و هي المجموعات التي تتميز بكثرة العلاقات بين أعضاء المجموعة وتتطلب تماسكهم وتعاونهم واحترام ثقافتهم، وهو ما يميز حياة الريف.

7- يضع (**سوروكين Sourokin**) نموذجه المشهور الذي يقابل بين العائلية والتعاقدية كما يضيف إلي ذلك نمطا من أنماط العلاقات بين الجماعات وهو التفاعل الإجباري[1].

نقد وتقييم

كل هذه الثنائيات التي تم سردها من قبل والتي اعتمدها أهم رواد ومنظري علم الاجتماع في تفسيرهم لمختلف الظواهر جاءت لتدعم ثنائية ابن خلدون في تفسير الفرق بين المجتمعات الريفية والحضرية وبالتالي الفرق بين الريف والمدينة، وبشكل أدق وهو الأهم بالنسبة لنا في هذا المحور تبين لنا أهمية هذا الاتجاه الثنائي في تفسير عملية التنمية الحضرية، وكتلخيص سنقول أنه كلما زادت عملية التنمية الحضرية زادت عملية التحضر والتمدن، وكلما قلت التنمية الحضرية زادت عملية ترييف المدينة.

3-2- الاتجاه التاريخي:

يركز الاتجاه التاريخي على تطور أشكال المجتمعات المحلية الحضرية الأولى كما يهتم كذلك بدراسةالتطور والانتشار الثقافي الحضاري بالإضافة إلى تحول المناطق الريفية إلي مناطق حضرية.

ويتمثل هذا الاتجاه في كتابات كل من **جراس** و**أولمان** (**Grass and Olmann**) فقد ناقش هؤلاء العلماء الجذور التاريخية للمناطق الحضرية وطبيعتها وتنوعها وخصائصها وكان من أشهر محاولات الاتجاه التاريخي تلك التي قدمها (**جوردن تشيلد** Jordan Tchild) حيث نجده يحدد بعض ملامح ما أطلق عليه (الثورة الحضرية المبكرة) ومن بين هذه الملامح الاستيطان الدائم في صورة تجمعات كثيفة، وبداية العمل بالنشاطات غير الزراعية،

[1]- غريب محمد السيد، والسيد عبدالعاطي السيد، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، 1988م، ص ص 100-101.

وفرض الضرائب، وتراكم رؤوس الأموال، وإقامة المباني الضخمة، وتطور فنون الكتابة وتعلم مبادئ الحساب والهندسة والفلك، واكتساب القدرة على التعبير الفني، ونمو التجارة[1].

يمثل الاتجاه التاريخي دورا مهما في كشف حقائق أي ظاهرة من الظواهر، وكذلك الحال بالنسبة للتنمية الحضرية حيث اعتمد رواد هذا الاتجاه على الكتب التاريخية والمقالات القديمة أتي سبقتهم حول الموضوع لإعطاء تفسير سهل وبسيط لهذه الظاهرة، وقد رؤوا أن للتغيير الذي شهدته النشاطات التي يقوم بها الإنسان دور مهم في ظهور التجمعات السكانية الكثيفة وظهور المباني الكثيرة والعملاقة وبالتالي زيادة حاجات هؤلاء السكان إلى مختلف ضروريات الحياة في تجمعاتهم السكنية، وهذا ما معناه ضرورة أن تعيش هذه التجمعات فترات للتنمية الحضرية والتنمية المستديمة، وقد ارتبطت التنمية الحضرية قديما بالنشاطات الزراعية والتجارية، حيث ظهرت أكبر المدن والحضارات على ضفاف الأنهار، ولكن مع مرور الزمن وخاصة بعد ظهور الثورة الصناعية وبعدها الثورة التكنولوجية أصبحت أكثر المدن التي تعيش التنمية الحضرية هي المدن الصناعية العملاقة ومدن الأموال، وتليها أكبر المدن السياحية في العالم.

وتناول **فوستيل دي كولانج** (Vostil DI Calang) تاريخ المدينة العتيقة وأرجعها إلي نفوذ الدين الحضري وعرض **لويس ممفورد** (Lewis Mamford) المدينة من وجهة النظر التاريخية، وألقى الضوء على نموها وكبر حجمها وأشار إلي أنها تمر بمراحل ونماذج معينة هي (مرحلة النشأة، مرحلة المدينة، مرحلة المدينة الكبيرة، مرحلة المدينة العظمى، مرحلة المدينة التيرانوبوليس، مرحلة المدينة النيكروبولويس)[2].

ساهم هذان العالمان بشكل كبير في إعطاء مفهوم للمدينة مرتبطا ارتباطا وثيقا بتاريخها، وهذا التطور التاريخي الذي تشهده كل مدينة هو في الأصل عبارة عن عملية

[1]– أحمد حسن إبراهيم، عمر محمد علي: جغرافية المدن بين الدراسة المنهجية والمعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، مصر 2016، ص 71–72

[2]– أحمد حسن إبراهيم، عمر محمد علي، مرجع سابق، ص 73.

التنمية الحضرية التي تشهده هذه المدينة، أي أن كل زيادة في حجم المدينة في عدد المرافق التي تتوفر عليها وعدد المباني ونوعيتها ونوعية النشاطات التي تشملها هي أصلا زيادة في نموها حضريا، وهذا النمو أو الزيادة أو بالأحرى التنمية الحضرية لا تأتي هكذا بين ليلة وضحاها، وإنما تكون وفق مراحل زمنية معينة، وبالتالي إذا ما أردنا معرفة كيف وصلت مدينة ما إلى درجة معينة من النمو الحضري لا بد من العودة إلى تاريخ ومراحل التنمية الحضرية التي مرت عليها.

وقد حدد **بوسكوف** (Poskov) الموجات الحضرية التي تعرض لها العالم عبر التاريخ إلي ما يلي:

1 – الموجة الأولى للمدن، من 450 قبل الميلاد إلى 500 بعد الميلاد، هذه فترة كلاسيكية من التحضر، حيث ظهرت المدن الأولى حول مجاري الأنهار ووديانها الخصبة.

2 – الموجة الثانية للمدن من 1000 م إلى 1800 م. تتزامن الموجة مع ما يسمى بالعصور المظلمة في أوروبا. يبدو أن هذه المناطق كان لها وظيفة تجارية أو دينية.

3 – – الموجة العمرانية الثالثة من عام 1800 م حتى الوقت الحاضر، ارتبطت هذه الموجة بنمو الصناعات المكثفة التي أثرت على نمو المراكز الحضرية وساعدت على توسيع نطاقها، مما تسبب في انحراف العديد من المدن عن حدود وظيفتها المخططة. مما يجعلهم يعانون من مشاكل كثيرة. [1]

هذا التفسير الذي قدمه **بوسكوف** للتطور التاريخي للتنمية الحضرية هو تفسير منطقي جدا لأنه كما قلنا سابقا التنمية الحضرية للمدن مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنشاطات الغالبة على مخلف المراحل التاريخية، لكن بالرغم من التطور الكبير الذي شهدته المدن قديما، إلا انه في العصر الحديث يمكننا القول أن التنمية الحضرية يشهد منحنى تصاعديا بطريقة رهيبة

[1]– علي سالم الشواورة، جابر الحالق: الجغرافيا الطبيعية والبشرية، الطبعة ألاولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. 2012، ص 35

جدا، من مدن كبيرة وعملاقة أصبحنا اليوم نتكلم عن مصطلح مدن ذكية، تكون فيها تكنولوجيا الإعلام الآلي هي المتحكم في التنمية الحضرية لهذه المدن.

أما **ايريك لامبارد** (Eric Lampard) فقد ميز بين أربعة أشكال من أشكال التحضر التي مر بها العالم وهي:

1- التحضر البدائي: وتحدث فيه عن محاولات عديدة من قبل الإنسان ساكن المركز العمراني بصفة عامة لإحداث التكيف مع البيئتين الفيزيقية والاجتماعية.

2 – التحضر المميز: ويبدأ في هذا الشكل من أشكال التحضر ظهور المدن وتتحدد وظائفها وتستبين خصائصها وتبرز مشكلاتها وهذا النوع من التحضر كان واضحا بالنسبة لمناطق مصر والعراق.

3 – التحضر الكلاسيكي: وتظهر فيه قيود عديدة حول نمو المدن وسكانها ويتسم هذا الشكل بالتمركز العاصمي وظهور الدول المدينة مثل أثينا وروما وهو يمثل بداية الاستقرار الحضري الحقيقي.

4 – التحضر الصناعي: وهو المرحلة الأخيرة من التحضر التي بدأت تتضح ملامحها مع بدايات القرن العشرين حيث بدا سيل الهجرة من الريف إلي المدن أملا في الحصول على فرص عمل أفضل وتحقيق مستوى معيشي أحسن[1].

نقد وتقييم

نفس ما قلناه تقريبا فيما سبق غير أن **إيريك** وضح فكرة مساهمة الثورة الصناعية والتنمية الحضرية للمدن في جذب وزيادة عدد سمان المدن، ومساهمتها في ظهور ظاهرة الهجرة الريفية بحثا عن حياة راقية ومدن تتميز بالتنمية الحضرية اكبر مقارنة بالريف، وتحقيق مسشتوى معيشي افضل ن فقبل الثورة الصناعية كان أغلب عدد سكان العالم يقطنون الأرياف والبوادي، لكن مع تطور الصناعات وكثرة النشاطات وتنمية المدن حضريا

[1]– لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قار يونس، 2002 م، ص ص92 –93.

استقطبت العدد الأكبر من المهاجرين من الأرياف وبالتاي أصبح عدد سكان المدن يمثل الأغلبية من سكان العالم.

3-3- الاتجاه الاقتصادي:

تمثل الحضرية وفقا لهذا التصور، مرحلة متقدمة من مراحل التطور الاقتصادي البشري، وبالتالي ارتبط التحضر والنمو الحضري بحركة انتقال وتحول إلي تنظيمات اقتصادية أكثر تعقيدا، أو بمعنى ابسط انتقال من حالة تقوم فيها الحياة الاجتماعية على أساس العمل أو الإنتاج الأولى كالصيد والزراعة، إلي حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري والخدمات، أو هي بعبارة ثالثة حالة الانتقال من اقتصاد المعيشة إلي اقتصاد السوق، والواقع لقد ترجم هذا التصور في صياغات وعبارات مختلفة، أكدت كلها الاتجاه الذي غلب على معظم الدراسات الحضرية الغربية، والأمريكية بصفة خاصة، والتي اهتمت بدراسة الاقتصاد المترو بوليتي وأكدت الارتباط بين عمليتي التصنيع والتحضر.

ولعل من أهم الأمثلة البارزة في هذا المجال، دراسة **جراس** (Grass) في محاولته استعراض التاريخ الاقتصادي للحضارة الغربية سنة 1932م لقد أوضح **جراس** في مدخله التطوري، علاقة التطور الاقتصادي بأنماط التوطن والاستقرار البشري على مر التاريخ، كما ربط طرق ووسائل العيش بالتطورات التكنولوجية من ناحية، وبتطور أشكال الاستيطان البشري من ناحية أخرى وفي تاريخه للحضارة الغربية في حدود إطار تصنيفي متصل ميز **جراس** خمس مراحل تطورية أساسية هي: مرحلة اقتصاد الجمع والالتقاط، فمرحلة اقتصاد الرعي، يليها مرحلة اقتصاد القرية المستقرة، ثم مرحلة اقتصاد المدينة الصغرى، وأخيرا مرحلة الاقتصاد المترو بوليتي.

ولقد كان تطور الزراعة كأسلوب أو طريقة للمعيشة أهم العوامل التي أدت إلي دخول البشرية في مرحلة أكثر تقدما على طريق التحضر ويتوالى هذا التطور في نظر جراس لتنمو

المدن الصغرى نتيجة تزايد الإنتاج الزراعي وتزايد إعداد الحرفيين وتطوير وسائل النقل وازدهار النشاط التجاري، وكان ظهور المترو بوليس بعد ذلك نتيجة لازمة لارتباط التغيرات التكنولوجية والتنظيمية المصاحبة لانتشار التصنيع وسيطرة الاقتصاد المترو بوليتي[1].

نقد وتقييم

تعتبر النشاط الاقتصادي عاملا مهما في جميع مجالات الحياة البشرية، بما في ذلك مجال التنمية الحضرية للمدن وهو يلعب دورا مهما وأساسيا في نمو المدن حضريا وتطورها ن وغالبا ما يطلق لقب مدينة متحضرة أو متطورة على المدن التي يكون فيها النشاط الاقتصادي مزدهرا ن وخير مثال على ذلك بل وتعتبر مثاليا راقيا يدعم هذا الاتجاه نجد مدينة دبي التي لم يكن يسمع بها إلا القليل من الناس في فترة السبعينيات من القرن الماضي، بينما هي اليوم واحدة من أكبر المدن تحضرا وتطورا وعاصمة للتطور الحضري في العالم الحديث، والسبب الأول والرئيسي لهذه المكانة الاقتصادية وهذه الدرجة من التنمية الحضرية التي وصلت إليها هذه المدينة هي القوة والمكانة الاقتصادية العالمية التي اكتسبتها، وذلك لأنها ببساطة مدينة المال والأعمال.

ومن هنا يمكننا القول انه من اجل الحصول على التنمية الحضرية الحقيقية لا بد من توفر العامل الاقتصادي الذي يعتبر الدعامة الأساسية والمورد الرئيسي الذي تستمد منه هذه العملية (التنمية الحضرية) مواردها لتصل إلى أقصى درجاتها وو تكون في المستوى المطلوب وهذا بشرط دقة التنفيذ، والتفاني في العمل والإخلاص فيه ن لكي لا يتم تضييع الأموال الموجهة لعملية التنمية الحضرية وتصبح هباءا منثورا، ويمكن الإشارة أيضا أن نجاح استعمال العامل الاقتصادي في عملية التنمية الحضرية ستكون له نتائج جدية عكسية على النمو الاقتصادي للمدينة (مدينة متطورة حضريا ستصبح قطب اقتصادي)، ويكون هذا

[1]– السيد عبدالعاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، السنة غير موجودة، ص ص 105-106.

العامل الاقتصادي عاملا لجذب السكان وازدياد النشاطات، مما سيؤدي بالضرورة إلى الحول على مشاريع التنمية والتطوير الحضري.

3-4- الاتجاه الديموغرافي:

اهتم بعض العلماء بالاتجاه الديموغرافي أو السكاني، واعتبروا أن حجم السكان وكثافتهم وتوزيع الجنسين والتركيب السلالي، وأنماط المواليد والوفيات والهجرة ذات أهمية كبرى في عملية التحضر والنمو الحضري، فقد لاحظ بعض الباحثين ان النمو السكاني الذي طرا على المدينة كان أعلى بكثير من ذلك الذي طرا على السكان بوجه عام، ووفقا لما هو حضري "أنما يشير إلي تجمعات سكانية من حجم معين، آو إلي نسبة هؤلاء إلي إجمالي عدد السكان ويعود هذا إلي أن المجتمع الصناعي الحديث أدى إلي انخفاض ملحوظ في نسبة الوفيات في الوقت الذي لم تسجل فيه نسب المواليد مثل هذا النقص والنتيجة الحتمية لذلك زيادة كبيرة لعدد السكان، هذا بالإضافة إلي عامل الهجرة إلي المدن.

فالهيكل السكاني لأي مجتمع من المجتمعات يفيد في التعرف على حجم السكان وتوزيعهم وخصائصهم فيمكن التعرف على الحجم من خلال معدلات الزيادة الطبيعية (الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات في فترة محدده) ومعدلات الزيادة الغير طبيعية (الفرق بين معدل الهجرة إلي مكان ومن مكان) أما التوزيع السكاني فيمكن إدراكه من خلال الكثافة السكانية (نسبة السكان إلي المساحة المأهولة بالكيلومتر المربع فضلا عن تجمعهم طبقا لتوزيع الموارد الطبيعية، وتوافر فرص العمل.. .الخ كما أن للهجرة دورا حيويا أخر فوق دورها في تحديد الحجم السكاني.

أما الخصائص السكانية فيمكن تحديدها في تركيب السكان من حيث النوع والجنس والعمر والحالة الزوجية والحالة التعليمية والحالة المهنية ومتوسط الدخل.. .الخ فهي تؤكد نوعية السكان طبقا لمجموعة من المتغيرات التي يختلف حيالها السكان ويتباينون، وتساعد

هذه المتغيرات على تحديد البناء الاجتماعي لهؤلاء السكان وذلك من خلال التركيب الطبقي الذي ينتمون إليه.

كما إن الخصائص السكانية مثل معدلات المواليد والوفيات والزيادة والكثافة وحركة السكان الداخلية والخارجية والخصائص العرقية والثقافية تزود الباحث بمعلومات قيمه تساعد على ربط حاجات الإعداد المتزايدة من السكان بالخطط ألمشروعه المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية واستثمار هذه الموارد والكفاءات البشرية والقوى العامله[1].

نقد وتقييم

مما تم ذكره حول العامل الديمغرافي نستخلص الارتباط الوثيق بين النمو الديمغرافي والتنمية الحضرية للمدن من جميع النواحي سواء من ناحية زيادة عدد السكان وبالتالي زيادة مطالبهم ونوعيتها، أو من ناحية مساهمة هؤلاء السكان في التنمية الحضرية للمدينة بمختلف النشاطات الاقتصادية والثقافية والصناعية التي يمارسونها، فهناك ارتباط وثيق بين النمو السكاني والتنمية الحضرية للمدن سواء بالإيجاب أو بالسلب وسنحاول توضيح هذه النقطة فيما يلي:

يكون تأثير النمو السكاني إيجابيا على التنمية الحضرية من خلال استفادتها من مشاريع التنمية الحضرية وتنوعها ن ومساهمتهم في تنوع النشاطات الاقتصادية والتجارية فيها ن ومساهمتهم في نموها اقتصاديا.

بينما نجد أن التأثير السلبي يأتي بزيادة نسبة الهجرة والنزوح الريفي وظهور المناطق والأحياء المتخلفة في المدن ن وظهور المشكلات الاجتماعية المرتبطة بهذه الأحياء وهذا ما يؤثر سلبا على صورة المدينة ودرجة تطورها ونموها الحضري، وهذا ما يستدعي من المسؤولين على هذه المدن محاولة تنمية هذه الأحياء وهو ما سيساهم في تعطيل عجلة التنمية الحضرية للمدن.

[1]– السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، ط3، 1985، ص ص143–153.

3-5 - الاتجاه النموذجي:

ينظر إلي التحليل النموذجي باعتباره نهجا قائما بذاته ويتوصل إليه الباحث عن طريق تحديد الخصائص الملازمة لموضوع أو ظاهرة معينة، والوصول بها إلي نهايتها المنطقية وصورتها الكاملة بغض النظر عن أمكان تتبعها في الواقع أو وجودها بصورتها المنطقية هذه في مكان ما ولهذا من الصعب إن نلتمس واقعا تجريبا لهذه الخصائص أراد ماكس فيبر في مؤلفه المدينة أن يكشف نموذجا من التاريخ وان يقف على الطبيعة الخاصة للظاهرة الاجتماعية الحضرية.

ولقد قبل الفكرة الشائعة في وقته والتي مؤداها إن المدينة هي منطقة مزدحمة بالسكان حيث لا يعرف الناس كلا منهم الأخر على خلاف ما يحدث في ألاماكن الأصغر، ولكنه تفوق على غيره من السوسيولوجيين بنظريته عن المجتمع المحلي الحضري ولم يكن المجتمع المحلي الحضري عند **فيبر** مجرد جمع أو تجمعات للنشاطات الإنسانية، ولكنه عبارة عن نمط واضح محدد المعالم من أنماط الحياة الإنسانية ولكن إن تظهر المدينة بهذا المعنى فقط تحت شروط خاصة، وفي مرحلة معينة من مراحل التاريخ.

ولقد توفرت هذه الشروط في أوروبا في مدينة ما قبل الصناعة وان **فيبر** قد اثبت إن هذه الشروط لم تكن موجودة في كل أنحاء أوروبا، وينبغي تحديد الوقت الحقيقي لظهور المدن على نحو دقيق[1].

نقد وتقييم

لقد كانت مشكلة تحديد الزمن الحقيقي لظهور المدن شائعة بين علماء الاجتماع في بداياته، فبالرغم من توفر شروط خاصة بالمدن مثل كثرة المباني والعدد الكبير من السكان في مناطق معينة، إلا أن غياب عامل التنمية الحضرية لتلك المناطق جعل إطلاق مصطلح مدينة عليها أمر صعبن وبالتالي فيرى أنصار الاتجاه النموذجي أن هناك نماذج معينة

[1]- منصور احمد أبو زيد، مرجع سابق، ص243.

وأشكال خاصة للتنمية الحضرية لكي تتمكن المناطق الآهلة بالسكان لتصبح مدينة، ومن هنا فإن لتفسير مدى التنمية الحضرية لمنطقة ما يجب أن تتوفر على نماذج تنموية معينة حسب أصحاب هذا الاتجاه.

3-6- الاتجاه الايكولوجي:

ويقصد به التفاعل بين الإنسان وبيئته الاجتماعية وتتبلور مفاهيم وأفكار هذا الاتجاه في الرأي القائل بان جوهر المدينة هو في تركيز عدد كبير من الأشخاص في حيز صغير نسبيا وهذا يعني بشكل أخر دراسة تأثير حجم المدينة وكثافة سكانها على بنائها وتنظيماتها ومؤسساتها الاجتماعية.

فنمط معيشة السكان وطبيعة علاقاتهم الاجتماعية واستجاباتهم البيئية تؤدي إلي أنواع مختلفة من السلوك والتصرفات التي تترك بصامتها على حياة المدينة.

ومن الواضح إن انتقال الفرد أو الجماعات من القرية إلي المدينة يؤثر في سلوكهم وبالتالي في طبيعة العلاقات الاجتماعية المترتبة على هذا التغير المكاني وهكذا يصبح الاتجاه الايكولوجي في علم الاجتماع عبارة عن محاولات لفهم التغيرات والتنظيمات الاجتماعية التي تطرأ على منطقة ما نتيجة تفاعل السكان مع بيئتها[1].

نقد وتقييم

إن رواد هذا الاتجاه يركزون على اتجاه مهم في عملية التنمية الحضرية قي مدن معين خاصة المدن الكبرى، ألا وهو الايكولوجيا الإنسانية حيث يوضحون العلاقة بين الانسان وبيئته والوسط الذي يعيش فيه، خاصة من حيث استخدام الأرض ن حيث ان في بعض المدن يكون للطبيعة دور كبير في التنمية الحضرية لها ن وخير مثال على ذلك هو أن الطابع البيئي للمدن السلحلية عادة ما يكون عنصر جذب للسكان وبالتالي هذا يساهم في ظهور النشاطات السياحية المختلفة فيها مما يؤدي إلى نموها حضريا، كذلك ان توفر بعض

[1]- محمد عاطف غيث، غريب محمد السيد، علم الاجتماع الحضري، 1989، دار المعرفة الجامعية، ص ص75 -76.

المناطق على الثروات الطبيعية والبيئية يساهم في إنشاء المدن فيها وتنميتها حضريا (مدينة حاسي مسعود).

تلعب الصفات الطبيعية والايكولوجية دورا مهما للتنمية الحضرية للمدن، وقد نجد الاختلاف في التنمية الحضرية بين مناطق المدينة في حد ذاتها حيث أنه كلما اقتربنا من وسط المدينة كلما كانت عملية التنمية الحضرية أكثر ن كذلك كلما كان سكان الأحياء من طبقة الأغنياء ورجال الأعمال وأصحاب النفوذ كلما كانت هذه الأحياء تشهد عملية التنمية الحضرية بوتيرة أكبر والعكس صحيح كلما اتجهنا إلى الأحياء التي يقطنها الفقراء والطبقات الهشة من المجتمع.

3-7- الاتجاه السيكولوجي:

لجا الكثير من علماء الاجتماع إلي تفسير المجتمع في ضوء علم النفس الاجتماعي وذلك بتركيز على ألذات واتجاهات الفرد وعواطفه ودوره في العقل الاجتماعي.

ويرمي الاتجاه السيكولوجي في مجال التنمية الحضرية ألي اكتشاف الضغوط السيكولوجية ومواقف الأفراد في محاولة لفهم الظروف الإنسانية المعقدة في المناطق الحضرية على وجه الخصوص ويعتبر ماكس فيبر من أنصار هذا الاتجاه، فقد عرف المدينة بأنها ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردية والتفرد.

وميز جورج زيمل (George zimmel) في مقال له بعنوان (المدينة والحياة العقلية) بين نموذجين من المجتمعات على أساس العلاقات السيكولوجية في كل منها ففي المجتمع الأول ينخرط الفرد في جماعته الصغيرة انخراطا تاما، وفي المجتمع الثاني يحتفظ الفرد بذاتيته وفرديته في وجه القوى الاجتماعية الهائلة.

وكان زيمل على يقين بان سأكني الحضر في حاجة ماسة إلي مزيد من الدقة والتوقيت ليتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم وسط هذه الشبكة المعقدة للوظائف الحضرية، وان من أهم

نتائج هذا التعقيد تطوير اقتصاد السوق وسيطرة العقلانية والعلاقات اللاشخصية، وهذا ينعكس بدوره على شخصية الحضري.

فالإنسان في المدينة يشعر انه يعيش في حالة ضياع نظرا لتعدد جوانب الحياة فيها، هذه الحالة النفسية هي التي تجعل الناس يبتعدون عن الاستجابة العاطفية نتيجة لتعقد الحياة الحضرية الأمر الذي تصبح معه العلاقات بين الإنسان وأقرانه وبينه وبين البيئة عموما علاقات جزئية.

ويؤخذ على هذا الاتجاه انه في تحليله للظواهر الاجتماعية يرجعها إلي ظواهر نفسية من صنع الأفراد وبالتالي فالمجتمع ليس له وجود، والحق انه تحدث في المجتمع أمور لا يصح إن ننسبها إلي أفراد معينين، وذلك لأنها تنشا من علاقات الأفراد في حالة الاجتماع وتبادل وجهات نظرهم وتفاعل أفكارهم واحتكاك مشاعرهم وتوحد موقفهم، هذا بالإضافة إلي ما يحيط بهم من ظروف طبيعية وبيئية وتاريخية تصهرهم جميعا في بوتقة جمعية وتؤدي إلي ظهور عقل جديد للجامعة يوجهها ويرشدها وهذا العقل مستقل عن الأفراد[1].

نقد وتقييم

هناك ارتباط وثيق بين التنمية الحضرية والحالة النفسية للأشخاص، كما أن للمظاهر الحياة الحضرية تأثير كبير على الحالة النفسية للأشخاص ن لذلك نلاحظ الكثير من التصرفات والسلوكيات لأشخاص في المدن مرتبطة بنمط حياتهم الحضرية، وتختلف كثيرا على سلوكيات أشخاص يعيشون في المناطق الريفية، أو المناطق شبه حضرية ن كما أن تأثر الشخص بالبيئة الحضرية التي يعيش فيها يبدو جليا أمام أعيننا ونلاحظه في سلوكياتنا وحياتنا اليومية، حيث انه كلما زاد حجم المدينة ن وكانت المدينة أو المجتمع أكثر تطورا حضريا كانت ملامح التأثير السيكولوجي أكبر على الأفراد عامة ن بالرغم أنه من الصعب جدا تفسيرا سلوكيات الأفراد كأفراد خارجين عن المجتمع، لأن التأثير في المدينة عادة ما

[1]– عبد الإله أبو عياش، أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات الكويت، ط1 1980 م، ص ص 82 –83.

يكون واسع النطاق، فتظهر لنا جماعات، وحتى مجتمعات تملك نفس التوجه السلوكي، كما أنه في يومنا هذا أصبحت بعض السلوكيات مقياسا للتمدن والتحضر، وتدل على نسبة التنمية الحضرية في المدينة التي يعيش فيها الفرد صاحب السلوك، خاصة وأن النظرة الاجتماعية لعملية التنمية الحضرية في يومنا هذا قد تغيرت، بها تغيرت معايير التصنيف كذلك، إذن لا يمكننا إهمال الجانب السيكولوجي في عملية التنمية الحضرية لأن الراحة النفسية والرضا لدى سكان المناطق الحضرية معيار مهم جدا للحكم على المنطقة هل هي متطورة حضريا، أم تعيش تخلفا حضريا.

3-8- الاتجاه التنظيمي:

لا يقتصر التحضر والنمو الحضري في هذا الاتجاه على مجرد زيادة عدد السكان وارتفاع كثافتهم، أو على تطوير نسق اقتصادي تدعمه تكنولوجيا صناعية متقدمة وإنما يعني في الأساس الاتجاه إلي تنظيمات اجتماعية أكثر تعقيدا، يشتمل ذلك على تطوير وسائل الاتصال والميكانزمات الاجتماعية والسياسية التي تسمح بإمكانية الربط والتنسيق بين مجالات وكيانات متخصصة ومتمايزة، بعبارة أخرى، فان النمو الحضري هو انتقال من المجتمع البسيط إلي صورة أكثر تعقيدا كما ان التحضر معناه تراكم التطور والتعقد النظامي بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه الذي سارت فيه التطورات التكنولوجية.

ويشمل ذلك التقيد النظامي تاريخيا على تطوير الحكومات المركزية القوية وتطوير الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية وانتشار الإشكال المختلف للتنظيمات الرسمية والغير رسمية كالنقابات واتحادات العمال وروابط أصحاب العمل، إلي جانب تطوير عدد من التنظيمات الاجتماعية لتقابل الاحتياجات المتزايدة لنظام اقتصادي واجتماعي معقد، فضلا عن تلك التغيرات التي لحقت بناء ووظائف وحدات التنظيم القائمة بالفعل، كالأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية وأنساق المكانة والتدرج الطبقي وبناء القوة.

والواقع إن هناك قدرا متراكما من التراث الذي يدور حول ما ارتبط بظهور المدن والنمو الحضري بوجه عام من مظاهر للتغير في هذا الجانب، ويكاد يكون القاسم المشترك الأعظم في عناصر هذا التراث ذلك التأكيد على البيروقراطية والتدرج الطبقي الاجتماعي وانتشار الروابط الطوعية كأهم ما يمكن إن تقاس به درجات التحضر والنمو الحضري من مقاييس أو مؤشرات[1].

نقد وتقييم:

أكيد أن المجتمع المدني أكثر تعقيدا من المجتمع الريفي، كما أن العلاقات الاجتماعية في الريف تكون مبنية على عوامل وروابط يسهل تفسيرها، مثل القرابة الأسرية والجيرة والشراكة مثلا، أما في المجتمع الحضري وفي المناطق التي تشهد تنمية حضرية فيختلف الوضع نظرا لظهور الكثير من التنظيمات والروابط الجديدة التي تبنى على أساسها هذه العلاقات، حيث مثلا تظهر لدينا الجمعيات والروابط وكذلك الأحزاب والنوادي بمختلف أنواعها ن وعلى اختلاف توجهاتها، وهنا نقول أن المناطق المتطورة حضريا تتميز بالعدد الأكبر ن والانتماء الأكثر من طرف مواطنيها لهذه التنظيمات، كما أن هذه التنظيمات تلعب دورا أساسيا ولها دخل كبير في عملية التنمية الحضرية للمدن، حيث أنها تساهم من خلال مختلف النشاطات التي تقوم بها في تدعيم عملية التنمية الحضرية، كما أنها تعمل بشكل مستمر ودائم في المطالبة بتحسين الظروف معيشية، وانجاز مشاريع لتطوير المدن، والقضاء على مشاكلها، ويمكن أن نسمي هذه التنظيمات التي تدخل في إطار غير رسمي (من إنشاء المواطنين) بتنظيمات المجتمع المدني، كما يمكننا أيضا أن نضيف إليها التنظيمات الرسمية (أنشأتها الدولة) مثل الدائرة والبلدية والولاية، والجماعات المحلية بصفة عامة، كل هذه التنظيمات مجتمعة يجب أن تعمل مجتمعة وفي إطار التنسيق فيما بينها على التنمية الحضرية للمدن.

[1]– حسين رشوان، مرجع سابق، ص ص 47– 50.

وكخلاصة سنقول أن الاتجاه التنظيمي هو بمثابة ركيزة أساسية لعملية التنمية الحضرية للمدن.

3-9 - الاتجاه السياسي والإداري:

ينظر كثير من دارسي علم الاجتماع الحضري إلي المدينة من منظور سياسي إداري وذلك لكون بعدها السياسي محددا بكونها مركزا إداريا وقد يكون دورها السياسي لكونها مركزا للحكم تتمركز فيها إدارات الحكم المختلفة، وقد لا تكون المدينة هنا هي العاصمة السياسية وإنما كل مدينة لها تأثير على المنطقة المحيطة بها.

ومن الطبيعي إن تتواكب ظاهرة الحضرية مع نمو الوظيفة السياسية للمدينة فهذه الوظيفة تمثل في كثير من الأحيان ركنا أصيلا يمثل السبب الأصلي لنشأة المدينة كما انه يعمل على نموها وتطورها فضلا عن انه يحول في الغالب دون محاولة زحزحتها من موقعها.

وإذا أردنا إن نقدم تحليلا لكيفية ارتباط البعد السياسي بنشأة المدينة فمن اليسير إن نكشف إن نمو معظم الاتجاهات السياسية والقوى المحركة لها مسالة لاتتم إلا في المدينة، كما إن التنظيمات السياسية بمختلف إشكالها وصورها لا تنشا سوى في المدينة، فضلا عن الممارسة السياسية ذاتها حيث تتخذ من المدينة ميدانا ومجالا رحبا تصول وتجول فيه.

أما النتائج التي تترتب على اعتمادية المدينة أحيانا على البعد السياسي فهو يأتي من كون المدينة عاصمة للدولة أو الإقليم أو المقاطعة حيث تكون الوظيفة السياسية هي البعد الحيوي للمدينة العاصمة، وهي ظاهرة تتضح بشكل كبير في دول العالم الثالث، أما البعد الإداري فهو شديد الارتباط بالجانب السياسي فالتقسيم السياسي يرتكز على دعامة تتمثل في خضوع المنطقة حضرية كانت أم ريفية للإدارة المحلية وتكون محددة بنطاق إداري تصطلح عليه الدولة[1].

[1]- لوجلي صالح، مرجع سابق، ص ص 101-102.

نقد وتقييم

من رأيي أن الاتجاه الإداري هو عامل حاسم ومهم في عملية التنمية الحضرية، كما أن العامل السياسي هو عامل مهم جدا في استمرار أي دولة وبقائها ن وبالتالي فهو يؤثر على جميع مجالات الحياة، والتنمية الحضرية هي إحدى هذه الجوانب التي يؤثر عليها ن فكلما زاد الاستقرار السياسي زاد الاهتمام بالتنمية الحضرية للمدن، حيث أنه يكون من السهل جدا على المسؤولين إصدار قرارات إدارية تخص قطاع التنمية الحضرية، وتخص جميع القطاعات الأخرى، وبالتالي كون المنطقة حضرية معناه ان ها تتوفر على إدارات تهتم بعملية التنمية الحضرية لها، وتقوم برفغ انشغالات ومتطلبات الساكنين فيها للسلطات الأعلى من أجل الاستفادة من مشاريع التنمية الحضرية ن بينما كلما كانت المناطق ريفية كلما عانت من هذا المجال نظرا لصعوبة وصول انشغالات مواطنيها للسلطات العليا، خاصة في ظل المشاكل الحضرية الكبيرة التي تعانيها المدن ن مما يجعل المسؤولين تقريبا منهمكين فيها ن ولا يهتمون كثيرا بالمناطق غير الحضرية.

ومن خلال ما تم عرضه حول الاتجاهات النظرية يتضح لنا مدى قصور النظرة إلى التنمية الحضرية في ضوء أي اتجاه من الاتجاهات السابقة على حدا، كما أن رواد أي نظرية اعتمدوا على توجهاتهم الفكرية والعلمية في تفسير هذا الموضوع الواسع جدا، ولذلك نرى انه عند محاولة تحليل نمو التنمية الحضرية لابد إن يستوعب هذا التحليل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والسيكولوجية والتنظيمية والديموغرافية والايكولوجية والنموذجية.

كما انه من الصعب جدا الجمع بين اتجاهين أو أكثر في تفسير التنيمة الحضرية، لأنه توجد هناك تناقضات كثيرة فيما بينها، لكن هذا لا ينفي وجود محاولات من بعض العلماء تفسير التحضر بالربط بين مجموعة من المتغيرات مثل متغيرات السكان والبيئة والتكنولوجيا والتنظيم، ويبقى الأهم في الموضوع هو أن نفهم أن التنمية الحضرية مفهوم

منبثق عن المفهوم العام للتنمية لذلك أرى أن دراسة هذا المفهوم من خلال النظريات العامة للتنمية يكون كافيا ووافيا للحصول على تفسيرات ونتائج جيدة.

4- أهداف إستراتيجية التنمية الحضرية:

4-1- تنمية المناطق الحضرية مثل تحديث وسائل النقل والمواصلات وإصلاح وصيانة الطرق داخل المدن والأحياء، وشبكات المياه والكهرباء.

4-2- تنمية وتحديث الريف وخلق قوى جذب في القرى.

4-3 – توطين الصناعات في المدن الصغيرة والضواحي السكنية لخلق مراكز جذب للإفراد.

4-4- إتباع سياسة للتغلب على الزيادة السكانية وتوجيه النمو الحضري إلي المدن الصغرى والقرى.

4-5- الاهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية،

4-6- الاتجاه نحو بناء المدن الجديدة وبأسلوب تخطيطي سليم سواء التابعة منها او المستقلة كمراكز جذب للإفراد سواء للعمل أو الإقامة[1].

5- عناصر أساسية للتنمية الحضرية:

مما سبق ذكره في يمكن تلخيص العناصر الأساسية للحصول على التنمية الحضرية المتكاملة للمدن في ما يلي:

1: الانسان هو العنصر الأساسي في عملية التنمية الحضرية وذلك لأن التنمية الحضرية عملية موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر الفعال في التطوير المجتمع، كما أن الإنسان هو العنصر المسؤول عن تنفيذ ونجاح مشاريع هذه التنمية الحضرية.

[1]- آمال رشاد السيد حسن، التنمية والمدن الجديدة، منشورات كلية الآداب، جامعة طنطا، 1993، ص ص134-135.

2: التنمية الحضرية تستهدف رفع مستوى مدخول الافراد من خلال المشروعات الاقتصادية، إذ أن هذه التنمية الحضرية توفر مشاريع ومرافق تتوفر على مناصب شغل للمواطنين.

3: التنمية الحضرية عمليه إرادية وموجهة، حيث على الجميع المشاركة فيها، إرادية بحيث الكل يبحث عن رؤية مدينته متطورة جضريا، موجهة حيث تعمل على القضاء على النقائص التي تعانيها المدن.

4: تساهم التنمية الحضرية في حصول ظاهرة التغير الاجتماعي حيث انه في هذه العملية يمر البشر بالتغيرات الاجتماعية المتوقعة، وبالتال بيكتسبون القدرات والقيم التي تساعدهم على مواجهة المشكلات التي يواجهونها، حتى يتمكنوا من تغيير بيئتهم.

وعلى هذا فإن التنمية الحضرية هي تنمية واسعة تتناول كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية الاقتصادية الصحية والثقافية.

6- سياسات التنمية الحضرية:

تتعدد السياسات المتبعة من طرف الدول في التنمية الحضرية، وتختلف من منطقة لأخرى غير أنه يوجد العديد من السياسات التي يتم تطبيقها بنفس المنهاج رغم اختلاف البلدان، ومستواها الاقتصادي، والسياسات الأكثر انتشارا في العالم يمكن تلخيصها في ما يلي:

6-1- سياسة ضبط النمو والحد من الهيمنة:

وهي من أكثر السياسات المتبعة خاصة في الدول النامية من اجل الوصول إلى التنمية الحضرية للمدن، وهذه السياسة تتبنى مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات، خاصة من اجل التحكم في عملية النمو الحضري في المدن الكبرى، وأهم هذه العمليات التي يطبقها أصحاب هذه السياسة هي:

6-1-1- ضبط الهجرة: حيث أن الهجرةباتجاه المدن أحد مصادر امتصاص كل جهود التنمية، الأمر الذي يخلف معه سلسلة من المشكلات، تلك المشكلات تتزايد وتتفاقم وتتغير، لذلك تقوم الدول بوضع ضوابط على حركات العمل، والإقامة في المدن الكبرى، فقد لجأ البعض إلى التأكيد على ضرورة الحصول على بطاقة هوية، أو فرض ضرائب مباشرة على الدخل كشرط للإقامة في المدن. [1]

وإذا ما أردنا الحديث عن تجربة مشابهة لهذه في مدننا، نجد مثلا منح الحق الاستفادة من السكن الاجتماعي، فقط لقاطني المدينة، أما القاطنين في الريف فلهم الحق في الاستفادة فقط من البناء الريفي.

6-1-2- إستراتيجية ضبط الخصوبة: لقد أدركت العديد من البلدان النامية أن استخدام إستراتيجية ضبط الخصوبة من شأنها الحد من النمو الحضري، وذلك بعد أن أصبحت برامج تنظيم الأسرة من البرامج التي تستخدم وتنفذ ذلك داخل البلدان بوجه علم، وفي المدن الكبرى بوجه خاص، فبالرغم من أن هذه الإستراتيجية حققت نجاحات متباينة في خفض النمو الكلي للسكان، والنمو الحضري بشكل خاص إلا أن الشيء الذي نود التأكد منه هو أن استخدام هذه الإستراتيجية يرتبط بمجموعة من الضوابط الثقافية، والنظامية، والدينية لكثير من البلدان[2].

وكتعقيب عما سبق ذكره، في هذا العنصر، وكإسقاط على مجتمعنا نجد أن عملية ضبط الخصوبة لم يتم إتباعه من طرف الدولة، بل أصبح في السنوات الأخيرة مطلبا وثقافة يتبعها المواطنون خاصة الطبقة المثقفة منهم، نظرا لعدة اعتبارات أهمها الوضع الاقتصادي، وغلاء المعيشة، وحتى ضعف الدخل الفردي مقارنة بمتطلبات الأفراد، وهذا بالفعل قد ساهم

[1]- أحمد علي أحمد: المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار والتنمية المتوازية، دار المعرفة الجامعية ن الإسكندرية ط 1، 2009، ص ص 96- 97

[2]- أحمد علي أحمد، مرجع سبق ذكره ص 103

في تخفيض وتيرة النمو الديمغرافي في البلاد، وبالتالي إمكانية التحكم في التنمية الحضرية مستقبلا.

6-1-3- التنمية الريفية: وهي من أهم السياسات التي تم إتباعها في البلدان النامية عامة، وفي الجزائر خاصة، وذلك للخصوصية التي يتميز بها الريف الجزائري والثروات الهائلة التي يحتويها، من خصوبة الأراضي الزراعية، ووجود المياه الجوفية، كذلك توفر الكلأ الطبيعي والمناطق الرعوية التي تساعد كثيرا على تربية الحيوانات الأليفة، وكذلك الاستثمار في المجال الفلاحي، وقد وفرت الدولة الجزائرية الكثير الكثير من البرامج التنموية المخصصة للمناطق الريفية، مثل الكهرباء الريفية، تقديم تدعيم لحفر الآبار من اجل الاستثمار في الجانب الفلاحي، تدعيم الشباب المستثمر في هذا المجال ببرامج تدعيميه [1]، وقروض تسهل عليهم العملية، استفادة جميع المواطنين القاطنين في الريف من سكنات تليق بهم في إطار مشروع السكن الريفي [2]

6-2- سياسة نشر النمو واللامركزية الحضرية:

وهذه السياسة تحقيق تنمية حضرية حقيقية، في مناطق مختلفة، وليس الاقتصار على المدن الكبرى والعواصم فقط، بحيث تكون هذه التنمية متوازنة، وتضم عدة عمليات أهمها:

6-2-1- تدعيم المدن الثانوية الصغرى: ويتم خلال هذه العملية إتباع استراتيجيات هامة لتنمية المدن الثانوية والصغرى حضريا، بما أنها تعتبر كمراكز عمرانية جديدة، ويرى أصحاب هذه السياسة أن هذه العملية ستساهم بشكل كبير في الحد من الاكتظاظ في المدن

[1]- مقرر رقم 854 مؤرخ في 20 أكتوبر 2021 يتضمن ألية للانخراط، والمتابعة والمراقبة، والتفتيش والتقييم، والاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" السطر 2 "التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز" في إطار البرنامج الوطني لتنمية الأشجار المثمرة المقاومة وكذا الطرق التقنية والإدارية والمالية ودفع الإعانات

[2]- مرسوم تنفيذي رقم 10-235 مؤرخ في 26 شوال عام 1431 الموافق 5 أكتوبر سنة 2010 يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعدة

الكبرى، كما أن توفير المرافق ومتطلبات الحياة في هذه المدن الصغرى سيجعل سكانها يستقرون بها، وبالتالي الحد من الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى، بل وفي الكثير من الأحيان تكون هذه المدن بعد تطويرها حضريا عنصر جذب للسكان، خاصة السكان الأصليين لها، الذين هجروها في فترات سابقة، بحثا عن العمل وظروف أحسن للحياة.

ويرى أحمد علي أحمد أن الدول التي تتبع هذه سياسة تدعيم المدن الثانوية الصغرى «تستطيع خلق مناطق حضرية متوسطة الحجم يكون لها دور أساسي في تنمية المناطق المحيط بها»[1]

5-2-2 أقطاب النمو تعد هذه الإستراتيجية من أهم العمليات التي يهتم بها الباحثون في جميع أنحاء العالم خاصة بعد نجاحها في الدول الأوروبية، وهذا ما استعجل تبنيها من طرف العديد من البلدان النامية، ويرى **ريتشارد سون** أن سياسة أقطاب النمو يتم من خلال تضييق الفجوة الهيراركية الحضرية (الطبقية الحضرية) بل وتدعيم النسق الحضري، ومن ثم يسهم في تحقيق تنمية حقيقية، وثم أصبح ينظر إليها على أنها أداة من أدوات التغيير الاجتماعي [2].

وإذا ما اردنا إسقاط هذه السياسة على واقعنا، سنجدها من أكثر السياسات اتباعا من طرف الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة، خاصة في عملية التنمية الحضرية للمدن، وكذلك محاولة القضاء على المشكلات الحضرية المنتشرة ن خاصة مشكلة السكن ن حيث تبنت الدولة سياسة الأقطاب في جميع المدن الكبرى تقريبا، خاصة المدن التي تتوفر على مساحات عقارية كبرى ملك لأملاك الدولة، فصرنا نسمع كثيرا كلمة العمل في القطب الصناعي، أو السكن في القطب العمراني، وحتى الدراسة في القطب الجامعي، أجل تبني

[1]- أحمد علي احمد، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2]- وجدي شفيق عبد اللطيف، علم الاجتماع الحضري والصناعي، دار ومكتبة الاسراء للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1 2007، ص 262.

هذه السياسة لم تكن صدفة، ولكن كانت لها عواملها التي ساعدت عليها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- توفر المساحة والرقعة الجغرافية الصالحة للمشروع

ب-توفر إمكانيات النمو الاقتصادي

جـ - توفير المرافق والخدمات في هذه الأقطاب.

و مع مرور الوقت ستصبح هذه الأقطاب عنصر جذب للسكان خاصة من المهاجرين.

5-2-3 عملية الانتشار بطريقة مركزة: ويتم عبر هذه السياسة اختيار مناطق معينة أو أقطاب معينة وتكون مرتبطة أساسا بالعامل الاقتصادي ويتدخل في ذلك عاملين أساسين هما:

ا- **التركز المكاني للمنطقة:** فالأنشطة المتاحة في هذه المنطقة مركزة، ولذلك تزيد من درجة تأثيرها.

ب- النمو المباشر وغير المباشر لمنطقة: بالنسبة للمناطق المجاورة ويحدث هذا النمو نتيجة لوجود الموارد بالمنطقة، وحسن استغلالها، ووضوح العلاقات بينها وبين المناطق المجاورة[1].

ولشرح هذه الفكرة جيدا يمكننا الاستدلال بإنشاء مناطق صناعية، وشركات كبرى تشغل الكثير من العمال في مناطق معينة ن قد تكون تلك المناطق غير آهلة بالسكان في بداية الأمر، ولكن مع تطور العمليات الإنتاجية، وقوة المستوى الاقتصادي لتلك الشركات سنلاحظ ان المناطق المحيطة بالشركات ستصبح أقطاب عمرانية نع مرور الوقت، وبالتالي تساهم هذه القوة الاقتصادية التي كسبتها المنطقة جراء تواجد الشركات فيها في تحولها من مناطق مجهولة أو صغرى لأقطاب عمرانية كبرى تتوفر على معظم متطلبات الحياة الاجتماعية

[1]- وجدي شفيق عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 263.

للأفراد، وهذا ما يجعلها نقطة جذب للسكان والتوسع العمراني، وبالتالي ستنال حظها من عمليات وبرامج التنمية الحضرية.

7 – خطوات التنمية الحضرية المتكاملة واستراتيجياتها:

مما سبق ذكره ومن خلال الاطلاع على مجموعة من المراجع، ومن خلال نزولنا إلى الميدان نستطيع ان نوجز مجموعة من الخطوات التي يجب اتباعها من أجل الحصول على تنمية حضرية متكاملة، وهذه الخطوات هي:

1- تأسيس مجموعة عمل متكاملة ومتعددة التخصصات وتحديد نطاقها وأهدافها.

2- تحديد سبل لجمع البيانات، وتحليل الوضع الحالي، وتحليل نقاط القوة والضعف.

3- تمكين سكان المدينة المراد تنميتها حضريا من المشاركة في عملية التنمية، من خلال توفير المعلومات اللازمة، خاصة باستغلال وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي.

4- دمج الأفكار والاقتراحات الجديدة، ومعالجة نتائج تحليل الوضع الحالي.

5- اقتراح الأهداف والتدابير والمشاريع القطاعية لمختلف المجالات، بما يتماشى مع اهتمام القطاع العام وكذلك المستثمرين الخواص.

6- تنظيم منتديات ولقاءات بإشراك جميع الفئات، والسماح لهم بالمشاركة الفعالة فيها.

7- التحديد الجيد لمصادر التمويل الوطنية وحتى الدولية التي ستساهم فعلا في تحقيق الأهداف المسطرة لعملية التنمية الحضرية.

8- تنظم المراجعة العامة والتدقيق من طرف الخبراء لتفادي التبذير.

9- إنشاء آلية الرصد لتمكين عمليات التقييم والتحديثات المستقبلية. [1]

[1]- موظفي سيسرك: التنمية الحضرية في دول التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، ديسمبر 2019، ص 148. بتصرف.

8- معوقات التنمية الحضرية

تعتبر التنمية الحضرية مطلبا للجميع دون استثناء كما أنها ليس مسؤولية جهة معينة أو مؤسسة ما، بل هي مسؤولية مشتركة للجميع وذلك لكون نتائجها ستكون في خدمة الكل، وتسهل الحياة لهم حيث ان التنمية احضرية الحقيقية كما قلنا في مختلف التعريفات التي قدمناها لها هي بمثابة الجسر الذي تعبر من خلاله المدن والمناطق من الحالة المتدهورة المتخلفة إلى الحالة المتقدمة المتطورة، ولكن هذا لا يمنع ظهور مجموعة من الحواجز أو المشاكل التي منع تقدم قطاع التنمية الحضرية في المدن، وهذا ما يصطلح عليه بـــ: معوقات التنمية الحضرية التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

8-1- العوامل الديموغرافية:

تؤدي مشكلات التزايد السكاني إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع ن مما يستلزم تدبير الأموال للإنفاق على مواجهة هذه المشكلات، وكان من الممكن توجيه هذه الأموال لإنفاقها على مجال الاستثمار، الذي يدفع عجلة التنمية إلى الأمام، لان أي زيادة سكانية مرتفعة تبتلع الأموال أولا بأول بحيث لا تتحقق التنمية الحضرية المطلوبة. [1]

وكتعقيب على ما قاله الكاتب يمكننا القول أنه كان محقا فعلا في طرحه، لكن يمكن كذلك أن نضيف إلى ما ذكره أن التزايد السكاني في المناطق الحضرية معناه تزايد طلباتهم، وتزايد رغبتهم في رؤية مدينتهم أو منطقتهم متطورة حضريا، لكن كلما كانت وتيرة التزايد الديموغرافي أسرع كلما كانت سببا في بطء عملية التنمية الحضرية، وكلما كانت عملية النمو الديموغرافي مدروسة ومقننة ستكون متماشية أكثر مع عملية التنمية الحضرية.

[1]- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، بشريا)، ص 224.

8-2- العوامل الاجتماعية

تتمثل العوامل الاجتماعية في النظم الاجتماعية، والعادات والتقاليد والقيم الموروثة التي قد تقف عقبة دون تحقيق التنمية الحضرية، فقد يعيق نظام الملكية السائد في مجتمع حضري معين برامج ومشاريع التنمية الحضرية. [1]

أجل بالفعل تلعب العوامل الاجتماعية دورا كبيرا في التنمية الحضرية، وقد تكون عائقا مهما لها، لأن عدم تقبل مجتمع معين لمشروع ما ورفضه لهذا المشروع قد يتسبب في إلغائه وبالتالي هنا نقول أن المجتمع قد أعاق عملية التنمية الحضرية، وكثيرا ما يتحجج الرافضون لأفكار ومشاريع معينة بكون هذه المشاريع إما لا تماشى مع عاداتهم وتقاليدهم أو حتى قيمهم الدينية، كما أن نظام ملكية الأراضي مثلا في مجتمع معين قد يكون سببا في رفض الكثير من المشاريع التنموية بحجة استغلال الأرض، أو عدم التفاهم بين أصحاب هذه الأراضي وهذه الحالة كثيرا ما نجدها في مجتمعاتنا حيث في الكثير من الأحيان نسمع أن مشاريعا تنموية قد تم إلغاؤها بسبب رفض أصحاب الأرض لإقامتها ونسمع كثيرا بحجتين أساسيتين هما: أرض ملك عرش معين أو ملك مجموعة من الورثة مازالت قيد نزاع بينهم.

8-3- العوامل النفسية

إن رفض أو قبول التجديدات التي تطرأ على المجتمعات الحضرية يعتمد على العوامل النفسية كما يتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة، إذ يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات [2]

إن هذه الفكرة هي فكرة سائدة كثيرا خاصة في المجتمعات الصغيرة وهي صعوبة تقبل الجديد، وهذا في جميع المجالات بما فيها مجال التنمية الحضرية، غالبا ما يتم رفض أفكار تنموية مستحدثة وجديدة وتخدم منطقة معينة من طرف سكانها وذلك لونهم لم يرتاحوا لها

[1]- حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص 225.

[2]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص 225.

نفسيا ن خاصة إذا كانت عملية الاستثمار والتنمية تأتي من عند الخواص، وذلك لكونهم لم يستوعبوا الأهمية الحقيقية لهذه الاستثمارات وهذه لم يقدروا على الإدراك الحقيقي للجديد الذي ستأتي به هذه المشاريع التنموية والفوائد التي سيجنونها من خلالها.

8-4- العوامل الثقافية

تعتبر المعوقات الثقافية التي تعترض سبيل التنمية الحضرية في المجتمعات من أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات لما فيها من تناقضات ثقافية، لذلك تفشل بعض المشاريع في بلدان ما بسبب جهل الباحثين بثقافة المجتمع. ن وتثمثل القيم السلبية التي تعيق التنمية الحضرية فيما يلي:

- الانعزالية والتوكل على الغير.
- عدم الإيمان بالعمل اليدوي واحترامه.
- عدم الإيمان بالجديد والتخوف من المستجدات. [1]

بالفعل العوامل الثقافية شيئ مهم جدا للتنمية الحضرية، وغياب ثقافة الرغبة في التنمية والتجديد لدى مجتمع معين معناه غياب عملية التنمية الحضرية عم هذا المجتمع أو وصولها متأخرة عن وقتها، ومن هنا نجد ان أكثر المناطق تحضرا واستفادة من مشاريع التنمية الحضرية هي المناطق التي يملك سكانها ثقافة التجديد والتنمية، وعدم الخوف من كل ما هو مستجد، بينما المجتمعات المنعزلة والمنغلقة الرافضة للأفكار الجديدة نجدها تعاني من ناحية التنمية الحضرية، ولا تصلها مشاريع التنمية تماما.

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 226-228.

8-5- العوامل الاقتصادية

يعد نقص المعلومات وتحديد الأولويات بأساليب علمية وموضوعية، وعدم المعرفة بأساليب وطرق القياس والتنمية غير المتوازنة بين المناطق والأحياء المتخلفة من عوائق التنمية الحضرية، كما يعتبر نقص الموارد الطبيعية عائقا من عوائق التنمية الحضرية [1].

أجل فالاقتصاد شريان الحياة ومنبع تستقي منه جميع مجالات الحياة مواردها، فلا يمكن الحديث عن التنمية الحضرية إذا غاب الدعم الاقتصادي اللازم، كما أن الموارد المالية والاقتصادية في حالة وجودها لا تكفي وحدها لقيام التنمية الحضرية، إذ انه يجب التخطيط الجيد والموازنة واستشارة الأخصائيين في مختلف المجالات واجب من اجل تنمية حضرية مستدامة للمدن، وغياب أي من هذه العوامل معناه فشل أو نقص في عملية التنمية الحضرية، وهذا ما سنتطرق إليه وما سنعتمد عليه كثيرا في دراستنا هذه كون أن أساس التنمية الحضرية فيها هو أساس اقتصادي بحت.

8-6 - العوامل السياسية

قد يكون النظام السياسي القائم في المتجمع عائقا من معوقات التنمية الحضرية، ويحدث هذا بدرجات متفاوتة، فعملية التنمية الحضرية تتطلب السلطة الإدارية لتنفيذ برامجها ومشاريعها. [2]

الأنظمة السياسية هي أساس كل شيء في أي بلد ما، وهي الأساس لعملية التنمية الحضرية لجميع مناطق البلاد، طالما ان كل شيء يمر عبر الجانب السياسي لكي يتم التأشير عليه والمصادقة من اجل تنفيذه، أي أن التنمية الحضرية تعتمد في الأساس على رغبة المسؤولين فيها من عدمه، فإذا أرادوا ذلك صادقوا على المشاريع وسهلوا لها الأرضية

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص 229.

[2]- المرجع السابق، ص 231.

لتنفيذها، وأما إذا ما أرادوا إعاقة عملية التنمية عرقلوها برفض المشاريع وعدم المصادقة عليها وبالتالي لم يقدموا لها الدعم المالي لتنفيذها.

7-7- العوامل الإدارية

تتمثل عادة في تعقيد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وتناقضها مع بعضها البعض، وعدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة وانتشار اللامبالاة والسلبية وسيطرة العوامل الشخصية على علاقاتالعمل الرسمية ن وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة. [1]

وهذا ما عانينا منه كثيرا وما تجده يؤرق الجميع سواء مواطنين عاديين، او مستثمرين، أو شركات انجاز، بينما نجد الإجراءات الإدارية سهلة جدا وخالية من التعقيد في المجتمعات المتقدمة، نجدها العكس تماما في مجتمعاتنا ن قد يسال البعض كيف تعيق الإدارة عملية التنمية الحضرية ساجيبكم بتلخيصها فيما يلي:

- عدم الكشف عن المشاريع التنموية في وقتها.
- اعتماد معايير المحسوبية والولاء في تسليم المشاريع بعيدا عن معايير المصداقية والإتقان.
- كثرة الوثائق وصعوبة الحصول عليها مما يجعل المستثمرين يتخلون عن المشاريع.
- إدخال الصراعات الشخصية في العمل مما يعطل مصالح الأشخاص.

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سبق ذكره، ص 232.

خلاصة الفصل

بعد الاطلاع على ما جاء في هذاالفصل استطعنا التعرف على أهمية مصطلح التنمية الحضرية، وكونها عاملا مهما مساعدا على الحياة المستقرة والجيدة للافراد، فالتنمية الحضرية المتطورة للمدن تجعل ساكني هذه المدن يساهمون في تطورها أكثر فأكثر، والحفاظ عليها، خاصة، ان رغبتهم في العيش فيها ستزداد وتكبر عندما يرونها كذلك، أما إن كانت المدن تعاني من التهميش والتخلف الحضري فهذا سيكون عامل طرد لهم منها، وسنجدهم يبحثون عن مغادرتها والهجرة منها فيب أول فرصة تتاح لهم، بحثا عن ظروف معيشية أحسن.

ومن هنا تبرز أهمية التنمية الحضرية في حياة الأفراد والمجتمعات، وعرفنا كذلك أن معوقات التنمية الحضرية كثيرة جدا، وجب التخلص منها من أجل تنمية حضرية تتلاءم مع متطلباتالعصر وتشبع غايات السكان في هذا المجال.

الفصل الثالث

المدن الجزائرية والمخططات التنموية بعد الاستقلال

تمهيد

1- لمحة تاريخية عن المدن الجزائرية منذ العهد العثماني

2- التخطيط العمراني للمدن الجزائرية

3 – التنمية الحضرية بعد الاستقلال (1962-1988)

4- التنمية الحضرية خلال مرحلة التسعينيات

5- المخطط الخماسي 2004-2008

6 – المخطط الخماسي 2010-2014

7 –مجالات التنمية في المخطط الخماسي 2010-2014

8- الاعتمادات المالية الموزعة حسب القطاعات

خلاصة الفصل

تمهيد:

سنتحدث في هذا الفصل عن المتغير الثاني لموضوع دراستنا ألا وهو المخطط الخماسي 2010-2014، لكن بما أن الموضوع متعلق بالمدن الجزائرية فقد اخترنا أن نقدم لمحة تاريخية عن التطور التاريخي للمدن الجزائرية في العصر الحديث، ثم تقديم معلمات عن التخطيط العمراني للمدن الجزائرية وخصوصياته، وبعد ذلك سنتطرق أهم المخططات التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، وصولا إلى المخطط الخماسي 2010-2014، الذي هو موضوع دراستنا حيث سنفصل فيه كثيرا، ونحاول الخوض في أهم الجوانب التي ركز عليها بالأرقام والتحليل.

1- لمحة تاريخية عن المدن الجزائرية:

تعتبر الجزائر من اكبر دول العالم مساحة وهي الأولى إفريقيا في هذا المجال كما أنها تتميز بعدد من السكان لا بأس به اذ تجاوز عدد سكانها 40 مليون نسمة ن كما أنها تتميز بوجود تراث حضاري لا بأس به خاصة وأنها تقع في منطقة تربط بين قارتي أوربا وإفريقيا وهي بوابة هذه الأخيرة، ما جعلها منذ القدم مطمعا للاحتلال على اختلاف أشكاله، وهذا ما يفسر التنوع الكبير الذي تشهده مختلف مناطقها، وقد تأسست الكثير من المدن الجزائرية على يد المحتلين، خاصة وأن السكان ألأصليين للجزائر كانوا يقطنون المناطق الريفية أكثر، ويشتغلون على رعي الأغنام والفلاحة، وفيما يلي سنسرد بعض التفاصيل عن التطور التاريخي للمدن الجزائرية خاصة منذ العهد العثماني.

1-1- المدن الجزائرية خلال الحكم العثماني:

في نهاية القرن الخامس عشر ميلادي (15م) ظهرت الحياة الحضرية بشكل بارز وأصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري الحقيقي، وتؤثر في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتنوعت الحياة الحضرية وأنشطة المدن في مختلف المجلات الثقافية والاقتصادية والسياسية بفضل هجرة العرب المسلمين في الأندلس بعد سقوط **غرناطة** في يد الاسبان، وكان هؤلاء المهاجرين العرب والمسلمين بصفة عامة يضمون بينهم علماء وأطباء ومهندسين معماريين وحرفيين في مختلف المهن ساهموا بأنشطتهم الحضرية الطابع الساحلية منها، وبذلك أصبحت المدن الجزائرية لا تقل أهمية عن باقي المدن في العالم آن ذلك مثل تلمسان في الغرب وقسنطينة في الشرق اللتان كان عدد سكان كل منهما هذه الفترة لا يقل عن 50.000 نسمة، وغير من المدن الجزائرية المهمة في ذلك الوقت[1].

[1]- بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر، 2002، ص22.

1-2- المدن الجزائرية في عهدة الاستعمار الفرنسي:

في نهاية الثلث من القرن التاسع عشر ومع احتلال فرنسا لمدينة الجزائر سنة 1830 تم احتلالها لباقي المدن الجزائرية الأخرى سواء منها الواقعة على الشريط الساحلي أو الداخلي بدأ عدد سكان المدن يتناقص ويتقلص بحيث أصبح لا يزيد عن 5% من مجموع سكان الحضر في هذه الفترة إلى سياسة التقتيل الجماعي خلال مقاومة الأهالي للاحتلال وسياسة الطرد والنفي التي اتبعها الاستعمار ضد سكان المدن، كما تميزت المدن الجزائرية في مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي بنوع من الاكتفاء الذات واللامركزية في علاقتها بأقاليمها في المجالات الاقتصادية والتجارية.

وللتذكير فإن الإطار العام للشبكة العمرانية الجزائرية الموجودة حاليا كان موجودا قبل الاحتلال الفرنسي متمثلا في المدن ذات الأصل الجزائري، ولكن لا ينبغي أن ننكر مساهمة المستعمرين في تنمية الهيكل الحضري بالجزائر حسب أغراضه المسيطرة في مجال الاستيطان الأوربي من جهة، وتوجيه الشبكة العمرانية من جهة أخرى وهياكلها الأساسية لخدمة الاقتصاد الفرنسي من جهة أخرى[1].

ومن هنا يجدر القول أن الإدارة الفرنسية المستعمرة قامت بوضع مخططات عمرانية للمدن الجزائرية على اختلاف مناخها وتواجدها جغرافيا، سواء كانت مدن ساحلية او مدن داخلية أو حتى بعض المدن الصحراوية الكبرى، وذلك من اجل توسيعها وزيادة عدد السكان فيها، وزيادة مناطق النشاطات فيها، لكن ذلك كان وفق مقاييس العمران الغربي الأوروبي، وحتى في المدن الصغيرة التي كانت تأوي الأهالي المسلمين قامت السلطات الاستعمارية بانشاء احياء جديدة تحمل صات الأحياء في المدن الفرنسية، لكي يقيم فيها المعمرون الأوروبيون وعائلاتهم، وكذلك ضباط الجيش الفرنسي، كما قاموا بانشاء الثكنات العسكرية

[1]- عجابي خديجة: الديناميكية العمرانية وجذورها بالجزائر، منشورات جامعة علي لونيسي، الجزائر، ص 8.

ومناطقها وكذلك الحانات وبعض الكنائس التي هي مرتبطة اصلا بثقافتهم الفرنسية، ولا علاقة لها بالسكان الأصليين لهذه المدن الجزائرية.

ويرى معظم الخبراء الذين تناولوا بالبحث موضوع المدن الجزائرية خلال فترة الاستعمار الفرنسي أن الفرنسيين لم يساهموا فقط في تنمية وتوسيع المدن ذات الأصل الجزائري فحسب بل قاموا كذلك بانشاء مدن جديدة.

2- التخطيط العمراني في المدن الجزائرية:

كان نمو المراكز الحضرية في الجزائر قد تم على يد الاستعمار الفرنسي الذي وضع المعالم الرئيسية لنهوض هذه الحواضر، ولم تكن هذه المعالم ملائمة لجعل النمو العمراني فيما بعد ينمو دون مشاكل إضافة إلى خضوع جانب من هذا النمو إلى الأهواء والرغبات مما أدى إلى خلق نمو عمراني غير متوازن وعشوائي وهذا بدوره خلق العديد من الصعوبات والمشاكل خاصة لدى المخططين الذين لم يتمكنوا من وضع خطة شاملة بسبب تدهور النمو العمراني الذي سببه عدم استخدام القطع المساحية بشكل جيد، وعدم مراقبة الأشخاص الذين يعملون من أجل إعطاء الأحياء صورة سيئة.

والملاحظ للمدن الجزائرية الكبرى، وخاصة الشمالية منها فإنها لا تكاد تخلوا واحدة منها من وجود مظاهر عمرانية سيئة، وقد أدى هذا التدهور إلى خلق نتائج سلبية منها الزيادة في تكلفة تسيير المدن وتوسع العمران على حساب الأراضي الخصبة، وظهور المشكلات الاجتماعية والعمرانية وذلك أن التسارع العمراني بعيد عن الضوابط الواضحة خاصة في مدن الشمال التي تشهد تزايدا سكنيا والذي له أثر كبير في ظهور المشكلات داخل المدينة فإن هذه الزيادة قد وصلت إلى 43% في الثمانينيات وقد وصولت في عام 2000 إلى 65% وهذه الزيادة كان سببها الانفجار الديمغرافي وعامل الهجرة الريفية، وبفعل هذا العامل الأخير الذي خلق حياة فوضوية وغير منظمة من اختلاف في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي، وعدم التوازن بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية ساعد على

تدهور عمران المدن لأنه لم يقابل تخطيطا هادفا شاملا مما أثر في تغيير العلاقات المكانية خارج حدود النطاق الحضري فظهرت بذلك الأحياء القصديرية والبناء الفوضوي، وأصبحت المدن الجزائرية الآن عاجزة عن سد حاجيات القاطنين بها، هذا فضلا عن الهجرة اليومية المتزايد، وقد ظهرت مشاكل أخرى كزيادة كلفة السكن وكبر الحجم العائلي بسبب وجود عائلتين أو ثلاثة في منزل واحد وكذلك وجود عدم التكييف بين الريف والمهجرين، والقاطنين بالمدينة مما تسبب في وجود مشكلات في التحضر[1].

3- تطور التنمية الحضرية بالجزائر:

انتقلنا مباشرة بعد فترة الاستقلال من مصطلح المجتمع القروي الرعوي إلى مصطلح المدينة وذلك بفعل التغيرات التي سادت الجزائر على مر التاريخ مرورا بالمرحلة الاستعمارية والتي شهدت نزوحا كبيرا وتنقلا كثيرا من الأرياف والقرى الى المدن الكبرى والتي أصبحت تزداد كبرا يوما بعد يوم، لذلك تم ربط بالتنمية الحضرية للمدن بالتخطيط أو يمكننا القول أن التنمية الحضرية كانت محورا أساسيا للمخططات التنموية التي عرفتها الجزائر، حيث أن الأكيد أنه لا مجال للمقارنة بين المدن الجزائرية غداة الاستقلال والمدن الجزائرية بعد مرور أكثر من 50 سنة على الاستقلال، من ناحية الحجم وتوفر الهيئات والإدارات وتوفر مرافق الحياة الاجتماعية وهذا ما سنحاول التطرق إليه فيما سيأتي

3-1- التنمية الحضرية بعد الاستقلال (1962-1988):

3-1-1- الفترة الأولى (1962-1967):

إن الظاهرة العمرانية البارزة التي صاحبت الاستقلال بعد الاحتلال الأجنبي الفرنسي يتمثل في الهجرة الواسعة من الأرياف نحو المدن، وذلك كنتيجة حتمية للأوضاع والظروف الناشئة عن أكثر من سبع سنوات من الكفاح الشعبي[2]، بعد الاستقلال مباشرة شهدت الجزائر

[1]- نزعي فاطمة، هاشمي الطيب: ظاهرة الهجرة الريفية أسباب انتشارها وأثارها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، 29-2، ص 170.

[2]- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 127-129.

موجة كبيرة من الترحال من الأرياف والقرى إلى المدن وذلك بسبب ما خلفته الفترة الاستعمارية وبعدها فترة الثورة التحريرية الكبرى من دمار وخراب وخسارة للمواطنين لأملاكهم المنهوبة من طرف قوات الاحتلال وكذلك كون الثورة كانت متمركزة أكثر في المنطق الريفية الجبلية أكثر منه في المدن، وهذا ما دعا سكان الأرياف يقصدون المدن من أجل الحصول على فرص أفضل للعيش والعمل، كذلك أنه بعد خروج ال المعمرين بعد الاستقلال كانت المرافق العقارية والسكنات متوفرة وكذلك العقار متوفر مما ساهم في انتشار الظاهرة أكثر، فتواصلت الهجرة بشكل مكثف نحو المدن، أيضا ومن بين الأسباب كذلك نجد ما يذكره الباحث **عبد العزيز بودن** من عودة آلاف اللاجئين من تونس والمغرب واستقرارهم بالمدن، وازداد تدفقهم خاصة بعد مغادرة الفرنسيين للجزائر[1].

هذه التغيرات التي تعرضت لها المدن الجزائرية استوجبت حدوث عمليات التنمية الحضرية حيث مست معظم المدن وشملت جميع القطاعات (اقتصادية واجتماعية)و قد كانت تحتاج في بدايتها إلى مزيد من الأيدي العاملة التي أغلبها كان في الريف، فعدم التوازن بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية ساعد على تدهور عمران المدينة، لأنه لم يقابل ذلك تخطيطا هادفا وشاملا، فكان بعيدا عن الضوابط الواضحة أدى إلى خلق أسباب الاستعمال غير السليم لمساحات الأرض في المدن، مما أثر في تغيير العلاقات المكانية خارج حدود النطاق الحضري الذي طالما شكل مصدر قلق دائم لسكان المدن[2].

[1]– عبد العزيز بودون، التحضر في الجزائر (العوامل، المراحل، الخصائص، الانعكاسات)، الباحث الاجتماعي، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 05، جانفي 2004، ص 166.

[2]– إسماعيل بن السعدي، معوقات التنمية العمرانية، أطروحة دكتوراه دولة، علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2001–2002، ص 96.

من جهة أخرى لقد أدى التشجيع على الاستثمار إلى الاهتمام بالتنمية الحضرية على اعتبار أن المدينة عامل جذب لكثير من الاستثمارات، هذا ما دفع في التفكير لخلق الجو المناسب لذلك[1].

يمكننا القول أن التنمية الحضرية للمدن في بداياتها لم ترق إلى المستوى المأمول منها وذلك راجع لعدة عوامل أبرزها عدم وجود خطط واضحة للتنمية، كذلك كون الدولة مستقلة حديثا وبالتالي المعاناة الكبيرة من تبعات ومخلفات الاستعمار وبعده الثورة الكبرى، دوامة مشاكل على جميع الأصعدة خاصة وأن المستعمرين وبعده المعمرين عملوا على نهب كل الثروات الممكن نهبها من البلاد كذلك مشكلات على الصعيد الاجتماعي (الفقر، البطالة، الأمية...)، المشكلات السياسية وغيرها من المشكلات الأخرى وهذا ما أدى إلى غياب الهياكل الاقتصادية والإدارية الكافية، مما زاد في تعقيد مشكلات المدينة في هذه المرحلة[2].

ورغم أن الطابع الجغرافي للمدينة الجزائرية زراعي، إلا أن المسؤولين غداة الاستقلال قاموا بإنشاء مشاريع اقتصادية ضخمة كمصنع الجرارات بقسنطينة (الخروب) ومصنع الرافعات (بعين السمارة).

ويرى الأستاذ **عبد الحميد ديلمي** أنه عندما ندرس خريطة التجهيزات الاجتماعية والجماعية للمدينة الجزائرية نجدها تتركز في التجمعات القديمة وفي المناطق التي شيدت في فترة زمنية بعيدة عن وسط المدينة[3].

---

[1]– إبراهيم توهامي، الديناميات والسياسات الحضرية المعاصرة في ظل العولمة، الباحث الاجتماعي، العدد أفريل 2004، قسنطينة، ص ص 61-63.

[2]– نذير الزريبي، بلقاسم ذيب وفاضل بن الشيخ الحسين، البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع (الأبعاد التخطيطية والأبعاد الاجتماعية)، مجلة العلوم الإنسانية، جامع منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 13، جوان 2000، ص 31.

[3]– عبد الحميد ديلمي، الواقع والظواهر الحضرية، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-127.

3 1-1- المخطط الثلاثي 1967-1969:

في سنة 1967 تم وضع حجر الأساس لعملية التنمية الحضرية في الجزائر إذ أنها سنة البدء في التخطيط، وتمثل مرحلة (1967-1969) فترة الشروع في تطبيق الاشتراكية التي تعتبر التخطيط محورا رئيسيا لعملية التنمية حيث من هنا بدأت عملية بلورة جهود الدولة الاستثمارية في شكل برامج عمل محددة.

ويعتبر المخطط الثلاثي أول لبنة لعملية التنمية عن طريق مخططات شمولية تهدف إلى خدمة الصالح العام في جميع المجالات، من أجل النهوض بجميع القطاعات خاصة الحساسة وهذا كله في إطار تطوير الدولة الجزائرية المستقلة حديثا، حيث ان هذا المخطط جاء بعد خمس سنوات فقط من الاستقلال وعن طريق خبراء وعقول وكفاءات جزائرية خالصة، لها دراية بالأوضاع التي تعيشها بلادنا، كما يمكننا اعتبارها التجربة الأولى في بلدنا من أجل المضي قدما في عالم التخطيط ووضع الاستراتيجيات المستقبلية للتقدم والازدهار.

تم سنة 1967 إصدار الكثير من القوانين التي تهدف إلى مراقبة ومتابعة نمو المدن وتطورها، ومن أهمها قانون البلدية الذي جاء بالجديد بالنسبة للجماعات المحلية من خلال إعطائها صلاحيات هامة خاصة في مجال تخطيط المدن وتسييرها.

لقد ساهمت سياسة التصنيع والتوطين الصناعي التي اتبعتها الجزائر منذ 1967 مساهمة أساسية في نمو المدن الجزائرية، حيث ظهرت عدة مدن صناعية وأصبحت الجزائر تملك على إثرها شبكة كبيرة من هذه المدن عبر التراب الوطني تختلف في أهميتها وقوتها الإنتاجية والعمرانية[1].

[1]- محمد بومخلوف، التحضر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، ط1، 2001، ص 133.

3-1-2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

بعد انقضاء الفترة المخصصة للمخطط الثلاثي جاء الدور على المخطط الرباعي الأول (أربع سنوات)، حيث تم منح مدة أطول ومشاريع أكثر وأكبر من أجل الحصول على نتائج أفضل.

لقد جاء هذا المخطط بالجديد في نقطتين أساسيتين وهما:

الأولى المضي قدما في بناء الاقتصاد الاشتراكي والثانية إعطاء أهمية أكبر للتصنيع وجعله في الدرجة الأولى كأحد أبرز عوامل التنمية، وهو مخطط متوسط الآجال وقد كان النقل بصفة عامة من أبرز مجالات اهتمام المخطط، خاصة النقل البري وذلك خاصة بزيادة قدرة المجتمع في نقل السلع وذلك بنسبة 80% من استثمارات النقل فيما النسبة المتبقية خصصت لمجال نقل الأشخاص، وهذا يبرز الدور الكبير الذي تلعبه شبكة النقل والمواصلات في التنمية الحضرية للمدن.

بالإضافة الى ما سبق ذكره كان للسياحة حصة معتبرة من استثمارات المخطط حيث تم ذلك من جانبين الأول هو توسيع المؤسسات الفندقية عبر التراب الوطني بإنشاء مؤسسات تتراوح سعتها بين 1200 و1400 سريرو مؤسسات أخرى تتراوح بين 1000 و2000 سرير معظمها من إنجاز الدولة والباقي من إنجاز القطاع الخاص، أما الجانب الثاني تمثل في بناء هياكل سياحية حول الحمامات المعدنية من أجل استغلال المناطق الخلابة التي تزخر بها الجزائر كدعم للسياحة الداخلية للمواطنين الجزائريين وجلب للسياح الأجانب ونذكر من ذلك المركبات السياحية الكبيرة مثل زرالدة والأندلسيين وسيدي فرج وغيرها.

ولعل من بين أهم ما يميز هذا المخطط هو وضع توصيات لدراسة المدن دراسة تشمل جميع الجوانب بما في ذلك الجانب العمراني والثقافي، وهذه الجوانب من أهم اهتمامات عملية التنمية الحضرية في جميع الأوقات.

3-1-3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

لقد ركز هذا المخطط على تنمية الصناعة، حيث اتخذتها الدولة كسياسة للتصنيع، كذلك الاهتمام بالبيئة الاجتماعية وهو بعث الحياة العمرانية في المدن الجديدة والقديمة عن طريق البناءات السكنية وقرب المراكز الصناعية الجديدة. ولاشك أن هذا الاهتمام يستجيب بشكل واضح لأولوية تحسين الإطار الاجتماعي لمعيشة المواطن قصد الحصول على خدمات استهلاكية جماعية بكميات وافرة وبتكاليف منخفضة مثل خدمات الصحة والتعليم والسكن اللائق. واهتمت الدولة في هذا المخطط اهتماما كبيرا بتنمية القطاع الصناعي واعتبرته محرك التنمية الشاملة[1].

نحن نعرف أن ما ميز هذه الفترة هو الحدث البارز وربما الأهم اقتصاديا في تاريخ الجزائر ألا وهو تأميم المحروقات والذي يعني زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة وموردا مهما بل هو أهم مورد للاقتصاد الوطني – وإلى يومنا هذا – وبالتالي اتجاه الدولة إلى التصنيع في ظل توفر المواد الأولية وظهور طبقة لا بأس لها من اليد العاملة في مجال الصناعة مقارنة بالسنوات الأولى للاستقلال، وبناء المصانع في مناطق معينة يستوجب بناء مناطق عمرانية قريبة منها من أجل توفير ظروف أكبر راحة للعمال، وهذا ما يعني توسع المدن ونموها حضريا واجتماعيا.

لقد صدرت مجموعة من القرارات المنظمة للتقسيم الولائي الجديد وقانون الاحتياطات العقارية وإثراء النصوص التنظيمية للعمران ونشر النصوص الخاصة بالعمران التطبيقي، وتم استحداث المناطق الحضرية والصناعية للتحكم في النمو العمراني[2].

ما ميز هذه الفترة هو ظهور التقسيم الإداري الولائي الجديد والكثير من القرارات الأخرى التي كان لها أثر كبير على تنظيم الحياة في المدن خاصة، ومن شأنها التحكم أكثر

---

[1]- محمد بومخلوف، التحضر، مرجع سبق ذكره، ص ص 240-270.

[2]- نذير الزريبي، بلقاسم ذيب وفاضل بن الشيخ الحسين، البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع (الأبعاد التخطيطية والأبعاد الاجتماعية)، مجلة العلوم الإنسانية، جامع منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 13، جوان 2000، ص ص31-32.

في التنمية الحضرية للمدن، وخاصة قانون الاحتياطات العقارية الذي يتيح التحكم في مساحة المدن وحجمها، خاصة في ظل رغبة الكثير في العيش في المدينة.

كما تمت في هذه الفترة ما يسمى بالترقية الإدارية للمراكز الحضرية، فارتفع عدد الولايات من 15 ولاية عام 1966 إلى 31 ولاية عام 1974، ورفع المراكز الحضرية من 66 إلى 211 مركز حضري عام 1977 استفادت كلها من برامج دعم وتجهيز، مما زاد في عملية التحضر داخل المناطق الداخلية.

وإصدار جملة من التشريعات الهادفة إلى مراقبة ومتابعة نمو المدن ورفع كفاءة أنظمة تخطيطها، أما قانون الاحتياطات العقارية فقد صدر عام 1974 الذي بموجبه أصبحت البلدية مالكة لمجمل الأراضي الواقعة داخل المدن وذلك لتمكينها من تطبيق توجهات المخطط وتوسع المدن وتوطين مشاريع الإسكان والمرافق والخدمات الحضرية وترشيد النمو الحضري.

أهم ما ميز هذه الفترة ظهور النمو الحضري للضواحي، وذلك بعد تشبع مراكز المدن، فانتقل النمو إلى الضواحي، وهي عبارة عن تلك النويات الحضرية التي تحيط بالمدينة والتي كانت عبارة عن مراكز حضرية صغيرة أو شبه قرى زراعية يقيم فيها الأوربيون المالكون والفلاحون الجزائريون، وتتمتع بعدة مرافق خدماتية من أهمها مقر البلدية، المدرسة والكنيسة[1].

إن هذا الارتفاع الكبير لعدد المناطق الحضرية والتجمعات العمرانية والزيادة الكبيرة في حجم المدن، جعلها ملتصقة بالضواحي التي كانت مأهولة في فترة الاستعمار بالمعمرين الأوربيين، نظرا لتوفر هذه المناطق على المرافق المختلفة.

في سنة 1978 قدم مركز البحوث COMEDORE عناصر الإسكان التي يجب أن تتوفر في جميع أحياء الجزائر، وهي حقيقة عامة فضاءات حضرية، حمامات، مراكز

[1]– محمد بومخلوف، المرجع السابق، ص 132.

حماية، مستوصف، دار الحضانة، متوسطة، ثانوية، محلات تجارية، مركز ثقافي، سينما، مراكز شرطة، سوق الفلاح، صناعة يدوية، خدمات ومصالح، مطاعم، مقهى، مركز للتعليم المهني، وهي مطلب التنمية الحضرية لأن هذه التجهيزات الدليل القاطع لكشف عملية التغير في سلوك ونمط حياة الأفراد والجماعات، ويتضح ذلك في قدرة مشاركة السكان في تسييرها والتردد عليها[1].

إن توفير عناصر الإسكان معناه منح أكثر استقرار ورفاهية لحياة المواطن، التنمية الحضرية للمدن معناه جعل حياة المواطن فيها أكثر سهولة، معناه التقليل من أتعابه وتنقلاته ليجد المرافق التي يبحث عنها، حيث في هذه الفترة ظهر مسمى الفضاءات الحضرية على المناطق المأهولة بالسكان والتي تتوفر على مختلف مرافق الحياة وبالتلي أصبحت التجمعات الحضرية مناسبة أكثر للحياة الاجتماعية للمواطنين، وكان الموظفون هم نم سكان تلك المناطق أو مناطق قريبة منها، وهنا بدا التغيير الحقيقي لنمط الحياة الاجتماعية للمواطنين من السلوك القروي البدوي أثناء فترة الاستعمار إلى الحياة المدنية الاجتماعية الحديثة، تغيير أيضا على نمط العمل من العمل الفلاحي إلى العمل في مجال الصناعة والخدمات الإدارية، كذلك تزويد معظم الأحياء بالمرافق التربوية من مدارس وثانويات وإكماليات ومراكز للتكوين المهني من أجل زيادة نسبة المتعلمين في بلادنا، هذا كله في إطار ما جاء به هذا المخطط الرباعي الثاني في مجال التنمية الحضرية للمدن الجزائرية.

3-1-4 المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

مع بداية الثمانينات تبرز الصورة العمرانية الثانية (التجزئة) لتفرض على المجال المديني سيما في الجهة الشمالية للبلاد، فساهمت بذلك في تعميق الهوة التي نراها في مدننا على شكل فسيفساء تظهر هنا وهناك دون أي انسجام مع المنطقة الحضرية، ودون مراعاة

[1]-عبد الحميد ديلمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-65.

لاعتبارات أخرى، خاصة منها الممارسات اليومية لسكان المدينة على مستوى المجال الخارجي، باعتباره مكملا للداخلي ومحل نشاط أجزاء كبيرة من المدينة[1].

فترة الثمانينيات هي فترة لحكم جديد وبالتالي خطط استثمارية تنموية جديدة مع تطور إنتاج المحروقات وزيادة المداخيل لخزينة الدولة، وهذا ما دعم فرضية استغلال المداخيل وتخصيص ميزانية منها للتنمية الحضرية للمدن الجزائرية، لكن ما غلب في هذه الفترة هو التركيز على تنمية المدن الشمالية للبلاد، حيث أنشئت المطارات وخطوط السكك الحديدية في هذه المدن الشمالية، كما تم توزيع أكبر المصانع عليها، وهذا ما أدى إلى ظهور موجة رحيل كبيرة ونزوح نحو هذه المدن التي أصبحت تمنح فرصا أكبر للعمل وتوفر أفضل شروط الحياة لسكانها ولمن يرحل إليها من سكان باقي مناطق الوطن، وهذا ما خلق هوة كبيرة وعدم انسجام خاصة في الكثافة السكانية بين هذه المناطق الشمالية وباقي مناطق الوطن، خاصة وأنه تم الترويج في تلك السنين لفكرة أن الصحراء الجزائرية صحراء جرداء قاحلة لا تصلح لشيء ن وفي هذا الصدد تم خلق نوع من عدم التوازن في المدن الكبرى بحد ذاتها حيث ظهرت فيها مجموعة من النشاطات خاصة التجارية.

إن إضافة مراكز حضرية جديدة في التصنيف الإداري وإحداث ولايات جديدة ودوائر وبلديات، معناه إضافة هياكل ومرافق وخدمات إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة، كما أن ترقية التجمعات الحضرية أو شبه الحضرية إلى مراكز أو مقرات إدارية جعلها تصنف ضمن مجموعة التجمعات الحضرية لما لها من وزن بشري ووظائف تقدمها في مختلف المجالات الاقتصادية. وبسبب تركز عملية التصنيع والاستثمارات في المدن انتشرت بعض مظاهر التخلف والبؤس داخل الأحياء القصديرية التي عمت مختلف المدن الجزائرية، وكانت عاملا هاما في تفاقم أزمة السكن الحاد، الأمر الذي أدى إلى دعم العدول في الاستثمار بالنسبة لكل مدينة خاصة في القطاع الصناعي العمومي أو قطاع التجهيزات

[1]– نذير زريبي، بلقاسم ذيب، فاضل بن الشيخ الحسين، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الحضرية، الشيء الذي حال دون التمكن من تغطية الاحتياجات المتزايدة للسكان نتيجة النمو الحضري المتزايد.

كما أن تزايد عدد المراكز الحضرية في الجزائر يعكس مدى الطاقات الكامنة في عملية التحضر وفي خيارات التنمية والتخطيط من قبل الدولة، ولذلك ارتفعت عدد المدن الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التركز الحضري من السكان في المدن الكبرى، وهو ما أدى إلى النمو السريع للمدن الميتروبولوتية أكثر من 100 ألف نسمة.

في ظل هذه المعطيات والخصائص يمكن القول أن سياسات التنمية الحضرية لم تحقق بعد نسقا عمرانيا يقلص التفاوت ويقصر المسافات بين المدن الكبرى من جهة والمدن الصغرى والمراكز الحضرية والمدن المتوسطة من جهة ثانية، ومن ثم يتشكل الهرم الحضري الجزائري[1].

إن التركيز على المدن الكبرى في التنمية الحضرية من خلال المخطط الخماسي 1980-1984 أظهر لنا فجوة كبيرة بين المناطق في الجزائر شمال يتوفر على مناطق فيها تنمية حضرية وفيه مختلف مرافق الحياة، فيه كثافة سكانية معتبرة، ثم مدن متوسطة، كثافة متوسطة نوعا ما مع أقل تنمية حضرية، ومدن جنوبية لم تمسسها تقريبا مخططات التنمية الحضرية ماعدا المناطق التي تتوفر على الثروات الطاقوية، هذا هو الواقع الذي كان سائدا في تلك الفترة، حيث أن العديد قاموا بترك منازلهم وأراضيهم في المناطق الداخلية والصحراء وانتقلوا للجنوب من أجل الصول على ظروف حياة أفضل، وتعليم أفضل لأبنائهم وأسرهم، في حين كان الأولى بالقائمين على برامج التنمية الحضرية وضع استراتيجيات تنموية تشمل جميع المناطق ومن شأنها تطوير جميع المدن من اجل تفادي مشكلات النزوح الريفي خاصة وما جاءت به من آثار سلبية على المدن الكبرى.

[1]- نذير زريبي، بلقاسم ذيب، فاضل بن الشيخ الحسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 162-169

فهذا المخطط ساهمت في إعداده الهياكل الحزبية والمجالس المنتخبة مناقشة وإثراء وعرض مشروعه على المؤتمر الاستثنائي للحزب في جوان 1980 للمصادقة عليه، وكان التوجه البارز هو جعل التهيئة الإقليمية الركيزة الأساسية للتنمية وتوخي إستراتيجية ترقية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق وتوفير شروط التنمية الحضرية[1].

كذلك إعادة النظر في الخريطة الإدارية للبلاد، حيث تم تعديل الخريطة سنة 1984 لاستيعاب الفائض من أحجام المدن والحضر بشكل عام، وتكييفها مع واقع العمران والتغييرات المستجدة، وهكذا ارتفع عدد الولايات من 31 ولاية عام 1974 إلى 48 ولاية عام 1984، ومنه عدد البلديات من 842 إلى 1544 بلدية، وقد ترتب على هذا التعديل ظهور عواصم إدارية جديدة معظمها

في الأقاليم الداخلية مع ظهور واقع حضري جديد، كما ارتفع عدد المراكز الحضرية بالجزائر من 211 مركز عام 1977 إلى 447 مركز حضري عام 1987، والتي دعمت الشبكة الحضرية للبلاد، حيث حققت توازنا خاصة في الأقاليم المختلفة في البلاد[2].

بعدا إعادة التقسيم الإداري للبلاد ظهر نوع من التوازن بين مختلف مناطق الوطن في برامج التنمية الحضرية ن كما تم الإنقاص من عملية المركزية في التسيير، وأصبح التسيير لا مركزي مما يعني تقريب الإدارة من المواطنين وأصبح موضوع التنمية الحضرية موضوع داخلي للولايات والبلديات تحت إشراف من الدولة وذلك لأننا كنا مازلنا نتبع النظام الاشتراكي في التسيير وهذا ما معناه أن الشركات الوطنية التابعة للدولة هي المسؤولة عن عملية التنمية الحضرية للمدن وتنفيذ المشاريع وإنجازها.

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص ص 14–27.

[2]– محمد بومخلوف، المرجع السابق، ص 135.

3-1-5- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

ويتطلع إلى إعطاء دافع قوي لتطبيق سياسة التنمية الحضرية على غرار المخطط الخماسي الأول الذي اهتم بوضوح بالسياسة التنظيمية للمدينة، وتنمية الهياكل الأساسية في المناطق التي تستهدفها، لذلك فهو تكملة لوظيفة المخطط الخماسي الأول من حيث الاهتمام القوي بالتسيير للمجال الحضري، حيث تم تجديد وتحديث شبكة المياه الموجودة وطرق استغلالها داخل المدن، ثم إنشاء شبكة جديدة للمياه عبر التراب الوطني مثل بناء السدود الذي قررها هذا المخطط الثاني[1].

هذا المخطط الخماسي 1985-1989 هو عبارة عن مخطط تكميلي للمخطط الخماسي الذي سبقه أي أنه ينهج نفس النهج في عملية التنمية الحضرية للمدن الجزائرية مع إعطاء صلاحيات اكبر للولاة في عملية التنمية الحضرية المحلية لولاياتهم، خاصة بعد ارتفاع عدد الولايات إلى 48 ولاية وعدد البلديات إلى 1541 بلدية، حيث أصبحت عملية التنمية الحضرية للمدن يشرف عليها المسؤولين والولاة ورؤساء البلديات بعد الموافقة طبعا من الإدارة المكزية لتقديم الدعم المالي الكافي لهذه المشاريع التنموية، كمار تم في هذه الفترة انشاء العديد من الطرق الوطنية والدولية والولائية.

3-2- التنمية الحضرية خلال مرحلة التسعينيات:

3-2-1- بداية التسعينيات (1990-1994):

عاشت المدينة الجزائرية مع بداية 1990 وعلى كل الأصعدة تحولات هامة كان لها بالغ الأثر على حياة السكان، في هذه المرحلة بدأت تظهر على السطح موجات وتيارات الهجرة نحو المدن ما أدى إلى تكدس سكاني رهيب نتيجة لغياب الأمن، إضافة إلى عمليات النهب والتخريب التي طالت الكثير من المؤسسات والمرافق والممتلكات، ما زاد في تفاقم حدة

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني مرجع سبق، ص ص 135-146.

البطالة في المدن وكذلك تفشي الفقر، فالمحصلة النهائية عدم الاستقرار وانتشار أحياء الصفيح[1].

بداية التسعينيات هي بداية الأزمات التي عاشتها الجزائر على جميع الأصعدة هي بداية لمرحلة السنوات السيئة للبلاد ما أطلق عليها فيما بعد اسم العشرية السوداء، سنوات جمر فعلا عاشتها معظم أرجاء الوطن جراء الأزمة السياسية وبعدها أزمة اللاأمن زامنها غياب تقريبا شبه كلي لمشاريع التنمية الحضرية خاصة بعد أزمة هبوط سعر صرف الدينار في البورصة، ليبس فقط غياب التنمية الحضرية بل أن الكثير من المرافق الاجتماعية والصناعية ومرافق النقل وحتى مرافق التربية والتعليم طالتها أيادي التخريب والفساد والتدمير، أجل لقد كانت تلك السنين فعلا سببا في تراجع الجزائر في شتى المجالات بما فيها مجال التنمية الحضرية، مما أدى خاصة إلى ظهور فئة جديدة من المشكلات الحضرية في المدن تمثلت خاصة في مشكلة الأحياء الفوضوية والقصديرية في ضواحي المدن والتي كان لها أثر سلبي كبير على قطاع التنمية الحضرية للمدن في السنوات التي جاءت بعد ذلك.

حيث أن **محمد بو مخلوف** يرى أن أهم ما يميز هذه الفترة ظهور نمو حضري على أطراف المدينة عندما تشبعت بنايات ومساكن هذه الضواحي خاصة في المزارع الخاصة وتحولها تدريجيا إلى مراكز حضرية صغيرة متلاحمة مع مدن الضواحي، وهذا خاصة عندما اشتد الطلب على الأرض[2].

- المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية: الذي يأخذ صبغة أوسع من سابقه وهي تهيئة المجال على مستوى أكبر، ويتخذ المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية أداة أخرى على مستوى أصغر، (العمران التطبيقي) وهو مخطط شغل الأرض الذي ينظم بدوره المجال على

[1]– عبد العزيز بودون، المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري، الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، 2001، ص49.

[2]– محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص 137.

مستوى البلدية، كما تهدف إلى تحقيق عمران تشاركي يضمن إلى حد ما اطلاع ساكن المدينة وإشراكه في أخذ القرار بغية الوصول إلى تعامل جماعي مع المجال المديني[1].

فقد أسندت الدولة الأدوار الأولى للبلديات في رسم خيارات وتوجيهات التهيئة والتعمير، في إطار تحددها إستراتيجية الدولة وبتحكم مشترك، من خلال أدوات التهيئة والتعمير التي تحدد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير، وتكوين وتحويل المبنى في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي

- **مخطط شغل الأرض:** فهذا المخطط جاء من أجل الوصول إلى تكامل حضري من مبدأ كلية حضرية من خلال تقسيم الأرض إلى مجالات شغل الأرض.[2] هذا المخطط يهتم أساسا بالتنظيم الحضري للمدن والذي يدخل أساسا في عملية التنمية الحضرية للمدن الجزائرية بعد فوضى العقار والاستغلال العشوائي له في هذه الفترة المليئة بالتقلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لم تحض هذه الصورة الحضرية للمدينة بالتحقق، وبالتالي عدم توفر المناخ الحضري الملائم داخل المدينة، كما أن هذه الحركية في التعمير، لم تكن متبوعة بفاعلية بالوسائل الأخرى المكملة لمشروع التنمية الحضرية كخلق شبكات التموين الضرورية من ماء وغاز وكهرباء وصرف صحي[3].

بالفعل في هذه السنوات ظهرت العديد من الصور السلبية على المدن الجزائرية وأثر بشكل كبير على عملية التنمية الحضرية وهذا نظرا لظهور أحياء عشوائية شيدها قاطنوها بطريقة عشوائية وتفتقر لمعظم متطلبات الحياة الاجتماعية، وتصبح بؤرة للأمراض والأوبئة، ومن ثم يقوم سكانها بتقديم الشكاوي للمسؤولين على مدنهم من اجل توفير مختلف الحاجيات الأساسية مثل شبكة المياه والصرف الصحي والمدارس والمستشفيات وهذا ما يعرقل عملية

[1]– نذير زريبي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 35–36.

[2]– نور الدين عنون، واقع العقار الحضري وآفاق التنمية العمرانية، مجلة صناعة المدن، أم البواقي، العدد 02، ديسمبر 2002، ص 79.

[3]– نذير زريبي، بلقاسم ديب، فاضل بن الشيح الحسين، المرجع السابق، ص 36.

التنمية الحضرية للمدن فعوض أن يتم تزويد المدن بمشاريع حضرية لائقة ومتطورة وحديثة، نجدها تغرق في مشاكل هي بالأحرى في غنى عنها وهذا كله بسبب سوء التخطيط والاعتداء على جمالية المدن بسبب هذه المظاهر المتمثلة أساسا في الأحياء العشوائية والقصديرية، وفعلا هذه مخلفات تلك المرحلة الحساسة في تاريخ بلدنا، والتي كان لها اثر سيئ جدا ومتاعب كبيرة على الدولة من اجل احتواء تلك المشكلات وهو ما سنتعرف عليه لاحقا.

3-2-2 المرحلة من 1994 إلى نهاية التسعينيات:

في سنة 1994 برزت ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، فقد أصبحت ظاهرة مألوفة في المدن الجزائرية بسبب وقوع أغلب هذه المدن في الشمال في وسط فلاحي ومحاطة بأراضي زراعية خصبة، كما اكتسحت المنشآت العمرانية المتمثلة في إنجاز السكنات والمناطق الصناعية والبناءات الفوضوية أغلب المساحات والأراضي الزراعية، خاصة المتواجدة في القطاع العام والأملاك الدولة، الأمر الذي جعلها عرضة للانتهاكات والتحدي لتحقيق المشاريع خاصة، ولم تستثني هذه التصرفات والتجاوزات والجيوب الحضرية والمساحات الخضراء التي أصبحت بمثابة القطع المفضلة لإقامة مشاريع سكنية وتجارية فردية[1].

لقد استمرت مشكلة الاعتداء على العقار في ضواحي المدن الكبرى بالتفاقم بعد سنة 1995 ونحن نعرف السبب وراء ذلك، ونستطيع القول ان في هذه الفترة توقريبا توقفت مشاريع التنمية الحضرية، لأن الاهتمام كان أكبر بالجانب الأمني، حيث تم التعدي على الأراضي القلاحية وحتى المساحات الخضراء وتم احتلالها من طرف المواطنين واستغلالها في عمليات البناء الفوضوي، خاصة بالنسبة لساكني المناطق الجبلية الفارين من حجيم اللاأمن والتهديدات الكبيرة لحياتهم، خاصة في المناطق الوسطى للوطن والمناطق الشمالية.

[1]- إبرهيم توهامي، الديناميات والسياسات الحضرية المعاصرة في ظل العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 68.

4- المخطط الخماسي 2004-2009:

إن الديناميات الحضرية الحديثة مع مطلع الألفية (2002) تتجه للتوسع الشديد السرعة للمجالات الحضرية التي هي بسبب ونتيجة لعملية تكثيف الحركات الحضرية (حركة سكنية، حركات بين المنزل والعمل، هجرات نهاية الأسبوع والعطل) وامتداد المسافات، كما أن التحولات العميقة مثل حصول العائلات على وسائل نقل حديثة، والتعبير الجديد عن الحاجات الاجتماعية، أساليب جديدة للاستهلاك التي رافقت التطور المعاصر للمجتمعات الحضرية، تتعاون وبخاصة في التجمعات السكنية الكبرى عن انبثاق أقطاب عمرانية جديدة وهي مركزيات حضرية جديدة[1]، لقد شهدت هذه الفترة عودة تدريجية للأمن في الجزائر بعد تطبيق سياسة الوئام المدني كما أنها الفترة الموالية لوصول عبد العزيز بوتفليقة للحكم وبداية عهدته الثانية التي خصصها للإصلاحات الداخلية، وذلك خاصة ببعث المشاريع الاستثمارية في جميع المجالات، وكذا العمل على تلميع صورة الجزائر الخارجية، وقد كانت انطلاقة فعلية للمشاريع الاستثماري الكبرى من اجل القضاء على مخلفات العشرية السوداء، حيث طال التخريب كل القطاعات بل طال حتى الأشخاص مما استدعى إجراء تغييرات جذرية في معظم المجالات، وخاصة خاصة مجال التنمية الحضرية للمدن حيث بذات عملية توزيع مشاريع كبرى على مختلف المدن خاصة المدن الأكثر تضررا من مخلفات العشرية السوداء، وفهي فترة انتعاشة التنمية الحضرية للمدن الجزائرية بعد ركود طويل دام اكثر من 15 سنة، كما ان المشاريع التي من تم تقديمها خلال هذه الفترة هي مشاريع قوية ومتطورة وحديثة كانت تتطلب فقط الدقة في التنفيذ والتفاني والأخص فيها ما اجل إعطاء الصورة الحديثة المتطورة حضريا لمدننا.

إن تحسين برنامج إعادة التأهيل الحضري وامتصاص المناطق الهشة في مجمل المجتمعات الحضرية لهو هدف كل القائمين بالسياسات الحضرية والمدينية، وستكون المدن

[1]- صادق بن قادة، نصف قرن من توسع المجال المحيط بمدينة وهران، بعض تجارب السياسة العمرانية، لإنسانيات، العدد 13، جانفي 2001، وهران، ص 77.

الجديدة وكافة برامج إنجاز المساكن العمومية والترقية العقارية الخاصة، ملزمة بتوفير مساحات خضراء وهياكل مرافقة إدارية وصحية وأمنية وتجارية وثقافية وترفيهية قصد ضمان حياة اجتماعية متوازنة، معايير ترقى إلى نوعية العيش التي يحق أن يتطلع إليها السكان.

لا زالت أمام الجزائر جهود كبيرة وضخمة للتنمية الحضرية وذلك ليس بالتدخل على مستوى المدن القائمة فحسب، وإنما التدخل على المستوى الخارجي للمدن أيضا، أي على مستوى الأرياف التي تزود المدن بالهجرة المستمرة، من خلال رسم سياسة واضحة للتحضر ونمو المدن والاهتمام بالعلاقات الريفية الحضرية[1].

من خلال هذه العبارة نستشف ونستخلص المعنى الحقيقي للتنمية الحضرية للمدن والذي يهتم بالمدن وجميع المناطق المحيطة بها وليس فقط الاهتمام بوسط المدن والمناطق العمرانية فيها، أجل إن تطوير المدن حضريا يعني وجود مشاريع للتكفل بجميع نقائص المدن وضواحيها وجميع المناطق المجاورة لها، فمن غير المعقول أن نقول عن مدينة أنها متطورة حضريا وهي فقط تشهد تنمية محلية داخلها بينما ضواحيها تغرق في المشكلات الحضرية، حيث أن التهمام بالضواحي وبالمدن الصغرى معناه تحويلها لأقطاب عمرانية، ومدن حديثة تعمل على جذب السكان، والقضاء على الهجرة الداخلية التي تعد سببا أساسيا للمشكلات الحضرية في المدن الكبرى.

5- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 (المخطط الخماسي 2010-2014)

تعتبر عملية التنمية عملية جوهرية في جميع دول العالم خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والسياية التي يشهدها العالم بصفة مستمرة، ومن هنا كان لا بد لبلادنا أن تعمل في هذا المجال خاصة بعد الانتعاشة الكبيرة التي عرفتها أسعار المواد الطاقوية خاصة البترول والغاز في السوق العالمية إذ تعدت حاجز 147 دولاراً في صيف العام 2008[2]، لكنها تراجعت قليلا في 2010 لتبلغ 100 دولار وتراوحت الاسعار بين 2010 و2014

[1]- محمد بومخلوف، المرجع سبق ذكره ، ص ص 139-140.

[2]- رانيا محفوظ: مجلة الغد الكويتية، 30مقال، أفريل 2018.

بين 90 دولار و114 دولار، وهذا ما أنعش الخزينة الوطنية بشكل ممتاز، وفي إطار الرغبة في التخلص من التبعية التامة للاقتصاد الريعي (المحروقات) سعت الدولة الجزائرية إلى اتباع خطة تنموية شاملة لجميع القطاعات تبلورت هذه الخطة في مقترح تحت مسمى **برنامج التنمية الخماسي 2010-2014** الذي يعتبر أهم الخطوات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية منذ الاستقلال وذلك نظرا للسيولة المالية الضخمة والضخمة جدا التي خصصت لمختلف المشاريع المنضوية في إطاره، وسنتعرف على مختلف هذه المشاريع وأهم المجالات ومدى استفادة كل مجال أو بالأحرى كل قطاع من هذه السيولة وهذا كله في إطار تحريك قطار التنمية بصفة عامة وخاصة قطاع التنمية الحضرية.

5-1 بيان اجتماع مجلس الوزراء

عقد مجلس الوزراء يوم الإثنين 24 ماي 2010 اجتماعا برئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز

بوتفليقة وأصدر إثر ذلك بيانا فيما يلي نصه الكامل:

"ترأس رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة اجتماعا لمجلس الوزراء يوم الاثنين 10 جمادى

.الثانية 1431 هـ الموافق 24 مايو 2010

أولا- استهل مجلس الوزراء أعماله متناولا بالدراسة والموافقة برنامج الاستثمارات العمومية للفترة

الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2014

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات

ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة

الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة وقتذاك. وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004-2009

رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب. وبذلك بلغت تكلفة جملة عمليات التنمية المسجلة

خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما

تزال قيد الإنجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات

21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق

والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

-وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار[1].

من ما سبق نرى أن المخطط الخماسي لم يأت فقط من اجل إطلاق مشاريع جديدة بل قام كذلك بتدعيم المشاريع القديمة في إطار خطط استكمالها خاصة في مجال الاستثمارات العمومية والتي تأتي أساسا في مشاريع متعلقة بقطاعات حساسة مقل قطاع السكك الحديدية

[1]- بيان اجتماع مجلس الوزراء: 2010/05/24.

نظرا لما يكتسيه هذا القطاع من أهمية بالغة في الحياة اليومية والاقتصادية للوطن، حيث أنه يعتبر شريان الحياة الاقتصادية للأوطان وتطور القطاع الصناعي والتجاري لأي بلد مرهون بمدى تطور شبكة السكك الحديدية فيه.

بالإضافة الى شبكة السكك الحديدية أخذت شبة الطرقات حيزا مهما من الاهتمام المالي والتدعيم لأنها لا تقل أهمية عنها من حيث الدور الكبير الذي تلعبه في تطوير وعصرنه المدن وتطوير باقي القطاعات الحيوية للحياة الاجتماعية، فلا أحد منا يمكنه إنكار مدى تأثير شبكات الطرقات على جودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمدن، لأنه بوجود شبكة طرقات عصرية وحديثة وسريعة يسهل انتقال ونقل الأشخاص والسلع والمواد الأولية من مكان لآخر ومن مدينة لأخرى، ليس هذا فقط بل جودة هذه الشبكة (شبكة الطرقات) معناه القضاء على الكثير من المشكلات الحضرية والاقتصادية وهذا ما سعت إليه الدولة من خلال إيلاء أهمية كبيرة لها ومنحها غلاف مالي ضخم جدا، أجل ضخم جدا لأن هذا المبلغ من المال (286 مليار دولار) في الحقيقة هو مبلغ كافي لإنجاز أحدث شبكات الطرق في العالم وفق أحدث التقنيات وأكبر معايير الجودة العالمية ولمسافات تغطي قارة بأكملها وليس بلد واحد ن هو مبلغ قياسي للاستثمار في هذا القطاع وجعل شبكة الطرق في الجزائر من أرقى أكثر شبكات الطرق تطورا في العالم، لكن هذا كله شرط الإنجاز والتفاني في العمل والإخلاص فيه ن والسعي حقا من طرف الجميع من مسؤولين وشركات ويد عاملة في هذا المجال من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو عصرنة الطرق الذي هو أحد أهم السبل لنجاح القطاعات الأخرى وعلى رأسها قطاع الصناعة، الذي سيعطي قوة ومكانة وهبة دولية للبلاد، كما أنه من المفروض أن يساهم في إنقاص فاتورة الإستيراد.

6 – مجالات التنمية ضمن المخطط الخماسي 2010-2014

6-1 مجال التنمية البشرية

– يخصص برنامج 2010 2014أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال

–ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية) و600.000 مكان بيداغوجي

جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين[1].

وهنا تبرز الأهمية الكبيرة التي تعطيها الدولة لقطاعات التربية والتعليم قطاع التعليم العالي وكذلك قطاع التكوين المهني وذلك كله في سبيل القضاء على الأمية والحصول على مجتمع مثقف واعي يتميز معظم أفراده بمستوى ثقافي وتعليمي معين، لأن المجتمعات اليوم أصبحت تقارن فيما بينها بنسبة المتعلمين وجودة التعليم، وعدد المتحصلين على الهادات ساء كانت جامعية أو من مراكز التكوين المهني، إن الميزانية الممنوحة لهذه القطاعات والتي تعد ميزانية هائلة كفيلة فعلا بتطوير هذه القطاعات وجعلها عصرية مواكبة للتطور الذي تشهده باقي البلدان لكن دائما شرط أن يكون الإنجاز موافقا للمعايير الحقيقية المحددة لها وليس فقط إنجازها على أوراق العرض والمخططات ومن ثم عند الذهاب الى الواقع لا نجد شيئا.

[1]– بقة محمد الشريف مشري محمد الناصر: تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، ماي 2018.

6-2 المنشآت القاعدية لقطاع الصحة:

أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مرآبا صحيا متخصصا و377 عيادةمتعددة التخصصات بالإضافة إلى أآثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين[1]

يعتبر قطاع الصحة من اكثر القطاعات معاناة خاصة من حيث قلة المنشآت وتوزيعها على مستوى مختلف مناطق الوطن، وهذا ما جعل الدولة توليه أهمية كبيرة في برامج هذا المخطط الخماسي حيث أن انشاء 1500 منشاة فاعدية و172 مستشفى من المفروض أن يعطي دفعة قوية لقطاع الصحة، وسيغطي نسبة كبيرة من العجز الذي يانيه القطاع عامة، وكذلك سيمكن الدولة من القضاء على الاكتظاظ الذي تعيشه المستشفيات، كذلك سيمكن القطاع إعطاء إمكانية للعلاج داخل الوطن لمختلف الأمراض المستعصية وبالتالي الحد من مشكلات وعناء تنقل المواطنين لمسافات بعيدة من أجل العلاج، ان هذا العدد من المنشآت كفيل فعلا لو تم إنشاؤه في الآجال المحددة ووفق المعايير الازمة سيطولار قطاع الصحة وسيجعل المواطن الجزائري راض عن القطاع مطمئنا من ناحية العلاج، خاصة وأن العلاج في المشتشفيات التابعة للدولة عادة ما يكون مجاني.

6 -3 مجال السكن:

قطاع السكن من اكثر القطاعات تسببا في صداع المسؤولين سواء كاموا محليين ولائيين وزراء أو حتى رئيس الدولة شخصيا وقدا جاء في هذا الإطار:

-انشاء مليوني وحدة سكنية منها أكثر من مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتمالشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014[2]

[1]- وداد عباس: سياسات مكافحة الفقر: دراسة حالة الجزائر، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول 2014، ص37.

[2]- عمران محمد: استراتيجية التمويل السكني في الجزائر، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية 6-2011، ص 5.

يعتبر قطاع السكن اكثر قطاع حساس في البلاد وذلك نظرا لكونه أكبر مشكلة تواجه المواطنين بمختلف طبقاتهم الاجتماعية فبي جميع انحاء الوطن، منذ لا الاستقلال، حيث بدات هذه المشكلة تطفو الى السطح بالرغم من محاولات الدولة القضاء عليها باتباع سياسات ومناهج مختلفة وتجارب عدة لمحاربة الظواهلر السلبية التي يعانيها قطاع السكن لكنها لم تتمكن من ذلك، خاصة في الدن الكبرى، التي تعاني من مشكلات كبرى في هذا المجال خاصة مشكلة الأحياء الهشة والقصديرية والبناء الفوضوي والعشوائي، ومشكلة التعدي على الأراضي من دون عقد ملكية، ومن هنا فقد اطلقت الدولة من خلال برامج المخطط الخماسي 2010-2014 مشاريع كبرى في قطاع السكن، وتحديات عملاقة، وذلك بالسعي لانشاء ما يفوق مليوني وحدة سكنية بمختلف الصيغ المعتمدة (اجتماعي، تطوري، ترقوي، ترقوي مدعم) على مستوى جميع أنحاء الوطن، هذا الكم الهائل من السكنات والمشاريع السكنية أيد فهو يحتاج الى ميزانية جد ضخمة وهذا ما وفرته الدولة لهذا القطاع من خلال المخطط الخماسي، خاصة وأن الشغل الشاغل والهدف المنشود الأول للمواطنين دائما ما يكون مطلب الحصول على سكن لائق لهم ولعائلاتهم، وذلك ما نشاهده يوميا عبر قنوات التليفزيون والإذاعة وكافة وسائل التواصل الاجتماعي، هذا العدد الهائل من السكنات والمشاريع الممنوحة لهذا القطاع (قطاع السكن)، وبالنسبة لي وكرأي شخصي أن الدولة لم تبخل ولم تقصر في انجاز المشاريع الخاصة بالسنكن في جميع انحاء الوطن، غير أن السياسات المتبعة في توزيع هذه السكنات هي التي لم تستطع القضاء على هذه المشكلة بالإضافة أيضا الى جشع بعض أقول بعض المواطنين واستعمالهم لحيل مختلفة للاستفادات التكررة من السكنات بمختلف الصيغ بالإضافة الى جشع وغياب ضمير بعض المسؤولين المحليين المسؤولين مباشرة على نوزيع الاستفادات لم يساعد على القضاء على ازمة السكن بالعكس بل ساهم في زيادتها أكثر فأكثر، وأدى الى ظلم كبير عانى منه المستحقين الاجدر لها، وهذا ما يفسره العدد الكبير من الطعون لدى ظهور أي قائمة للمستفيدين من السكنات

الاجتماعية خاصة في جميع أنحاء الوطن، وبالتالي فالأجدر بنا وبالمسؤولين الان هو تغيير سياسات الاستفادة وجعلها تتماشى اكثر مع العصر الذي نعيشه.

6-4 الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي

-توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

-تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياهوإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها[1]

العيش الطبيعي وفيظروف حسنة مواتية للحياة الجيدة هو مطلب للجمي وغاية تسعى كل دولة توفيرها لمواطنيها، ومن اهم شروط الحياة الحتماعية الجيدة في عصرنا توفر الكهرباء الماء والغاز في المنازل، إن مشروع توصيل مليون بيت بالغاز الطبيعي معناه رفع الغبن عن مليون عائلة، معناه رفع المعاناة على الأقل على 2 مليون شخص خاصة في فصل الشتاء البارد في بلدنا، رفع المعانة وعناء التنقل بقارورات غاز البوتان يوميا في جميع أيام السنة، توفير الوقت اللمواطن للانشغال بباقي هموم الحياة اليومية بيدا عن مشكلة كانت تئرق قلوبهم وعقولهم قبل جيوبهم في جميع الأيام خاصة مع معرفة الثمن الزهيد الذي يدفعه المواتطن مقابل الانتفاع من غاز المدينة أو ما يعرف بالغاز الطبيعي.

بالإضافة الي الغارز الطبيعي هناك نقطة مهمة جدا وهي تزويد اكثر من 200000 سمن ريفي بالكهرباء في إطار مايسمى بسياسة الدعم الفلاحي هذا المشروع الذي هو كفيل بمساعدة الفلاحين لى الاستقرار في الريف، معناه مساعدتهم على الاستثمار في المجال الفلاحي لأن الكهرباء هي شريان الحياة الفلاحية في عصرنا الحديث، وجود الكهرباء معناه حفر الآبار معناه القضاء على مشكلة السقي، معناه زيادة الإنتاج ومعناه خدمة الأرض بأكثر أريحية وهذا ما سيساهم بشكل فعال في رفع الإنتاج الوطني للخضر والفواكه وبالتالي

[1]- فتيحة بروبة، الجيلالي بوطرف، حاج بن زيدان: دراسة التشغيل، سياسة الإنفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكلادور معطيات الرامج التنموية للجزائر خلال الفترة: 2010-2019، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 2 القسم أ، ديسمبر 2019، ص 110.

المساهمة فبي الأمن الغذائي الوطني، واستقرار الأسعار، مشروع السكنات الريفية بشكلها العصري المزود بالكهرباء هو عنصر فعال للقضاء على مشكلة النزوح الريفي الذي عانت منه البلد بعد الاستقلال والذي أدى لظهور الكثير من المشكلات الاحتماعية في المدن خاصة منها مشكلة عدم التأقلم ونقل مظاهر الحيا القروية للمدن، الخطوة التي قامت بها الدولة بتزويد هذه المساكن الريفية بالكهرباء هي خطوة مهمة وذكية ومشروع تموين 200000 سكن بالكهرباء يحتاج لميزانية كبيرة وهو ما قدمته الدولة لهذه المشاريع، وهو أسلوب جذب للمستثمرين بصفة عامة، كما أنه سيساهم في استقرار السكان في الأرياف، وبالتالي الحد من ظاهرة النزوح الريفي للمدينة، والحفاظ على النشاطات الرزاعية والرعوية التي تساهم في جزء من اقتصاد البلاد.

6-5 شبكة المياه:

مشكلة المياه هي مشكلة عالمية وتحدي كبير لجميع الدول، إذ أن الجميع يسعى لتوفير موارد كبيرة للمياه واستغلال مياه الظامطار والحفاظ عليها وهذا ما أدى بالدولة الى التركيز على على مجال بناء السدود، هذا الأمر الذي سيساهم في اقضاء على ازمة العطش وتوصيل المياه الى أكبر عدد ممكن من المنازل وكذلك المستثمرات الفلاحية، وجعل المواطن يستفيد من حصته من المياه الشروب ومياه الغسل والسقي بصفة عادية ودون مشاكل، كذلك شرعت الدولة في مشاريع تحلية مياه البحر، التي ستساعد على القضاء على أزمة المياه خاصة في المدن الساحلية وهي مشاريع كبيرة وعملاقة ومشاريع مستديمة من شأنها توفير المياه لهذه المدن التي تتوفر على الكثير من المنشآت الفندقية ة السياحية والمصانع والمؤسسات التي يزداد طلبها اكثر فأكثر من المياه.

6-6- قطاع الشبيبة والرياضة

-العمل على تطوير قطاع الشبيبة والرياضة من خلال انشاء أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 160 قاعة متعددة الرياضات 80 ملعبا و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب[1]

يمثل الشباب أكبر نسبة من سكان الجزائر بنسبة تتعدى 70 % وهذا ما جعلهم محورا لجميع العمليات خاصة الاقتصادية للوطن، لأنهم وبكل بساطة يمثلون مستقبل البلد وضمان لاستمرارته وكما انهم يمثلون القوة الدافعة للوطن في جميع المجالات، ويعتبر قطاع الشباب والرياضة الأرضية الخصبة والنواة الحقيقية التي تمكن هؤولاء الشباب من استخراج طاقاتهم ومواهبهم خاصة في المجال الرياضي والثقافي، 5000 منشأة قاعدية معناه تغطية حميع مناطق الوطن بما فيها المناطق النائية بهذه الأماكن التي تعتبر متنفسا لهم وأفضل ساحة لهم للتعبير عن مواهبهم الحقيقية خاصة إذا علمنا أن هناك الكثير جدا من مناطث الوطن يشتكي سكانها بصفة عامة وشبابها خاصة من غياب هذه المرافق الضرورية، التي يعتبرونها المتنفس الوحيد لهم، كما نلاحظ أيضا العدد الهائل من القاعات متعددة الرياضات والملاعب المسابح، هذا ما من شأنه تطوير القطاع وصناعة أبطال من مختلف مناطق الوطن وفي جميع أنواع الرياضات سواء كانت رياضات جماعية أو فردية، لأنه يوجد الكثير من المواهب في مناطق عديدة من الوطن مظلومة ولم تستطع البروز وهذا نظرا لغياب المرافقو النوادي الرياضية والاهتمام.

إن اهم شيئ في هذا المجال هو الدقة وسرعة الإنجاز لهده المشاريع لأنه ببساطة كلما طالت مدتها كلما زادت تكلفتها وكلما تأخر انجازخا اكثر، إن إسناد مثل هذه المشاريع لمؤسسات متمكنة ومؤهلة وتمتلك خبرة في هذا المجال هو المخرج الوحيد لهذا القطاع من

[1]- خلوط فوزية: واقع مناخ االاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2014) مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة- جامعة يحيى فارس -المدية العدد 7-جانفي 2017 ص 213.

أزمته، أما اذا واصلنا في نفس العقلية القديمة من حيث منح المشاريع بالمحسوبية للأحباب غير المؤهلين فهذا بالطبع سيضر القطاع وينهكه ماليا ولن ينفعه في شيئ.

يجب التخلي عن الرداءة وعن اهل الرداء من اجل الاستعمال الجيد والأمثل للسيولة المالية العملاقة المخصصة لهذا المجال، أما غير ذلك فهو فقط عبارة عن منح فرصة للفاسدين لزيادة الثروات التي ينهبونها من المال العام، فلا المخطط الخماسي ومخططه التكميلي ولا تكميل التكميلي سينجحون في رفع الغبن عن قطاع الشباب والرياضة لأن مشكلة الفساد التي يعاني منها هذا القطاع أثرت سلبيا عليه، فهناك مشاريع تم الانطلاق فيها سنة 2011 في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 كملعب براقي ولم يتم تسليمها منها الى يومنا هذا[1]، بينما لما كان العمل بعيدا عن الفساد والفاسدين تم انشاء أكبر مركب أولمبي رياضي في قارة افريقيا في ظرف عامين وبسواعد جزارية خالصة، وهو مركب 5جويلية الأولمبي الذي تم إنشاؤه سنة 1972، وقد تم فيه احتضان الألعاب المتوسطية سنة 1975.

المؤسسات الفندقية الخاصة بالشباب والتابعة لوزارة الشباب والرياضة تحتل مكانة مميزة لديهم لأنها تسهل لهم ظروف المبيت والايواء في مختلف تنقلاتهم خاصة في ظل المساحة الكبيرة لوطننا، نظرا لأنها شبه مجانية وتمكن حاملي بطاقات الانخراط من المبيت فيها مهما اختلفت مناطق تواجدها فوجودا هو مكسب كبير للشباب، و200 منشاة معناه توفر 200 منطقة جديدة لمبيت الشباب، معناه الكثير الكثير من مناصب الشغل للشباب.

حقا إن ماجاء به هذا المخطط الخماسي لفئة الشباب هو مكسب حقيقي لهم وسيمكنهم من الكثير من المكاسب الأخرى، لأن توفر مرافق الترفيه وممارسة الرياضة يعطي بقية الشباب فرصة للتنفيس عن مشاكل العمل والضغوطات اليومية للحياةن كما يمكنهم من إبراز

[1]- موقع وكالة الأنباء الجزائرية، https: //www.aps.dz/ar/sport/103415-2021-03-13-15-03-00، تم النشر بتاريخ السبت 13 مارس 2021، الساعة 15: 53.

مهاراتهم ومواهبهم في جميع المجالات وقد يكونون أبطالا في مختلف الرياضات والنشاطات.

6-7 التكوين والتعليم المهنيين

تخصيص ميزانية معتبرة موجهة خصوصا لإنجاز 220 معهدا و82 مركزا للتكوين و58 داخلية.[1]

لأن قطاع التكوين والتعليم المهني لا يقل أهمية عن قطاعي الربية والتعليم العالي فقد كانت له حصته من الميزانية وقد تم تحديد إنجاز 220 معهدا متخصصا في التكوين المهني على مستوى جميع ربوع الوطن لأن مثل هذه المعاهد تمنح شهادات معترف بها وتمكن الشباب من الحصول على فرص أكبر للعمل، وتقريب هذه النعهد من مقر سكن الشباب يمنحهم فرصة اكثر للالتحاق بها والتكوين لحصول على شهادات في اختصاصات مرتبطة بسوق العمل، وكذلك تدعم القطاع ب 88 مركزا للتكوين أغلبها في المناطق والبلديات الصغيرة والدوائر لمنح فرصة لمن لم يتمكنوا من النجاح في التعليم الثانوي والمتوسط وحتى الأميين والماكثات بالبيت لتلقي تكوينات عديدة في اختصاصات مختلفة تمنحهم فرصة للعمل وكسب الرزق وهذا شيء جيد جدا ويبرز مدى اهتمام الدولة بجميع فئات المجتمع.

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره في الجدول التالي:

[1] حميدة جرو: نظرة الشباب والمكونين للمهن من حيث التكوين والمخرجات دراسة ميدانية بمؤسسات التكوين المهني بسكرة، أطروحة دكتوراه جامعة بسكرة 2020، ص 162

جدول (1) مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010-2014[1]

المحاور	المبالغ (مليار د ج)	النسبة
التنمية البشرية	10122	49.6
المنشآت الأساسية	6448	31.6
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول ن ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، قوام برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للفترة 2010-2014

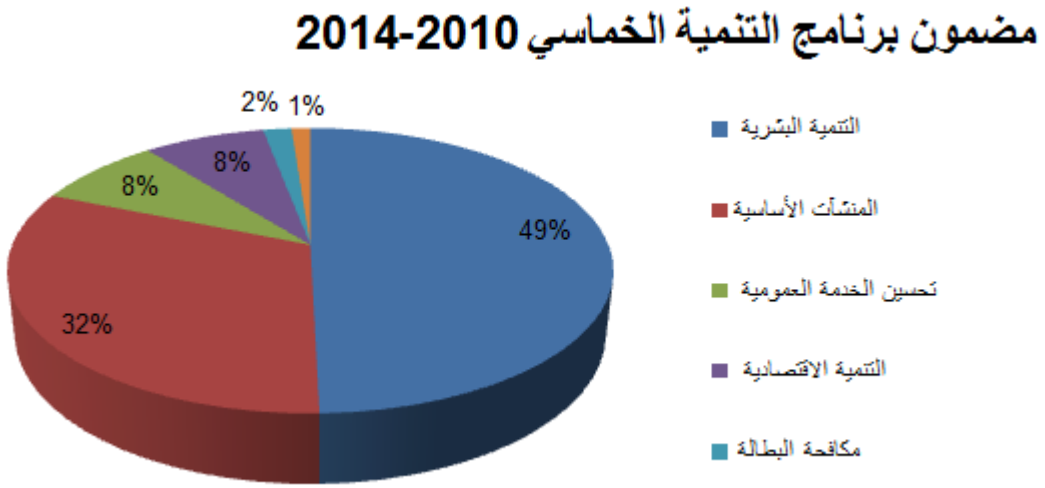

شكل (1): يمثل مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

المصدر: من إنجاز الباحث

[1]- عاشور مريق، العالية مناد، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، المجلد 16، العدد 22، 2022/03/03، ص 211.

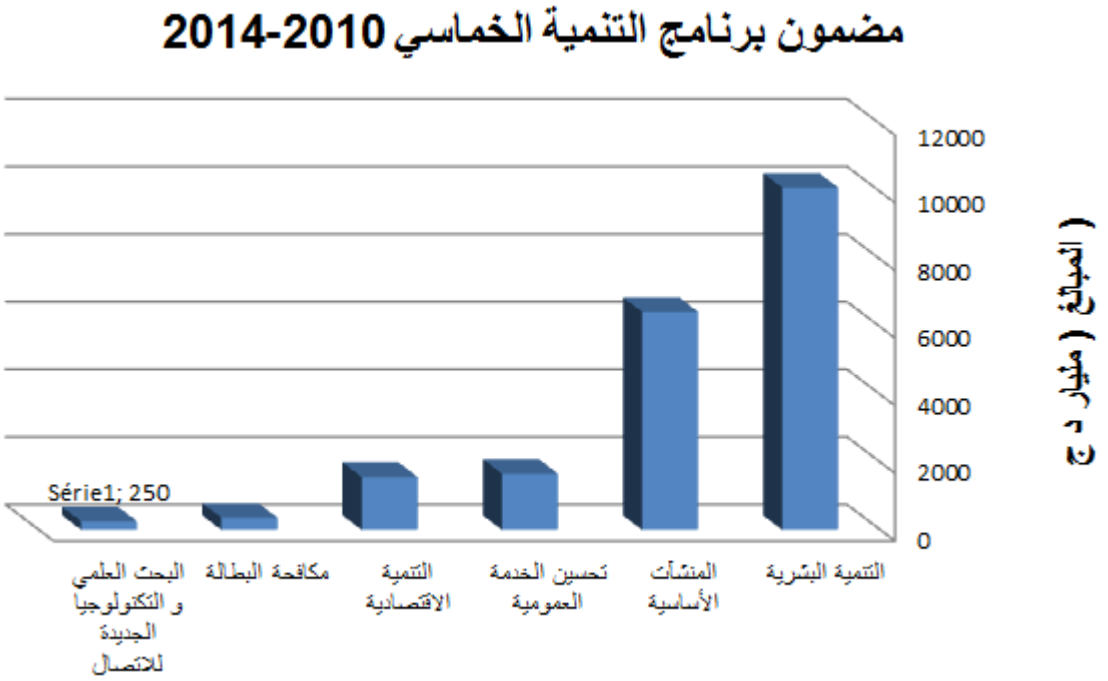

شكل (2): يمثل مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

المصدر: من إنجاز الباحث

7 – الاعتمادات المالية الموزعة حسب القطاعات:

سنحاول من خلال هذا العنصر عرض الاستفادات المالية لكل قطاع بالعملة الوطنية لنرى السيولة المالية الهائلة والأرقام التي يمكن اعتبارها فلكية المخصصة لتطوير كل قطاع على حدا:

7-1 قطاع الأشغال العمومية:

يخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الاساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

-بأكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

مبلغ 3100 مليار دج أو مبلغ 310.000 مليار سنتيم أجل هذا هو المبلغ وبالدولار هو ما يقارب 30 مليار دولار، هو مبلغ في الحقيقة لو تم استغلاله جيدا سيمكننا من

الحصول على طرق جد حديثة متطورة تربط اقصى الشمال بالجنوب، واقصى الشرق بالغرب، كما سيطور الطرق الوطنية وطرق المدن، لأننا لو بحثنا عن تكلفة الطرق التي تربط مثلا الدول الأوروبية فيما بينها سنجدها أقل تكلفة من هذا بكثير [1].

إن نسبة 40 % من مجموع الأموال المخصصة للاستثمارات العمومية تم توجيهها لتطوير المنشآت القاعدية وهذا دليل على أهمية هذه المنشآت للحياة اليومية للمواطنين من جهة وللإقتصاد الوطني من جهة أخرى، هذه الأرقام التي تعتبر ارقام فلكية كانت تحتاج لعقول راجحة ومسؤولين على قدر مسؤولياتهم من أجل تجسيد المشاريع ونجاحها على ارض الواقع، لأن الأموال وحدها لا تكفي بالنهوض بمختلف القطاعات خاصة إذا لم يكن الضمير المهني والمسؤولية الأخلاقية موجودة ومتوفرة لدى المسؤولين، بالعكس فعند غيابهما سيظهلر الجشع والرغبة في الثراء الفاحش لدى المسؤولين ومن هنا فإن الإنجاز مرتبط بالعوامل الثلاثة مجتمعة وليس فقط بالأموال.

7-2 قطاع النقل

-أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسينالنقل الحضري (على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي) وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات[2].

2800 مليار د ج لقطاع النقل وهو مبلغ ممتاز 280.000 مليار سنتيم ويمكن معادلته بالدولار ليصبح في حدود 27 مليار دولار، إن استثمار مبلغ كهذا في هذا القطاع معناه الحصول على قطاع متطور، معناه الحصول على شبكة نقل ممتازة متكاملة ن معناه

[1]- زرواط فاطمة الزهراء: تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها علي النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014 مجلة المالية والأسواق ص 24.

[2]- عبد الصمد سعودي، د حسين بلعجوز: أثر تغيرات أسعار النفط في تجسيد برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل في الجزائر في الفترة (2001-2014) مجاة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية 26-2 جامعة الجلفة، ص 165.

القضاء بصفة كبيرة على مشكلات تنقل الأفراد في مختلف المدن الجزائرية، تزويد المدن الكبرى بالتراموای معناه القضاء على مشكلة الازدحام المروري وتأخر العمال عن الوصول لأماكن عملهم ن معناه إضفاء صفة جمالية ونظام جديد بمدننا، معناه أيضا الحصول على مدن نظيفة متطورة ويسهل التنقل فيها وباقل تكلفة لمواطنيها، كما أن مطاراتنا أيضا معظمها قديم ولا يساير العصر وجب تطويرها، وإعادة هيكلتها وتزويدا بأحدث التكنولوجيات لتسهيل عملية السفر من خلالها بالإضافة الى جلها أكثر استقطابا للمسافرين من خارج الوطن، إن تحديث المطارات يساهم في رفع عدد الرحلات منها وإليها، معناه مداخيل اكبر لوزارة النقل، حقا من العيب والعار أن نجد دولا مجاورة صغيرة وضعيفة الموارد تحتوي على مطارا أكثر تطورا من مطاراتنا.

7-3 قطاع البيئة

-ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.[1]

المخطط الخماسي لم يترك أي قطاع من القطاعات والدليل على ذلك تقديم 50000 مليار سنتيم لتهيئة الإقليم ن وذلك بتوفير ساحات عمومية وحدائق للتلسية وأماكن للراحة داخل المدن، وهذا في سبيل توفير حياة أكثر رفاهية للمواطنين، هذا الأمر الذي كام من الممكن أن يسنح بحيا أفضل للمواطنين، لكن المشكلة دائما هي مشكلة الإنجاز فماعدا المدن الكبرى التي ربما استفادت من مشاريع شبه لائقة في هذا المجال، فإن المدن الصغرى نجد أن معظم هذه المشاريع لم تنجز او تم التغاضي والتخلي عنها تماما ن وما تم إنجازه منها فقد كان بشكل كارثي، ساهم في تشويه صورة هذه المدن عوض لأن يساهم في زيادة جماليتها.

[1]- عبد الصمد سعودي، د حسين بلعجوز: مرجع سبق ذكره ص 165

7-4 قطاع الإدارة

-وما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.[1]

180.000 مليار لتحسين الإدارات أو ما يسمى بالخدمة العمومية من خلال إعادة تشييد الهياكل او تحديثها وتطويرها وتزويدا بأنظمة عمل حديثة وتوفير الخدمات الالكترونية فيها، لتسهيل عملية الخدمة المعمومية للمواطنين وتوفير ظروف عمل افضل لمستعملي وعمال هذه الإدارات التي كانت تعاني من التأخر تقنيا وتكنولوجيا بباقي مثيلاتها من الإدارات في الدول الأخرى، هذا التحسين والتطوير في الخدمة العمومية سيأتي بالفعل بالفائدة خاصة من حيث اختصار الوقت واختزاله في توفير الخدمات الادارية للمواطنين مما سيمنح أكثر أريحية للمواطنين في استخراج وثائقهم والاستفادة من مختلف الخدمات بسهولة، كما سيساهم في مساعدة الموظفين على تأدية واجباتهم الادارية بسهولة وأكثر سرعة.

7-5- دعم الاقتصاد الوطني

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

7-5-1- الفلاحة والتنمية الريفية

- أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنةالفارطة (2010).[2]

---

[1]- نفس المرجع، ص 165.

[2]- حسين عماري، مولاي بوعلام مولاي بوعلام: مقال بعنوان تمويل القطاع الفلاحي بين التحديات ول القطاع الفلاحي بين التحديات والإمكانات التنمية الزراعية في الجزائر من كتاب قطاع الفلاة في الجزائر، الناشر مخبر بحث STRATEV جامعة البويرة –الجزائر 2021.

100.000 مليار سنتبيم لدعم الفلاحة والتنمية الريفية التي يوما بعد يوم نتأكد جميا انها شريان الحياة الاقتصادية والمورد الأول الذي من خلاله ستستطيع الجزائر تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي، إن دعم هذا الطاع الحساس هو السبيل الوحيد لتقليص فاتورة الاستيراد المرتفعة لمختلف المواد الغذائية ن وتوفير العملة الصعبة، لأن الصراع العالمي الآن أأصبح يختلف عما كان عليه من قبل ن فالدول القوية تتحكم في مصير الشعوب الضعيفة باستعمال السلاح الأخضر المتثمل أساسا في القمح وباقي لمواد الغذائية ن بالإضافة إلى السعي للتمسك في موارد المياه الجوفية خاصة، وهذه السيولة المالية الكبيرة هي امتداد لمشروع انطلق سنة 2009 وسيستمر لسنوات طويلة حتى تتمكن البلاد من الحصول على مجتمع زراعي فلاحي حديث يلبي جميع المتطلبات الغذائية لبلدنا ويقوم بعملية التصدير لدول إفريقيا خاصة ن نعم ولم لا خاصة وأن الجزائر تتميز بسهول تنتج كل ما لذ وطاب من الأغذية وصحاري رمالها ذهب ستساهم بشكل فعال في تنمية الاقتصاد الوطني وتخرجنا من نظام التبعية للبترول.

لقد تعددت الصيغ التي تقوم من خلالها الدولة بدعم المتثمرين في هذا القطاع كما قامت بتوفيلر الكهرباء وحفر الآبار للمواطنين في جميع المناطق، المهم هنا هوأن يملك المواطن أو المواطنة الرغبة في الاستثمار في هذا القطاع ليجد تسهيلات عديدة من الجهات الوصية، ولم يقتصر هذا الاستثمار على المواطنين بل قدمت الدولة تسهيلات للشركات الكبرى لدخول هذا المجال بمنحها قطع أرضية واسعة وهذا كله يرجع لما قلنا في بداية تحليل هذه العملية وهي أن الجميع اليوم أيقن أن الفلاحة والزراعة وخدمة الأرض هي أقوى سلاح.

7-5-2المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية[1]، لم تكتف الدولة بدعم الفلاحة بل قامت أيضا الشباب الراغب في انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسط، سواء عن طريق الدعم المالي نقدا، أو عن طريق الدعم المادي بتوفير الوسائل والآلات حسب رغبات الشباب ومشاريعهم، لكن المشكل أن الكثير من هؤولاء الشباب لم ينجحوا في هذه الاستثمارات للكثير من العوامل والظروف، وأبرزها حسب رأيي هو عدم تلقيهم تكوينا حول كيفية تسيير المؤسسات، وخلاصة القول هنا أن الدولةلم تبخل على الشباب والمستثمرين بالدعم المادي والمعنوي غير أن معظم الشباب كان لهم رأي آخر وهو اختيار طريق الفشل والغرق في الديون مع الدولة عوض النجاح وزيادة أرباحهم وتوسيع مشاريعهم التي كان من المقرر لها المساهمة في رفع الإنتاج والمنتوجية ودعم الإنتاج الوطني، فلو بحثنا حول العالم سنجد القليل ن الدول التي تمنح مثل كل هذا الدعم المادي لشبابها، لكن للأسف العقلة الاستغلالية الفاشلة لديهم هي من تسبب في فشلهم وفشل هذه المشاريع والسياسات المخصصة للدعم، والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

7-5-3- التنمية الصناعية

التنمية الصناعية هي الأخرى استفادت من أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.[2]

تعتبر سياسة القروض البنكية من أكثر السياسات المعتمدة من خلال برامج المخطط الخماسي 2010 /2014 والبرنامج التكميلي له، وهي سياسة تهدف لدعم المؤسسات

[1]- بريش عبد القادر، بغداوي جميلة: تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري، جلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد الرابع عشر جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف - ص 169

[2]- بريش عبد القادر، بغداوي جميلة: نفس المرجع ، ص 169

الصناعية الوطنية والخاصة من اجل تحديثها وزيادة انتاجها وانقاذ بعض المؤسسات من الإفلاس.

إن تطوير الصناعة معناه تطوير الإنتاج وبالضرورة مع تطوير الإنتاج سيتطور الاقتصاد، سيكون لنا انتاج للكثير من السلع التي كانت مستوردة من قبل وزيادة الإنتاج للسلع المنتجة محليا، معناه توفير مناصب عمل أكثر للشباب البطال خاصة المتخرجين من الجامعات منهم.

7-5-4 توفير مناصب عمل

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل. وستتضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.[1]

الهدف الأساسي من هذه الميزانية المخصصة للتشغيل هو القضاء على أزمة البطالة التي أصبحت تؤرق عقول وقلوب الشباب من جميع الأصناف، وتمثل حاجزا أساسيا أمامهم للمضي قدما في حياتهم الاجتماعية، وقد شهدت هذه المرحلة بالذات ظهور عمليات عديدة اهممها وأبرزها هي عملية الادماج في إطار عقود الادماج المهني وعقود ما قبل التشغيل للشباب خريجي الجامعات والمعاهد والحائزين على مختلف الشهادات بصفة مؤقتة وفق عقود متجددة لمدة ثلاث سنوات إلى غاية حصولهم على منصب عمل دائم وهو ما

[1]- بيان مجلس الوزراء 2010/05/24.

استحسنه الكثير من الشباب، وهذا بنوعيه الإداري في المؤسسات الإدارية العمومية والاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، كذلك فتح مجال التوظيف بأعداد معتبرة في جميع القطاعات وحيث كانت لقطاع التربية حصة الأسد في عملية التوظيف.

7-6- قطاع الاتصالات

رصد لهذا القطاع مبلغ يفوق 106 ملايير دينار من اجل تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية وتجويد شبكات بثها.[1]

تتوفر بلدنا على العديد من المحطات التليفزيونية والإذاعية في مختلف مناطق الوطن، وتخصيص مبلغ مهم معناه لحصول على

معدات متطورة وحديثة تسمح للمحطات الإذاعية والتلفزية بنقل الأحداث بطريقة لائقة لأننا في عصر المقارنات، ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في حياة الناس، وجب توفير أكبر الامكانيات لتطوير هذا القطاع، فتحكم الدولة في قطاع الاتصال معناه سهولة تطورها وازدهارها.

7-7- قطاع الشؤون الدينية

وتم رصد أيضا أزيد من 120 مليار دج لقطاع الشؤون الدينية من اجل انجاز مسجد الجزائر الأعظم و80 مسجدا آخر ومراكز ثقافية اسلامية و17 مدرسة قرآنية وكذا ترميم 17 مسجدا تاريخيا.

وفي هذا الإطار يعتبر مسجد الجزائر الأعظم من أكبر المساجد في العالم إذ يحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد الحرم المكي والمسجد النبوي، وهو انجاز شامخ شموخ بلد الشهداء، وتشييد المدارس القرآنية الكبرى في جميع أنحاء الوطن هو الحفاظ على الأجيال القادمة، هو

[1]- مصراوي منيرة أ.د. يوسفي رشيد: واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر POIDEX، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغام، العدد رقم 07/ مارس 2015، ص 155.

إنارة الدرب لهم خاصة في ظل تحديات العولمة الحديثة التي تستهدف القضاء على كل ما هو مرتبط بالدين الإسلامي، إن السعي لنشر الثقافة الاسيلامية معناه العودة ببلدنا إلى أصوله وتكوين جيل من حفدة إبن باديس عقيدتهم الدين الإسلامي وسلاحهم حب الوطن والعمل على نموه وازدهاره.

7-8- البحث العلمي

- وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2010 2014مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية [1].

هذا المجال يشهد تأخرا كبيرا في بلدنا مقارنةبباقي بلدان العالم خاصة المتقدم منه بالرغم من توفر بلدنا على إمكانيات بشرية هائلة وعلى طاقات شبابية متعلمة وتملك مستوى علمي ممتاز، وهذا ما أدى بالكثير من أصحاب الشهادات العليا والبياحثين لمغادرة أرض الوطن الى الخارج من أجل الحصول فرصة لتطوير أبحاثهم وأفكارهم، ومن هنا سعت الدولة من خلال هذا المبلغ الضخم لمنح فرصة للباحثين الجزائريين لممارسة أبحاثهم وتطبيق أفكارهم هنا على أرض الوطن وذلك بتوفير مراكز بحث علمي متطورة وتتماشى مع المقاييس في مختلف الجامعات وشتى الاختصاصات ن وتتوفر على الوسائل والإمكانيات المادية اللازمة لنجاح عملية البحث العملي في الجزائر، ويبقى فقط الاستغلال الأمثل من طرف مسيري هذه المراكز العلمية لها هو أفضل سبيل للمضي قدما بالبحث العلمي الجزائري.

[1]- مصراوي منيرة، يوسفي رشيد: مرجع سبق ذكره، ص 155.

جدول(2) الاستفادات المالية حسب كل قطاع

القطاع	الاستفادة بالمليار دينار	الاستفادة مليار دولار	النسبة المئوية %
الطرقات	3100	31	26
النقل	2800	28	24.20
البيئة	500	05	4.32
الإدارة	1800	18	15.56
دعم الاقتصاد	1500	15	12.96
الفلاحة	1000	10	8.64
مؤسسات صغيرة	150	1.5	1.30
مناصب شغل	350	3.5	3.02
بحث علمي	250	2.5	2.16
شؤون دينية	120	1.2	1.03
المجموع	115700	115.7	100

جدول (2): يمثل الاستفادات المالية حسب كل قطاع

المصدر: من إنجاز الباحث

.

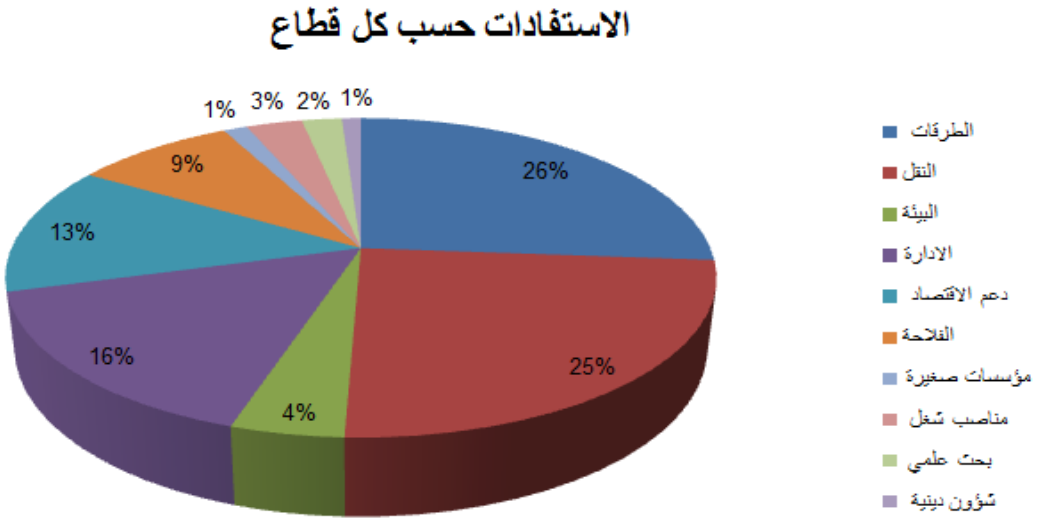

شكل (3): يمثل الاستفادات المالية حسب كل قطاع

المصدر: من إنجاز الباحث

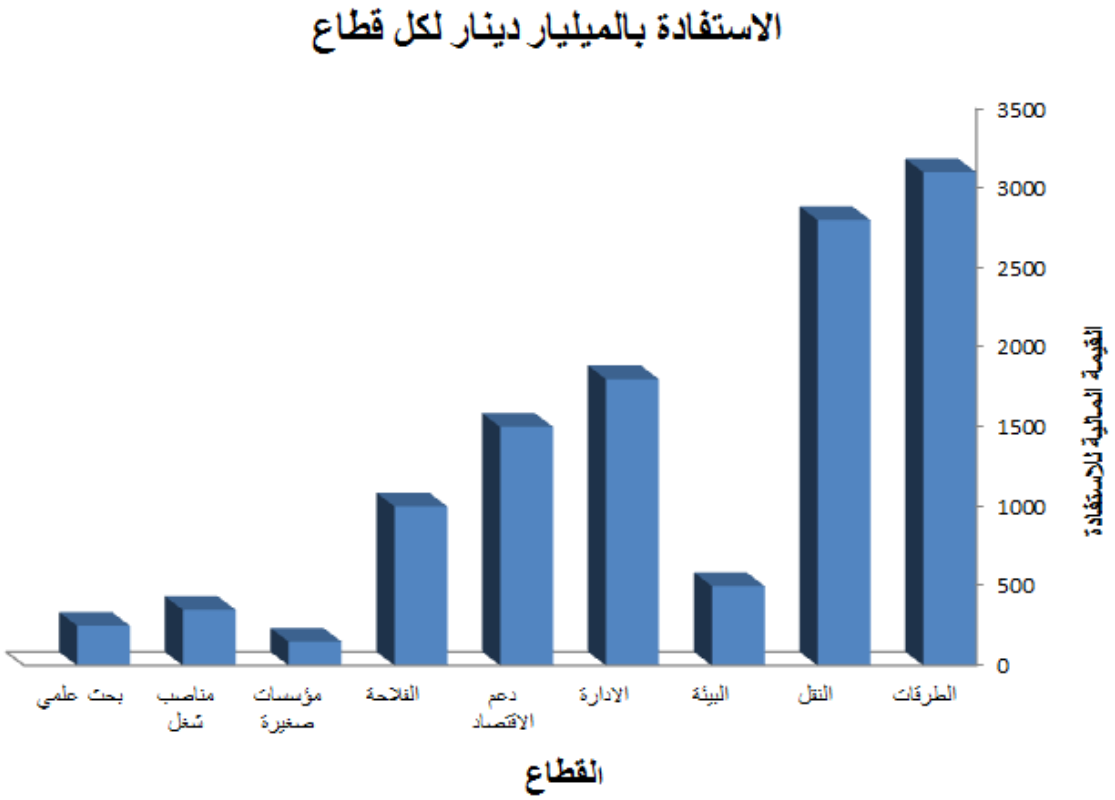

شكل (4): يمثل الاستفادات المالية حسب كل قطاع

المصدر: من إنجاز الباحث

8- خلاصة ما جاء في المخطط الخماسي 2010-2014

- خصصت الجزائر خلال السنوات الخمس من 2010 إلى 2014غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو ان خصصه حتى الان والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شانه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للامة.

هذا المبلغ الكبير جدا ويضاف إليه مبالغ أخرى تم منحها لباقي القطاعات غير المذكورة في هذا التقرير قارب مجموعها حوالي 1000 مليار دولار أي 100.000 مليار د ج وبالسنتيم هو رقم كبير جدا 10 مليون مليار سنتيم، بالفعل هو رقم فلكي لو تم استغلاله حقا في البناء ولتعمير والتطوير والتحديث والتنمية لكانت الجزائر اليوم تتوفر على الأثل على خمس مدن حديثة تنافس حداثة مدينة دبي في الأمارات المتحدة، ولحصلنا على الأقل

على مدينة صناعية تحاكي غوانزهو الصينية أو غيلزنكيرشن الألمانية، ولحصلما على مدن سياحية ننافس بها السياحة في مصر والمغر على الأقل، ولحصلنا على تعليم عالي ينتج ما تنتجه المخابر الأمريكية والروسية، أجل هذا هو رأيي بالتحديد هذه الميزانيات العملاقة الخيالية الخرافية وبعدها تم تدعيمها كلها بميزانيات إضافية وبقي الحال كما هو وربما تغير للأسوأ في بعض القطاعات، إذن من هنا نستخلص أن الأموال وحدها لا تكفي لصناعة المستقبل وتطوير البلدان، بل إن الإخلاص في العمل واتقانه والتفني فيه، وإسناد المسؤوليات لمن يستحقها ومن هو أهل لها، وابعاد الجشعين والسيئين عن المسؤولية هو أول خطوات النجاح، لو اجتمعت كل هذه الأموال مع أشخاص نزهاء همهم هو خدمة وطنهم وليس ملأ جيوبهم لكان لنا ايوم حديث آخر عن بلدنا ولكانت الجزائر حقا الوم كما خطط لها.

–كما يشير ملاحظون اخرون الى ان المبالغ التي ستستثمرها الدولة الجزائرية للبرنامج الخماسي 2010 2014يساوي تقريبا نصف ما قرره الزعماء الاوروبيون منذ اسبوعين من اجل انقاد اليونان من الإفلاس والوقاية من كارثة مالية كبيرة في القارة العجوز

إن هذا الرأي من طرف أهل الاختصاص هو تدعيم لما قلته من قبل، أجل فالمبلغ المخطط للخماسي الثاني 2014/2010 هو مبلغ سيساهم في انقاذ دولة أوروبية وهي اليونان، أجل انقاذ دولة بأكملها وهي اليونان التي عانت من أزمة مالية خانقة، في جميع المجالات والنهوض بها معناه إعادة الحياة الطبيعية لسكانها ولم يأت هذا المبلغ من دولة واحدة بل جاء من مجوعة دول الاتحاد الأوروبي وهذا ما يفسر القيمة الرهيبة لهذا المبلغ.

و اشار الملاحظون الى ان الميزانية الثقيلة التي خصصت لهذه المشاريع المتعددة في مجملها تستلزم "من الجميع الصرامة والمتابعة والمراقبة لضمان نجاح تام لهذا المشروع الكبير الذي ياتي لصالح الجزائريين والجزائريات."[1]

[1]– عبد العزيز بوتفليقة: خطاب موجه للطلبة، جامعة سطيف، أكتوبر 2009.

لقد وصلنا في هذه النقطة الى بيت القصيد كما يقال في اللغة العربية أو الأحرى الى مذبح الفرص والنقاط الأساسية التي كان من الأجدر إتباعها للوصول بالمشاريع أو بالأحرى بأموال المشاريع إلى بر الأمان والتي يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط وهي:

- **الصرامة:** معناه الصرامة في الإنجاز واتخاذ الإجراءات الازمة مع المخالفين للانجاز والراغبين في تعطيل المشاريع، وإبعاد الانتهازيين واللصوص عن أموال الخينة العمومية التي هي في الأصل أموال الشعب، وتولية المسؤولية لكل من هو أهل لها ونيته الواضحة العلنية والداخلية هي خدمة الوطن والعباد والمساهمة في تطور بلدنا.

- **المتابعة:** وهنا يجب أن تكون المتابعة منذ أولى خطوات انجاز أي مشروع إلى آخرها ويجب ان تكن المتابعة دورية ومن طرف أشخاص موثوقين حتى لا يتم تبذير الأموال، يجب أن يكون من يقوم بالمتابعة أشخاص يعملون فعلا من أجل وطنهم ويحترمون بلدهم ولا يكونوا أشخاصا يحترمون جيوبهم بمعنى من يقدم لهم.

– المراقبة: وهي مراقبة السؤولين الكبار عن المشاريع لمؤسسات الإنجاز والأشخاص المكلفين بمتابعة الإنجاز، والمراقبة يجب أن تكون من حين لآخر سواء بطريقة علنية او بطريقة مخفية وبتنظيم زيارات فجائية للمشاريع والمؤسسات من اجل وضع الجميع امام أمر الواقع ومعاقبة المخالفين في شتى المجالات وهذا كله في إطار الحفاظ على المال العام.

وألح رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة مرارا على ضرورة اعطاء دفع قوي للعلاقة بين الجامعة وبيئتها الاقتصادية والاجتماعية واقامة علاقة متينة بين التكوين والشغل.

وعبر رئيس الجمهورية خلال الخطاب الذي ألقاه في نوفمبر الفارط من ولاية سطيف بمناسبة الإفتتاح الرسمي للسنة الجامعية 2009-2010 عن "قناعته الراسخة" بأن الاستثمار في الموارد البشرية وتحسين كفاءاتها ومهاراتها هو الأساس المتين الذي سيمكن البلد من تعزيز قدراته التنافسية في عالم يتغير بوتيرة سريعة ويتجه بإصرار نحو اقتصاد جديد مبني أساسا على المعرفة.

كما جدد الرئيس بوتفليقة عزم الدولة على مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير المنظومة الجامعية والبحثية من أجل "تمكين الجامعة من الاستجابة بكفاءة واقتدار للطلب الاجتماعي على التعليم العالمي والارتقاء بأدائها البيداغوجي والعلمي."

لطالما كان الشباب محورا للعمليات التنموية في جميع دول العلم خاصة المتقدمة منها وخاصة فئة اللبة منهم، ومن خلال هذا الخطاب الذي قدمه السيد الرئيس أمام الطلبة فهو يؤكد سعي الدولة إلى تقديم فرص اكبر للشباب للمساهمة في الاقتصاد الوطني فمقارنة بالمجتمعات الاروبية التي تاني من مشكلة الشيخ ومعدلات أعمار كبيرة لسكانها فنحن فبي الجزائر عبارة عن مجتمع شاب يزخر بالطاقات، ومعظم هؤولاء الشباب متحصلين على البكالوريا وأكثرهم يلتحق لتلقي التكوين في الجامعات والحصول على شهادات عليا، وهذا كله في سبيل ترسيخ معنى اقتصاد المعرفة الذي يكون مبنيا أساسا على العلم والمعرفة والبيحث العلمي، يتماشى مع القفزة الرهيبة للاقتصادات العالمية ن كما أن تدعيم الشباب الباحثين سيجعل القدرة التنافسية لنا في الأسواق العالمية أكبر لأن العالم اليوم أصبح يعتمد مقياس الجودة والحداثة مجتمعين.

ولقد أبان التطور الذي يشهده البلد في جميع المجالات عن حاجة المؤسسات العامة والخاصة إلى كفاءات مهنية تمكنها من اقتحام مجالات الاستثمار في الابتكار وتعزيز قدراته الانتاجية والتنافسية ومن ثمة الحاجة الملحة إلى تنظيم الربط بين الجامعة والمؤسسة بشكل أكثر دقة وفاعلية.

خلاصة الفصل:

ما قمنا بتقديمه في هذا الفصل من معلومان وأرقام خاصة منها المتعلقة بالميزانيات، والأموال المخصصة للتنمية في مختلف القطاعات من خلال برنامج التنمية المعروف بالمخطط الخماسي 2010-2014، يدل على مدى أهمية هذا المخطط لو تم استغلاله فعلا في التنمية وانجاز المشاريع ن ولكن هل تم فعلا استغلاله كذلك ؟

هذا ما سنتعرف عليه من خلال النزول إلى الميدان، في الفصلين المواليين.

الفصـل الرابـع:

الإجراءات المنـهجية للدراسة الميدانية

تمـهيد

1 – التطور التارخي لولاية أم البواقي

2– مجالات الدراسة

3– عينة الدراسة

4– الأساليب المنـهجية (منـهج الدراسة)

5– أدوات جمع البيانات (تقنيات المنـهج الوصفي)

6– تقنيات المنـهج الإحصائي

7– معوقات الدراسة

خلاصة

تمهيد:

حاولنا من خلال الفصول السابقة التطرق إلى أهم الجوانب النظرية المحيطة بموضوع الدراسة، كما قمنا بالاحاطة بالمتغيرات الأساسية وتوضيحها من خلال تقديم معلومات أساسية متعلقة بكل متغير، ها نحن نصل إلى الجانب الميداني من الدراسة.

حيث يعد هذا الفصل بمثابة الفصل الذي وضح المعالم الأساسية للدراسة الميدانية، حيث سنقوم من خلاله بشرح أهم الخطوات الأساسية لهذه الدراسة، وذلك من خلال التعريف بأهم مجالات الدراسة (المجال المكاني والمجال الرماني، والمجال البشري)، العينة البحثية وكيفية اختيارها، المنهج المتبع في هذه الدراسة ونوعها، كما سنوضح للقارئ أهم الوسائل المستخدمة في جمع البيانات (استمارة الاستبيان وكيفية إنشائها، الملاحظة، استمارة المقابلة، السجلات والإحصائيات).

1-1- لمحة تاريخية عن ولاية أم البواقي:

تعتز ولاية أم البواقي بعمق تاريخها الذي يعود إلى 8000 سنة قبل الميلاد، تدل على هذه الحقبة الآثار المكتشفة عبر تراب الولاية ومنها الرماديات والحلوزنيات بمناطق عين الزيتون، سوق نعمان، الضلعة وقصر الصبيحي، عندما إحتل البونيقيون تبسة أصبحت أم البواقي مسلكا مهما في مسار قوافل التجارة كما ربطت علاقات تجارية مع البونيقين، خلال القرن الأول ميلادي شهدت أم البواقي الغزو الروماني على يد تراجان الذي ضمها إلى قطاع تيفاست وتمقاد.

وتحولت إلى مطمورة قمح لأوربا وشيد بها الرومان مدنا مثل سيقوس، وقاديوفالا، كانت تسمى ماكوماداس في العهد الروماني.

في الفترة الممتدة بين 430م و593م احتلها الوندليون الذين قاومهم البربر أشد مقاومة إلى غاية استرجاع حريتهم بعد هذه الفترة شهدت التواجد البيزنطي الذي وضعت له الفتوحات الإسلامية نهاية مع مطلع القرنالسابع ميلادي على يد حسان بن النعمان ثم عقبة بن نافع الفهري قاوم البربر الفاتحين بقيادة الكاهنة ظنا بأنهم غزاة وبعدما أيقنوا الهدف الذي جاء الفاتحين من أجله اعتنقوا الإسلام وتعلموا العربية، توالت على أم البواقي العديد من الخلافات الإسلامية مثل الهلاليين الفاطميين والموحدين.. .

عند دخول العثمانيين إلى الجزائر خلال القرن الخامس عشر، عرفت أم البواقي ركودا وعاش سكانها تحت نظام الأعراش والقبائل ومن أهمها الحراكتة، السقنية والنمامشة، عندما سقطت الجزائر تحت نيران الإحتلال الفرنسي وبعدها سميت بكانروبار نسبة إلى المارشالCANROBERT الذي إتخد من المدينة مقرا له، قاوم سكان أم البواقي ضد هذا

الوجود خاصة لإنتمائها إلى منطقة الأوراس كما شكلت معبرا أساسيا للأسلحة وشهدت العديد من المعارك والثورات إلى غاية الإستقلال[1].

1-2 ولاية ام البواقي بعد الاستقلال

لم تظهر ولاة أم البواقي إلا بعد التقسيم الإداري الثاني للجزائر سنة 1974، ثم قررت السلطة المركزية إعادة تنظيم إقليم الدولة وترتب عنه ارتفاع عدد الولايات من 31 إلى 48 ولاية والبلديات من 671 إلى 1541 [2]، واعتبارا من هذا التاريخ ظهرت ولاية بشكلها الحالي حيث تتكون من 12 دائرة وأكبرها هي دوائر عين البيضاء، عين مليلة، مسكيانة، أم البواقي، وتضم الولاية 29 بلدية.

2 - مجالات الدراسة:

لكي تكون الدراسة واضحة وصحيحة لا بد للباحث الذي قام باجرائها ان يوضح للمطلعين على دراسته أهم الحدود الدراسية التي اعتمد عليها وهي ما يصطلح عليها بمجالات الدراسة، وهذه المجالات المغزى من توضيحها في البحث العلمي هو المعرفة الدقيقة لمختلف الظروف المحيطة بالباحث أثناء إجرائه للدراسة، وعادة ما تكون لأي دراسة سوسيولوجية ثلاث أبعاد أساسية أولها البعد المكاني الذي يوضح المجال المكاني الذي تمت فيه الدراسة الميدانية، البعد أو المجال الزماني وهو الوقت والفترة الزمنية المستغرقة لإجراء الدراسة منذ انطلاقها إلى غاية الانتهاء منها تماما، وكذلك المجال البشري ويقصد به المجتمع الذي تمت الدراسة فيه، وقد تختلف النتائج المتحصل عليها من نفس الدراسة بتغيير أحد المجالات أو كلها.

---

[1]- الموقع الرسمي لمديرية التجارة لولاية أم البواقي يوم 2021/09/15: https: //www.dcwoumelbouaghi.dz/index.php/wilaya/present-wilaya?showall=1&limitstart=

[2]- بسمة عولمي، تقييم الجباية المحلية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، المجلد 2، العدد2، 2008/06/30، ص 304

ويمكننا توضيح ما تم ذكره بالاستدلال بقول الأستاذ: **محمد شفيق***لابد من كل بحث سوسيولوجي من ذكر زمان حدوث الظاهرة حتى يتسنى وصفها وتحليلها وفقا للزمان والمكان الذي توجد فيه وكذا الأفراد الذين يشكلون هذه الظاهرة *.[1]

وسنقوم في ما يلي بتوضيح المجالات الثلاثة لهذه الدراسة:

2-1 المجال المكاني:

ويعني المجال المكاني space dimension الموقع الذي تتم فيه الدراسة، ويعد المجال المكاني البعد الثاني للدراسة بالإضافة إلى البعد الزمني والبعد البشري، ومن الضروري قي كل الأحوال توضيح المجال المكاني للدراسة لأن نتائجها ستعمم على هذا المكان دون غيره[2].

إن البعد المكاني او المجال المكاني لأي دراسة في الحدود الجغرافية او المساحة الجغرافية التي تمت فيها الدراسة وفي دراستنا فقد وقع اختيارنا على ولاية ام البواقي كحيز جغرافي لهذه الدراسة.

تقع ولاية أم البواقي في الجهة الشمالية الشرقية بالجزائر في منطقة الهضاب العليا، انبثقت بموجب التقسيم الإداري لسنة 1974، وهي تبعد عن مدينة الجزائر العاصمة ب 500 كلم وترتفع عن سطح البحر ب 800 م، يحدها من الشمال ولاية قسنطينة ومن الشمال الشرقي ولايتا قالمة وسوق اهراس، ومن الشمال الغربي ولاية ميلة، من الجنوب الغربي ولاية باتنة، ومن الجنوب ولاية خنشلة، ومن الجنوب الشرقي ولاية تبسة، تتربع أم البواقي على مساحة تقدر ب 6178.56 كم2، ويقدر سكانها بحوالي 700 الف نسمة سنة 2020، وسكانها عبارة عن مزيج متناسق من العرب والأمازيغ.

---

[1]- محمد شفيق، البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 202.

[2]- صالح بن عبد الله الديل: مهارات البحث الاجتماعي وتقنياته، دار العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، العربية السعودية، ص 102

تنقسم الولاية إداريا إلى 12 دائرة و29 بلدية.

تم في هذه الدراسة التركيز على مدينة أم البواقي عاصمة الولاية، والتي تعتبر من أكبر دوائر الولاية، وهي تمثل اكثر المدن نشاطا واستفادة من المشاريع التنموية في إطار المخطط الخماسي 2010-2014، والتي يتواجد فيها الكثير من السكان والأشخاص القادمين من جميع أنحاء الولاية، ومن خلال ذلك تم اعتماد العينة العنقودية باختيار مناطق معينة لتوزيع الاستمارات وجمع المعلومات التي تفيدنا في هذه الدراسة.

2-2 المجال الزمني:

ويقصد بالمجال الزمني للدراسة الفترة التي يقضيها الباحث في دراسته منذ اختيار الموضوع الى الانتهاء منه تماما، وهو العنصر المهم جدا والذي يجب ضبطه، النتائج والدراسات لا تبقى ثابتة مع تغير الزمن، فما هو صحيح اليوم، قد تتغير نتائجه في فترات قادمة، خاصة مع تغير العنصر البشري، ويرى الدكتور**صالح بن عبد الله الديل** ان المجال الزماني هو الفترة التي يستغرقها الباحث في جمع المعلومات فقط وقد يكون فترة واحدة متلة أو فترات متقطعة[1]مثلما حدث في دراستنا هذه.

حيث يمكن تقسيم المجال الزمني لدراستنا إلى ما يلي:

- الفترة الممتدة من 1مارس2011إلى 01أكتوبر 2012: كانت الفترة المخصصة للتامل والنظر والتريث من اجل اختيار الموضوع الأنسب للدراسة وقد وقع اختيارنا على موضوع المخطط الخماسي 2010-2014 لما اساله من حبر ذلك الوقت وقد ارتأينا ربطه بالمتغير المهم لنا وهو متغير التنمية الحضرية، كما انه تم اختيار ولاية ام البواقي لاجراء الداسة الميدانية

- الفترة الممتدةمن01 أكتوبر 2012 إلى 2014/12/15تم الشروع في الجانب النظري للدراسة، كما قمنا بالعديد من الزيارات لمدينة أم البواقي والاطلاع على معظم

[1]صالح بن عبد الله الديل: مرج سبق ذكره، ص 104

أحيائها خاصة المعنية بالدراسة، كما قمنا بزيارات لمختلف الجامعات قصد البحث عن المراجع التي تهم دراستنا مثل جامعة قسنطينة وباتنة وأم البواقي وكذلك بسكرة.

- الفترة الممتدة من01 جانفي 2016إلى 01 سبتمبر 2016 كانت فترة إجراء الدراسة الميدانية من خلال الزيارات المتكررة لولاية ام البواقي ودوائرها، والاتصال بأهم رؤساء المصالح الولائية فيها، كذلك توزيع الاستمارات على جميع افراد عينة البحث من أجل جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية.

- الفترة الرابعة: الممتدة من 05 سبتمبر 2016 إلى غاية جوان 2017 وهي فترة تفريغ البيانات المتحصل عليها من مختلف الأدوات المستعملة في جمع البيانات.

- الفترة الخامسة الممتدة من 01 فيفري 2018 إلى سبتمبر 2021 كانت الفترة النهائية لهذه الدراسة والتي تم فيها إنجاز النتائج النهائية للدراسة، وكذلك التعمق أكثر في موضوع البحث ومحاولة اسقاطه اكثر على الواقع، خاصة وأن هذه الفترة هي الفترة التي بيجب أن تظهر فيها النتائج الملموسة في ارض الواقع لمشاريع المخطط الخماسي في ولاية أم البواقي، وتم فيها ايضا مواصلة جمع البيانات المعلقة بالموضوع، من مختلف الهيئات الرسمية للولاية خاصة، كما تم فيها إعداد المقال العلمي الخاص بموضوع الدراسة لكي يتم نشره فيما بعد، كما تم فيها المراجعة النهائية لمختلف المعطيات الواردة في الدراسة ومحاولة التدقيق فيها، من أجل النقليل من عدد الأخطاء الواردة فيها.

2-3 المجال البشري:

ويقصد به مجتمع الدراسة: يعرفه **ثابت عبد الرحمن إدريس** بأنه جميع المفردات التي تمثل الظاهرة موضوع البحث، وتشترك في صفة معينة أو أكثر[1].

[1]- فاروق عقون، كمال بوقرة: الفجوات المنهجية في الدراسات السوسيولوجية، مجلة الإحياء، المجلد 19، العدد 23، ديسمبر 2019، ص 746.

وفي دراستنا تم تحديد العنصر البشري من أجل الدراسة من سكان ولاية أم البواقي وذلك لأنها المنطقة المعنية بالدراسة الميدانية، خاصة وأن سكان مختلف المناطق التابعة للولاية هم الذين تعنيهم عملية التنمية الحضرية والاستفادة من مشاريع المخطط الخماسي، وهم الأدرى بواقعهم الذي يعيشونه، وهم من يمكنهم إفادتنا بالمعلومات الحقيقية حول مدى التقدم في الأشغال، ومدى تطبيقها في أرض الواقع كذلك أن الأهمية التي يوليها الجميع للمخطط الخماسي وخاصة الميزانيات الضخمة التي استفادت منها جميع مناطق الوطن تجعل سكان هذه الولاية يأملون خيرا وينتظرون التغيير المنشود والتطور، وهم من سيجيبوننا هل حدث هذا التغيير فعلا، بالإضافة إلى الاتصال بالمسؤولين عن مختلف القطاعات للحصول على إحصائيات وأرقام وأجوبة تفيد موضوع الدراسة، ولهذا يمكن توضيح العنصر البشري المعني بالتناول في هذه الدراسة وفقا لمايلي:

- العينة القصدية وتتمثل في رؤساء المصالح ومسؤولي الإدارات والمدراء الولائيين الذين تمكننا من الاتصال بهم وإجراء مقابلات معهم وعددهم أربعة.

– العينة العنقودية: وهم سكان الأحياء الكبرى لمدينة أم البواقي وعددهم 220 فردا تم الاتصال بهم وتوزيع الاستبيان عليهم للحصول على الإجابات المتعلقة بتساؤلات الموضوع البحثي.

3- عينة الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نحن نحاول إعطاء تقييم لمدى مساهمة المشاريع التي جاءت في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 في مجال التنمية الحضرية للمدن الجزائرية وذلك باختيار ولاية أم البواقي كنموذج للدراسة.

وجاء هذا الاختيار لعدة اعتبارات منها كون الولاية هي ولاية مجاورة، كما انها ولاية قديمة النشأة نسبيا حيث ظهرت في التقسيم الإداري لسنة 1974، كذلك كون المخطط الخماسي جاء بمشاريع لجميع ولايات الوطن، ومست جميع القطاعات الحيوية للحياة

الاجتماعية، كذلك كون هذه الولاية تحتاج إلى التنمية الحضرية حالها كحال جميع ولايات مناطق الوطن، خاصة هذه الولايات الداخلية التي كانت تعاني في صمت، كون أهم المشاريع التنموية كانت عادة ما تذهب للمدن الكبرى.

والدراسة التي بين أيدينا لم تقتصر فقط على التعرف على رأي المواطنين في عملية التنمية الحضرية التي مست ولايتهم خلال السنوات من 2010 إلى 2014 والسنوات التي تليها، بل سنتعرف كذلك على الرأي الآخر الذي يمثل رأي المسؤولين حول العملية ومحاولة الاستفادة من المعلومات الميدانية ومقارنتها مع أرض الواقع، لذلك نجد في هذه الدراسة عينيتين وهما:

3-1 المجتمع الأول: يتمثل في رؤساء المصالح والمدراء التنفيذيين الولائيين الذين تمكننا من الاتصال وبهم، وإجراء مقابلات معهم، وهذه العينة هي عينة قصديه.

3-2 المجتمع الثاني: وهم سكان المدينة والأفراد الذين تم تزويدهم باستمارة الاستبيان من اجل الحصول على الإجابات التي تخدم الموضوع.

وقدا اتبعنا ما يلي:

بالنسبة للعينة الأولى: تم الاتصال بمعظم المدراء الولائيين لجميع القطاعات، كونهم هم من يملكون المعلومات الدقيقة حول مدى الاستفادة من المشاريع التقدم القطاع التابع لإدارتهم، والمشاريع التي تم الانتهاء منها وتسليمها، وعدد المشاريع، وهل هذه المشاريع تغطي النقائص التي يعانيها القطاع أم لا، حاولنا بالفعل الاتصال بأكبر عدد ممكن من المسؤولين، لكن التجاوب مع العملية كان محدودا، وذلك لعدم رغبة البعض منهم المشاركة معنا، والسماح لنا بإجراء المقابلات معهم.

وبالنسبة للعينة الثانية قمنا باختيار عينة عنقودية منتظمة، حيث قمنا باختيار أهم الأحياء الكبرى وهي: حي ماكوماداس باعتباره حيا جديدا، حي المحطة لأنه من أكثر أحياء المدينة نشاطا وحيوية ويتوفر على العديد من الإدارات، حي المستقبل وهو من أعرق الأحياء

السكنية أكبرها ولديه قيمة رمزية كبيرة جدا لدى سكانه بصفة خاصة وسكان المدينة عامة، وحي مصطفى بن بولعيد وهو حي سكني بامتياز ويحتوي ما يزيد عن 1500 شقة سكنية بالاضافة الى مجموعة من المحلات، كما اخترنا كذلك أكثر مناطق المدينة من حيث النشاط التجاري وهو حي 20 أوت لتوزيع استمارة الاستبيان، ويمكن توضيح أهم المناطق التي قمنا فيها بالدراسة الميدانية فيما يلي :

- **جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي:** لأن الجامعة هي ملتقى لجميع أفراد المجتمع، ونجد فيها أساتذة، وطلبة وعمال، كما أنها تجمع سكان الولاية من مختلف الدوائر والبلديات التابعة لها.

- **وسط مدينة ام البواقي نقصد هنا حي 20 أوت** :لأنها المنطقة أكثر حيوية في المدينة وفيها يجتمع معظم سكان الولاية، خاصة ممن يقضون حوائجهم خاصة الإدارية وكذلك التسوق.

- **حي ماكوماداس:** لأنه يعتبر الحي الجديد في المدينة، وقد تم توزيع سكناته في إطار المخطط الخماسي 2010-2014.

- **حي المستقبل** : باعتباره من أكبر أحياء المدينة وأعرقها، ولديه مكانة خاصة لدى جميع سكان المدينة .

- **حي مصطفى بن بولعيد:** لأنه من الاحياء التي تعاني من مشكلات التهيئة الحضرية في مدينة ام البواقي، بالرغم من أنه من أكبر التجمعات السكنية في المدينة.

- **حي المحطة القديمة:** باعتبارها من أقدم أحياء المدينة، والقلب النابض للمدينة وو يتميز بنشاط كبير وحيوية، ونظرا لقربه من مختلف الإدارات وموقعه في وسط المدينة القديمة، والزائر أو الساكن في مدينة أم البواقي لا بد له من المرور بهذا الحي يوميا تقريبا .

ملاحظة: يجدر بنا أن نذكر أن معظم أفراد عينة البحث هم أعضاء سابقين أو حاليين في لجان الأحياء وبعض جمعيات المجتمع المدني، بالإضافة إلى بعض أصحاب المحلات التجارية في هذه الاحياء .

4 – منهـج الدراسـة

تعتمد جميع الدراسات الاجتماعية على مناهج بحثية مختلفة، حيث يمكن ان تعتمد الباحث في الجمال السوسيولوجي على منهج واحد في دراسته، كما يمكنه الاعتماد على أكثر من منهج فيها، وذلك بحسب نوعية البحث، وفعالية المناهج في الدراسة، ونحن في دراستنا هذه اعتمدنا مجموعة من المناهج يمكن تلخيصها فيما يلي:

4-1 – المنهج الوصفي:

والذي يمكن تعريفه على أنه: المنهج الذي يستخدم في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر الاجتماعية من حيث خصائصها، وأشكالها وعلاقاتها والعوامل المؤثرة في ذلك، كما انه في كثير من الأحيان يشمل التنبؤ لمستقبلها، اما هدفه الأساسي فهو فهم الحاضر لتوجيه المستقبل[1].

وقد كانت طريقة استخدامنا لهذا المنهج من خلال تتبعنا لخطواته (تذك فيما بعد) حيث تم رصد الكلام الكثير حول المخطط الخماسي 2010-2014 في جميع وسائل الإعلام، وكذلك في المؤسسات الإدارية، كما أن الساحة الاجتماعية شهدت حركية كبيرة في ذلك الوقت، الفترة التي تم فيها اختيار موضوع الأطروحة، بظهور الكثير والكثير من المشاريع التنموية في جميع مناطق الوطن وفي جميع القطاعات، خاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء والإسكان، كما لاحظنا اهتمام متزايد من طرف المواطنين وكثرة حديثهم عن هذه المشاريع التنموية التي تخدم قطاع التنمية الحضرية بجميع جوانبه.

[1]– إسماعيل سيبوكر، نجلاء نجاحي، أهمية المنهج الوصفي للبحث في العوم الإنسانية، مجلة مقاليد، العدد 16، جوان2019، ص 46.

وهذا ما حرك لدينا الرغبة في البحث في هذا المجال.

بالإضافة إلى الملاحظة استخدمنا دليل مقابلة موجه للمسؤولين عن مختلف القطاعات في ولاية أم البواقي.

واستخدمنا أيضا استمارة استبيان موجهة لساكني الولاية ممن تعاونوا معنا في انجاز هذا البحث العلمي.

وفيما يلي تلخيص لخطوات المنهج الوصفي في دراستنا:

*- الإحاطة النظرية بموضوع الدراسة من خلال جمع التراث النظري الذي يخدم هذا الموضوع.

* - صياغة الإشكالية والأسئلة الفرعية وفرضيات الدراسة.

* - اختيار المجال البشري والمكاني للدراسة وعينة البحث.

*- اعتماد أدوات جمع البيانات المنهجية من ملاحظة، مقابلة والاستبيان.

*- تحليل البيانات المتحصل ليها وتفسيرها واستخلاص نتائج الدراسة، وفقا للدراسات السابقة والمداخل النظرية.

4-2 المنهج الإحصائي:

ويعتبر المنهج الإحصائي من بين الأساليب الكمية التي تعتمد عليها البيانات الكمية في تحليلاتها والوصول إلى نتائج، ولذلك كان لا بد من الاعتماد على المنهج الإحصائي حتى تسير الدراسة العلمية، بالشكل الصحيح وبوتيرة دقيقة، ومن أجل الحصول على نتائج دقيقة ومكتملة التحليل، من الجانب الكيفي والجانب الكمي[1].

وهذا ما يبين أهمية استخدام المنهج الإحصائي في هذه الدراسة.

[1]- ماجد محمد الخياط، أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص ص 135-136.

وقد قمنا باستخدامه في مختلف مراحل البحث، وذلك من خلال استخدامه في الحصول على مختلف الإحصائيات الخاصة بالمخطط الخماسي 2010-2014، كذلك إحصاء أفراد العينة، وطبعا تم استخدامه في الإحصائيات الخاصة بالجداول المتحصل عليها من خلال استرجاع استمارات الاستبيان الموزعة على مجتمع البحث.

اعتمدنا في المنهج الإحصائي في:

- **حساب النسب المئوية:**

وذلك لانجاز الجداول التي قمنا فيها بعرض البيانات واستخراج النسب المئوية فيها وذلك باستخدام القاعدة الثلاثية:

100 ← الأصلي العدد

س % ← الأصلي للعدد الممثل العدد

$$\text{وعليه س} = \frac{\text{العدد الممثل للعدد الأصلي}}{\text{العدد الأصلي}} \times 100$$

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{عدد التكرارات}}{\text{عدد المفردات الإجمالي}} \times 100$$

وهذه العملية تساعد على فهم البيانات المتحصل عليها أكثر ن وتسهل عملية التحليل والتفسير للباحث ن وتسهل ليه التعرف على النسب الغالبة من الآراء التي تساعده على استخلاص نتائج دراسته ومدي صحة أو خطا فرضياته، وهذه العملية تساعدنا على استنتاج مدى صحة فرضياتنا وقربها من الواقع من عدمه.

- **التوزيع التكراري (التكرارات):**

وهو العدد الذي تتكرر فيه إجابة معينة من طرف المبحوثين مقارنة بعددهم الكلي.

ويمكن توضيحه أكثر من خلال إعطاء مثال، في حالة وجود خيارين للإجابة على السؤال في الاستبيان، وهما خيار نعم وخيار لا ن وجدنا ان من اختار نعم عددهم 80، من اختاروا لا عددهم 20، في الجدول نضع العدد 80 أمام نعم و20 أمام لا.

5- أدوات جمع البيانات (وسائل):

لا تختلف البحوث السوسيولوجية كثيرا عن باقي أنواع البحوث العلمية في المناهج وأدوات جمع البيانات، وتتعدد هذه الأدوات وتختلف من بحث لآخر، لكن هناك أدوات لا يمكن للباحث التخلي عنها في جمع البيانات المتعلقة بموضوع بحثه، وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على ما يلي:

5-1- الملاحظــة:

تعني الملاحظة إدارك الباحث وتتبعه لبعد أوأكثر من أبعاد ظاهرة ما يرى ضرورة بحثها بغية الوصول إلى نتائج معينة، وعلى ذلك غالبا ما تكون هي الخطوة الأولى التي قد يبدأ بها الباحث بحثه، ومن ثم يستمر في متابعة تطورات الظاهرة أو القضية أوالمشكلة موضوع البحث.لذا قد تكون الملاحظة عفوية وتلقائية بظاهرة أو قضية أومشكلة ما تثير انتباه واهتمام بسيط من قبل الباحث ثم تتطور لتتحول إلى ملاحظة علمية منظمة [1].

فقد اعتمدنا في هذا البحث على:

5-1-1- الملاحظة الأولية لمجتمع البحث:

حيث تم في هذه المرحلة التعرف على مجتمع البحث، الملاحظة الدقيقة للمجال المكاني للدراسي، والعوامل المحيطة به، كما لاحظنا تواجد المتغيرين الخاصين بهذه الدراسة

[1]- فاطمة الزهرة حوتية، عفيفة حوتية، تقنيات أدوات البحث العلمي في جمع البيانات، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص، جامعة الجلفة، 13 نوفمبر 2019، ص 165

في المجال المكاني للدراسي وهما مشاريع المخطط الخماسي وكذلك التركيز على التنمية الحضرية.

5-1-2 الملاحظة الموجهة:

وفي هذا النوع من الملاحظة قمنا بزيارات ميدانية لمختلف دوائر ولاية أم البواقي والاطلاع على بعض المشاريع التنموية هناك التي جاءت في إطار المخطط الخماسي 2014/2010، نذكر على سبيل الذكر لا الحصر الأشغال على مستوى طريق الموت كما يسمى الرابط بين مسكيانة وعين البيضاء، أشغال الطريق المزدوج الرابط بين ام البواقي المدينة وعين مليلة مرورا بعين فكرون وعين كرشة، بعض المشاريع السكنية خاصة في مدينة ام البواقي وعين البيضاء.

كما قمنا كذلك بزيارات ميدانية لمختلف المديريات الولائية كمديرية الصحة ن ومديرية الأشغال العمومية ن وغيرها.. .

5-2 المقابلة:

تعرف المقابلة على أنها استبيان منطوق[1] ومعناه أسئلة تخص موضوع البحث يطرحها الباحث ويجيب عليها المبحوث في نفس الوقت.

كما تعرف أيضا: على أنها وسيلة تقوم على حوار لفظي شفهي بين الباحث والمبحوث وهذا الحوار يكون منظما ومزودا بإجراءات ودليل عمل مبدئي لإجراء المقابلة يتضمن نقاط عمل محددة، تقود عملية إجراء المقابلة[2].

وهذا التعريف يعطينا أهم شروط المقابلة وهي أن تكون تخدم موضوع الدراسة ، وتبحث عن الإجابة على تساؤلات خاصة بهذا الموضوع.

---

[1]- غربي صباح، المقابلة كأداة من أدوات جمع البيانات، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1 المجلد 1، جامعة الاغواط 2007/01/01، ص 201

[2]- غربي صباح، المرجع السابق، ص 201.

5-2-1- بناء دليل المقابلة:

تم بناء دليل المقابلة الخاص بالدراسة التي بين أيدينا اعتمادا على اعتبارات مهمة، بناء دليل المقابلة الخاص بنا من خلال أهمية القطاعات التي تم الاتصال بمسؤوليها الولائيين وسمحوا لنا باجراء مقابلات معهم، وقد ركزنا في بنائنا لدليل المقابلة اعتماد أسئلة تتدرج ضمن المحاور المهمة لنا كباحثين في هذا المجال كما حاولنا تقليل عدد الأسئلة حتى يتسنى للمسؤولين الإجابة عليها دون الشعور بحرج ودون دخولنا في مسالة أخذ الكثير من الوقت خاصة وان المقابلة تمت في المكاتب التي يعمل فيها هؤولاء المسؤولين وهم لديهم ارتباطات أخرى، وقد ركزنا على المحاور التالية:

المحور الأول: أهم النقائص التي يعاني منها القطاع

المحور الثاني: مدى استفادة كل قطاع من المشاريع في إطار المخطط الخماسي 2014/2010

المحور الثالث: مدى التقدم في الأشغال، والنجاح فيها.

5-3- الاستبيان (استمارة البحث)

الاستبيان يتضمن عددا من الأسئلة تتصل باستطلاع الرأي أو بخصائص أي ظاهرة متعلقة بنشاط اجتماعي أو اقتصادي او ثقافي ومن مجموع الإجابات على الأسئلة نحصل على المعطيات الإحصائية التي نحن بصدد جمعها.[1]

ونظرا لأهمية الاستبيان في دراستنا كوسيلة لجمع البيانات، فقد قمنا بإعداد استمارة الاستبيان بناءا على المعطيات، وقمنا بعرضها على محكمين من أساتذة الكلية، وبعد التحكيم وصلنا للشكل النهائي للاستبيان.

[1]- فاطمة الزهرة حوتية، عفيفة حوتية: مرجع سبق ذكره، ص 171.

5-3-1 بناء الاستمارة (الاستبيان):

بعد التحكيم تم إنشاء الاستبيان في شكله النهائي والذي يتضمن 34 سؤالا موزعة كما على أربع محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** يتضمن المعلومات والبيانات الشخصية للمبحوثين وفيه 04 أسئلة.
- **المحور الثاني:** يتضمن 08 أسئلة وتتعلق هذه الأسئلة ب: مدى استفادة قطاع السكن في الولاية من المخطط الخماسي 2014/2010
- **المحور الثالث:** جاءت فيه 11 سؤالا تتعلق بمدى استفادة قطاع التهيئة الحضرية من مشاريع أثناء فترة المخطط الخماسي 2014/2010.
- **المحور الرابع::** تطرقنا فيه إلى وجهة نظر المواطن للمخطط الخماسي 2014/2010، وقد تضمن 11 سؤالا.

للاطلاع على الاستمارة (الاستبيان) توجد نسخة في الملاحق.

5-4 الوثائق والسجلات الرسمية:

تعتبر الوثائق والسجلات أداة بحثية معززة للمعلومات ويستفيد منها أي باحث وهو بحاجة لها، وقد استخدمنا البعض منها في دراستنا مثل الجريدة الرسمية، ونص الخطاب الكامل لرئيس الجمهورية، الذي جاء فيه الإعلان عن الانطلاق الرسمي في تجسيد مشاريع المخطط الخماسي 2014/2010، بالإضافة لبعض الوثائق الأخرى التي تحصلنا عليها.

5-5 التقارير والإحصائيات الرسمية:

و هي مجموعة المعلمات الرسمية الواردة من المؤسسات والإدارات التي قمنا بزيارتها في إطار هذه الدراسة، والتي تدعم البحث.

5-5-1 التسجيلات الإذاعية:

وهي عبارة عن الحصول على تسجيل كلي لأربع حصص من **حصة انشغالات** التي تبث على أمواج إذاعة أم البواقي الجهوية والتي تعنى بانشغالات المواطنين، والحصص التي تم الحصول عليها تهتم بالتنمية الحضرية لمختلف مناطق الولاية، واستضافت مسؤولين رفيعي المستوى في الولاية، وتبث على المباشر، ويفتح فيها الخط الهاتفي لاستقبال مشاركات المواطنين على المباشر ن وطرح انشغالاتهم على المسؤولين، والذين يجيبون هم بدورهم على المباشر، ويردون على انشغالات المواطنين.

6- معوقات الدراسة:

هذه الدراسة التي بين أيدينا حالها كحال أي دراسة اجتماعية أخرى، حيث وجدنا تسهيلات في الكثير من المجالات الخاصة بها ن ووجدنا الكثير من يد العون فيها، غير أن هذا لا يمنع وجود صعوبات ساهمت في عرقلة إجرائها وإنهائها في الوقت المناسب.

ويمكن تلخيص جملة الصعوبات التي اعترضننا فيما يلي:

- عدم رغبة بعض المسؤولين الولائيين في مقابلتنا وتقديم حصيلة لنا حول موضوع الدراسة في قطاعهم

– صعوبة الوصول إلى بعض الإدارات رغم حيازتنا لوثائق تثبت أننا في إ طار البحث العلمي. (وثيقة تسهيل مهمة)

- صعوبة إقناع بعض المواطنين في الإجابة على الاستبيان ورفضهم للفكرة مما ساهم في طول مدة البحث.

- صعوبة استرجاع استمارات الاستبيان من المبحوثين، وعدم استرجاعها كلها، حيث تم توزيع 230 استمارة استبيان استرجع منها فقط 200.

خلاصة الفصل:

تعتبر الإجراءات الميدانية من أهم الخطوات لنجاح أي بحث اجتماعي، ومقياسا مهما لمصداقيته، وبعد عرضنا لأهم الإجراءات الميدانية التي اعتمدنا عليها في دراستنا، وبالرغم من الصعوبات التي واجهتنا في إجراء هذه الدراسة، إلا أننا قد تمكننا من تجاوزها، لنمر في الفصل القادم إلى عملية تحليل البيانات ومن ثم استخلاص النتائج المتعلقة بالدراسة.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واستخلاص النتائج

تمهيد

1 – تحليل وتفسير البيانات الواردة من الاستبيان

2- تحليل وتفسير البيانات الواردة من المقابلات مع المسؤولين

3- مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة

4- مناقشة النتائج في ضوء الاتجاهات المفسرة للتنمية الحضرية

5- النتائج العامة للدراسة.

خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد التعرف على الإجراءات الميدانية وضبطها وبعد نزول الباحث للميدان يقوم بجمع البيانات المتعلقة بدراسته، وهنا يحين وقت تفريغ جميع بيانات الدراسة الميدانية، وذلك يتم من خلال اعتماد العناصر التالية:

تحليل البيانات الواردة من خلال الاستمارات المقدمة للمواطنين

تحليل البيانات الواردة من لال المقابلات مع المسؤولين.

وبعد الانتهاء من عملية التحليل سنقوم بمناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة وذلك من خلال:

مناقشة النتائج في ضوء كل فرضية على حدا

مناقشة النتائج في ضوء الاتجاهات المفسرة للتنمية الحضرية

إعطاء النتائج العامة للدراسة في شكل توصيات.

1 – تحليل البيانات الواردة من خلال الاستمارات المقدمة للمواطنين

المحور الأول: البيانات الشخصية

1- السن

الفئات	التكرار	النسبة
اقل من 25 سنة	15	%7.5
(25 – 35)	102	%51
(35 – 45)	73	%36.5
اكبر من 45 سنة	10	%5
المجموع	200	%100

جدول (3): يمثل الفئات العمرية للمبحوثين

المصدر: من إنجاز الباحث

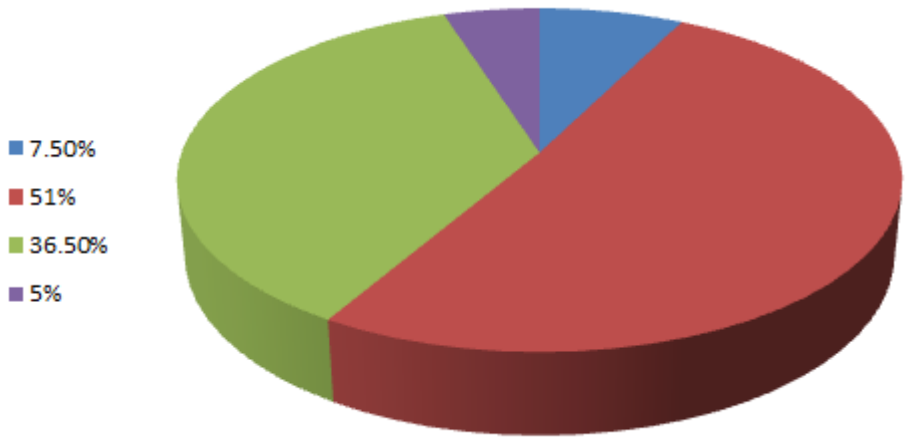

شكل (5): يمثل الفئات العمرية للمبحوثين

المصدر: من إنجاز الباحث

الجدول السابق والذي يبين لنا الفئات العمرية لأفراد مجتمع البحث، وعند النظر إليه ومن الوهلة الأولى نلاحظ أنه يحتوي أربع فئات عمرية، وهذا دليل على التنوع والتوزيع في مجتمع البحث، هذا التنوع الذي بالتاكيد سيصاحبه تنوع في التوجهات والاحكام والإجابات

على الأسئلة والمحاور المتواجدة في استمارة الإستبيان، لأننا سنتعرف على آراء من أجيال مختلفة نظرا للفروقات بين اعمار الاشخاص، حيث يصل الفرق بين افراد الفئات فيما بينها إلى 20 سنة (بين شخص من الفئة الاولى والفئة الرابعة)، مما يعني وجود اختلافات في نمط التفكير والنظرة إلى الحياة شكلتها مختلف التجارب التي يعيشها الأفراد، وفرقا في الطموحات بين شباب قادم إلى الحياة بقوة متأملا الحصول على العيش السعيد ورؤية مدينته من بين الأفضل وأشخاص يملكون من الخبرة والتجارب ما يمكلون ويعرفون الكثير عن مدينتهم،، عند القراءة الأولية للنسب المتحصل عليها في هذا الجدول فإننا نجد أن أكبر نسبة هي للفئة الثانية (25-35 سنة) إذ بلغت 51% أي أكثر بقليل من النصف، وهي الفئة التي جاء من أجلها وركز عليها المخطط الخماسي (2010-2014)، فئة الشباب القادم بقوة إلى الحياة الشباب الذي يحتاج للسكن والعمل والعيش في مدينة تتوفر على مختلف المرافق المتطورة، مدينة لا يعاني فيها من المشكلات الحضرية، تحتوي على مساكن راقية وأحياء منظمة، ومن هنا فإن آراء أفراد هذه الفئة مهمة جدا لنا في عملية التحليل والحصول على نتائج للدراسة، بالإضافة إلى هذه الفئة نجد أن ثاني اكبر نسبة هي نسبة الاكثر خبرة وهي فئة الأشخاص بين 35-45 سنة، وهي فئة الأشخاص الذين عايشوا المخطط الذي سبق، ويستطيعون إفادتنا بالمقارنات بين المخططين من خلال آرائهم، كذلك تميزت هذه الدراسة ومجتمع البحث الخاص بنا بظهور فئة الأشخاص أكبر من 45 سنة بنسبة بلغت 5% وارائهم بالتاكيد مهمة جدا لنا لأنهم الأكثر خبرة في مجتمع البحث وبالتالي فهم سيساعدوننا على توضيح الرؤية اكثر خاصة من خلال معرفتهم للمدينة منذ مدة طويلة، فهم عايشوا مختلف التغيرات التي طرأت عليها من الجانب الحضري.

2- المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
متوسط	8	%4
ثانوي	90	%45
جامعي	112	%46
المجموع	200	%100

جدول (4): يمثل المستوى التعليمي للمبحوثين

المصدر: من إنجاز الباحث.

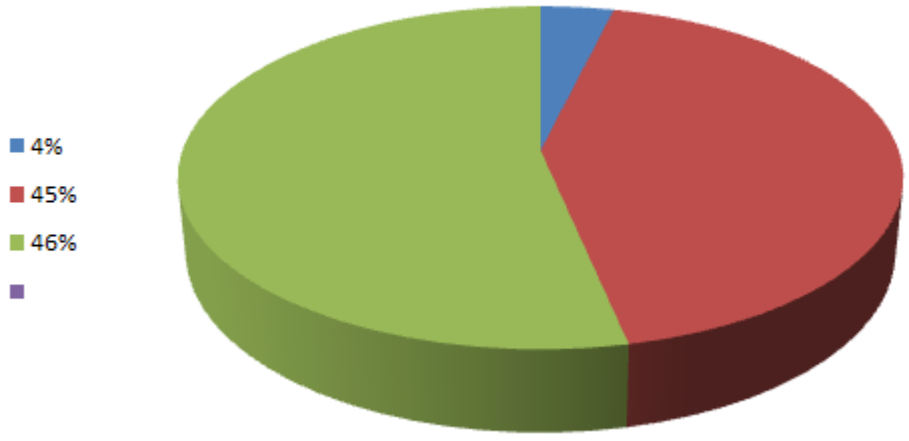

شكل (6): يمثل المستوى التعليمي للمبحوثين

المصدر: من إنجاز الباحث.

إن النظر لهذا الجدول الذي يبرز لنا المستوى التعليمي لافراد مجتمع البحث تجعلنا نلاحظ أن نسبة 96% من أفراد العينة هم مستواهم التعليمي جيد سواءا كان ثانوي أو جامعي خاصة بالنظر إلى توزيع الافراد على الأعمار، وهذا ما يعطينا انطباعا بسهولة فهم المبحوثين لأسئلة الاستبيان، وتمكنهم من الإجابة عليها بسهولة وثقة ،وكذلك يمتلكون قدرة على التحليل والتنبؤ وفقط 04% من أفراد العينة هم من مستوى التعليمي المتوسط ومعظمهم من اصحاب الاعمار التي تفوق 45 سنة اي انهم ذو مستوى تعليمي جيد مقارنة باقرانهم

في ذلك الوقت، إذن فالمستوى التعليمي للمبحوثين يخدم البحث وهو مناسب لمثل هذه الدراسات، كما أن ما يمكن قراءته أيضا من الجدول هو أن أفراد العينة يملكون مستوى ثقافي يمكنهم من التحليل والاستنتاج ن ويسمح لهم بمتابعة الاحداث والأشياء المهمة التي تحصل من حولهم ن خاصة إذا كانت بمقدار أهمية المخطط الخماسي 2010-2014، خاصة في ما ستعلق بالشق التنموي لمدينتهم.

الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
بطال	16	%8
موظف	130	%65
اعمال حرة	54	%27
المجموع	200	%100

جدول (5): يمثل وظيفة للمبحوثين

المصدر: من إنجاز الباحث.

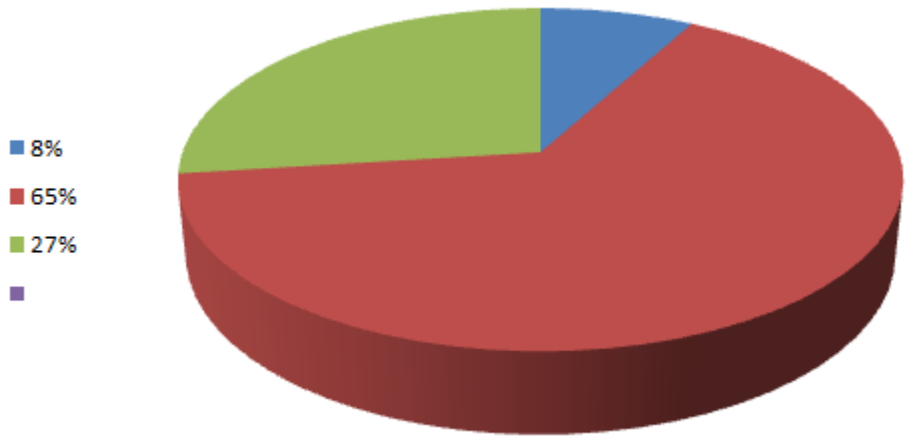

شكل (7): يمثل وظيفة للمبحوثين

المصدر: من إنجاز الباحث.

إن النظر للجدول الذي يوضح وظيفة أفراد العينة يعطينا فقط نسبة 8% من البطالين ومعظمهم من ينتمي إلى الفئة العمرية للأشخاص أقل من 25 سنة فهم إما لم مازالوا يدرسون، أو لم يتحصلوا على وظيفة بعد، 27% من فئة الاعمال الحرة خاصة في مجال التجارة كون مدينة أم البواقي أصبحت تشهد حيوية كبيرة في هذا المجال، لأنها فيها الكثير من الإدارات والمؤسسات الكبرى، والكثير من الزائرين من مختلف المدن الكبير للتسوق واستخراج الوثائق، وأكبر فئة وبنسبة 65 % هي فئة الموظفين الذين يملكون مستوى تعليمي وثقافي جيد يساعدوننا بإجاباتهم المستوحاة من الواقع اليومي الذي يعيشونه.

3- مدة السكن في الولاية

سنوات العيش في الولاية	التكرار	النسبة
اقل من 5 سنوات	25	%12.5
5 الى 10 سنوات	45	%22.5
اكبر من 10 سنوات	130	%65
المجموع	200	%100

جدول (6): يمثل مدة السكن في الولاية

المصدر: من إنجاز الباحث.

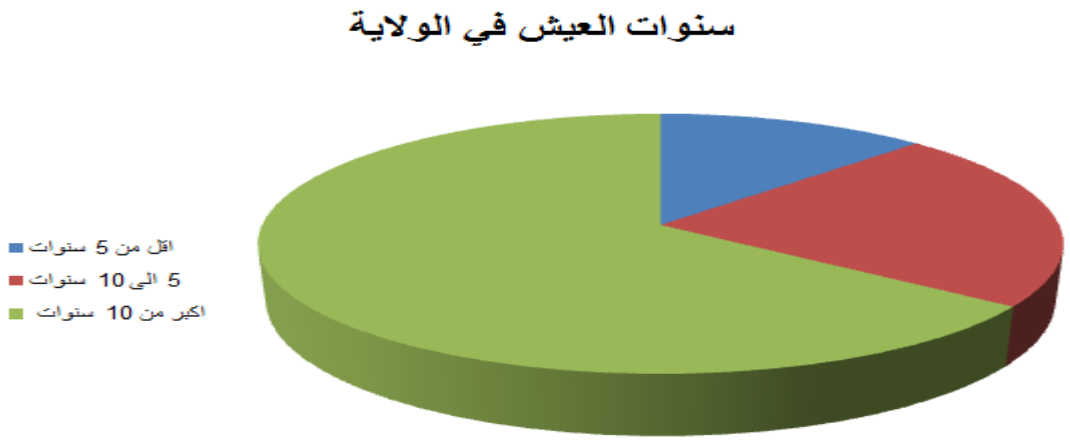

شكل (8): يمثل مدة السكن في الولاية

المصدر: من إنجاز الباحث.

بالنسبة لمدة السكن في المدينة فاعن 12.50% من افراد العينة جاءوا للمدينة خلال 5 سنوات الاخيرة وهي السنوات الخاصة بالمخطط الخماسي واراءهم ستعطينا الفرق الذي طرأ على المدينة منذ قدومهم اليها وهل تحسنت ام بقيت كما كانت ام زادت سوءا، والبقية بنسبة 87.50% اكبر من 10 سنوات اي انهم عاشوا في المدينة قبل استفادتها من برامج المخطط الخماسي وبالتالي هم على دراية تامة باحوال مدينتهم قبل المخطط الخماسي (2010-2014) وما هي اهم الانجازات والتغيرات ؟ وهل هذه التغيرات ستقوم بتحسين صورة المدينة ام لا ؟ وهل تطورت مدينتهم فعلا ؟ وهذا ما سنعرفه من خلال المحاور القائمة للاستمارة.

المحور الثاني: بيانات متعلقة بمدى استفادة قطاع السكن.

1- استفادة المدينة من مشاريع في قطاع السكن

	التكرار	النسبة
نعم	163	%81.5
لا	37	%18.5
المجموع	200	%100

2- جدول (7): استفادة المدينة من مشاريع في قطاع السكن

المصدر: من إنجاز الباحث.

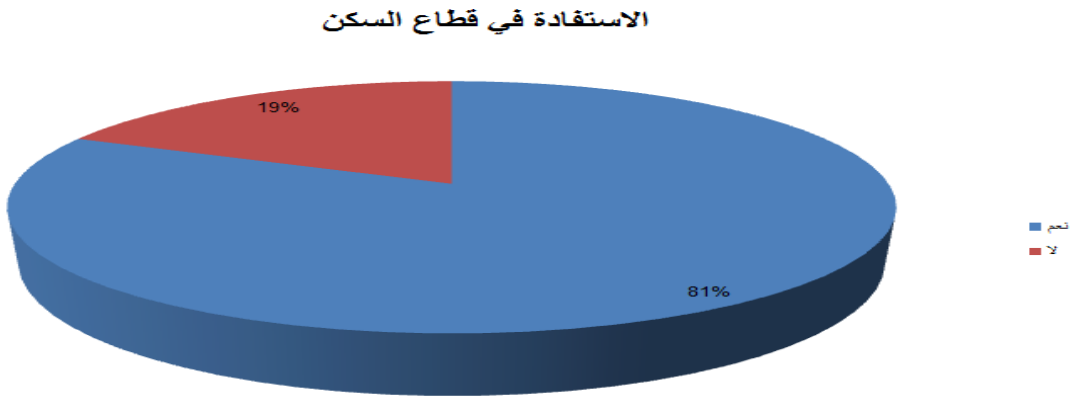

شكل (9): يمثل الاستفادة في قطاع السكن

المصدر: من إنجاز الباحث.

هذا الجدول يعطينا رأي افراد الغينة في مدى استفادت المدينة من قطاع السكن اذ ان فقط 18.50% من افراد العينة يرون بان المدينة لم تستفد من قطاع السكن في اطار المخطط الخماسي وهم ربما ممن لم يستفيدوا كاشخاص من سكنات خلال هذه الفترة وبالتالي فعدم استفادتهم كاشخاص جعلهم يرون المدينة ككل لم تستفد، اما النسبة الاكبر وهي 81.50% اقروا بأن المدينة استفادت من قطاع السكن وهذا امر واضح للعيان وللعام والخاص من سكان المدينة ومن هم معتادون على زيارتها قبل 2010 وبعد 2010 بأحياء وأقطاب سكنية كبرى خلال هذه الفترة وهذا ما سنقوم بتدعيمه بالاحصائيات فيما بعد ومن هنا فاءن المخطط الخماسي بالفعل ساهم في تطوير قطاع السكن والعمران في المدينة والولاية ككل بل ان هذا القطاع كان اولوية للمخطط الخماسي ليس فقط على مستوى ولاية ام البواقي بل على المستوى الوطني ككل.

3- مساهمة هذه المشاريع في حل ازمة السكن

	التكرار	النسبة
نعم	42	%21
لا	158	%79
المجموع	200	%100

جدول (8): يمثل مساهمة المشاريع في حل أزمة السكن

المصدر: من إنجاز الباحث.

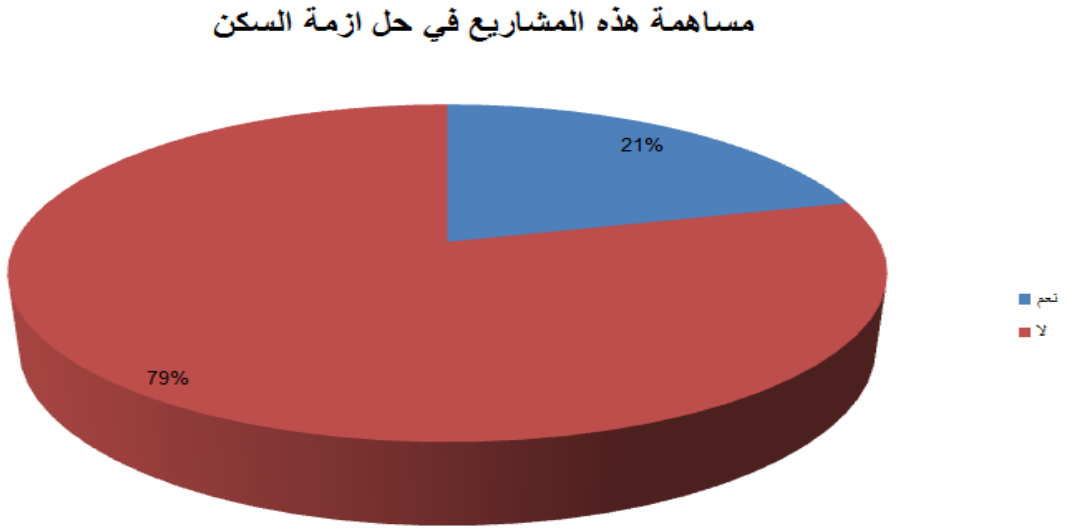

شكل (10): يمثل مساهمة المشاريع في حل أزمة السكن

المصدر: من إنجاز الباحث.

ان ملاحظة هذا الجدول الذي بين ايدينا الذي يضع نظره على مساهمة مشاريع المخطط الخماسي في حل ازمة السكن فنجد فقط نسبة 21% من افراد العينة راو بان هذه المشاريع ساهمت في حل ازمت السكن وهم ربما مستفدين اما 79% رأو بأن الازمة لم تحل لان الطلبات على السكن والمشاكل لا تزال كثيرة وفي كل مرة تكون قوائم للاستفادة من السكن تطهر الفوضى والطعون وهذا دليل على استمرار هذه الازمة.

وفي سؤال حول سبب عدم تمكن المشاريع من حل ازمة السكن فمعظم الاجابات جاءت بأن المستفدين كثر ويكونون غير أهل للأستفادة (مشكلة المحسوبية والمعريفة).

- النزوح الريفي نحو المدن مما يساهم في ظهور فئات جديدة في كل مرة

4- تناسب السكنات مع التطور التكنولوجي والمعماري

	التكرار	النسبة
نعم	66	%33.33
لا	134	%66.67
المجموع	200	100

جدول (9): يمثل تناسب السكنات مع التطور العمراني والتكنولوجي

المصدر: من إنجاز الباحث.

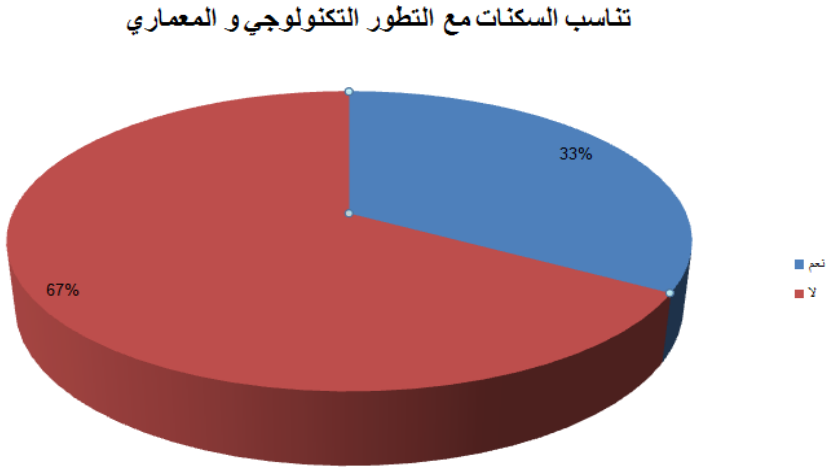

شكل (11): يمثل تناسب السكنات مع التطور التكنولوجي والعمراني

المصدر: من إنجاز الباحث.

يوضح لنا الجدول أعلاه رأي المواطنين في السكنات ومدى تناسبها مع التطور التكنولوجي والمعماري فاءن نسبة 33.33% من المبحوثين فقط ترى ذلك، اما اكبر نسبة 66.67% رات عكس ذلك فاما بالنسبة للذين اجابوا بنعم فقد برروا ذلك بكون السكنات تتوفر على مختلف متطلبات السكن بالاضافة الى ان مساحتها جيدة كما انها تسلم بعد انهاء جميع الاشعال فيها وهي مريحة بالنسبة اليهم مقارنة بالسكنات التي كانوا يعيشون فيها هذا كله بالاضافة الى انها سكنات خاصة بهم او ملك لهم تمنح لهم الراحة النفسية.

اما بالنسبة للنسبة الاكبر الذين اجابوا بـ لا فقد برروا اجاباتهم بكون السكنات غير لائقة بالنسبة اليهم ولم تكن في مستوئ تطلعاتهم، كذلك انهم راو بأن الانجاز لم يكن جيد

وظهور بعض المشاكل في السكنات على مستوى الجدران والارضية خاصة بالاضافة الى تناقض في شبكات الغاز والكهرباء وغيرها من المشاكل الاخرى بسبب اما ضعف المؤسسات المقاولاتية المسؤولة عن الانجاز او غياب الرقابة من طرف السلطات ساهم في ظهور هذه المشكلات حسب راي افراد الاعينة وهناك من قال بأن مثل هذه السكنات لائق للالفية السابقة وليس للعشرية الثانية من هذه الالفية وقد قارنها بالسكنات في الدول الاوروبية ودول الخليج، وهذا رأيه والمهم هنا ان نقول بانه حسب أفراد العينة بصفة عامة فالسكنات لا تتناسب مع التطور التكنولوجي والمعماري فهم ربما يحلمون بالعيش في ناطحات سحاب أو أبراج عملاقة.

5- هل طرأت تغيرات في المجال العمراني ؟

	التكرار	النسبة
نعم	134	%64
لا	66	%36
المجموع	200	%100

جدول (10): يمثل ظهور تغيرات في المجال المعماري

المصدر: من إنجاز الباحث.

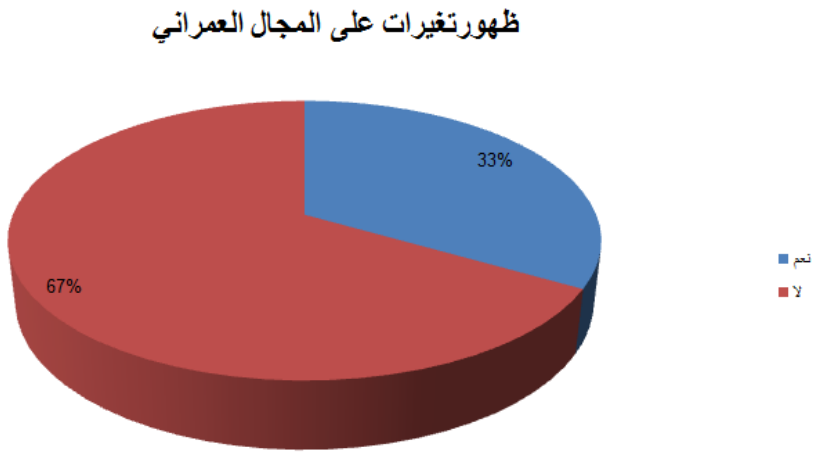

شكل (11): يمثل ظهور تغيرات في المجال العمراني

المصدر: من إنجاز الباحث.

الجدول أعلاه رأى فيه 33% من إفراد العينة انه خلال المخطط الخماسي (2010-2014) لم تطرأ تغيرات في المجال العمراني فبالنسبة إليهم مدينتهم بقيت كما هي ولم تحدث عليها تغيرات عمرانية أما النسبة الأكبر 67%فأجابوا بـ نعم وهم بالفعل محقون في ذلك فولاية أم البواقي ككل تغيرت عمرانيا في إطار المخطط الخماسي (2010-2014) ومدينة أم البواقي خير دليل على ذلك وقد برروا ذلك بظهور أقطاب عمرانية جديدة كبرى (حي ماكوماداس والقطب العمراني الجديد ككل) وورشات سكنية في كل أرجاء المدينة.

حسب افراد العينة ساهم المخطط الخماسي (2010-2014) في القضاء على الاحياء القصديرية والاحياء الهشة وبالتالي أعطى صورة جديدة بسكنات حديثة متطورة وبالتالي ساهم في زيادة الجانب الجمالي للمدينة وتغيير الوجه القديم لها خاصة وسط المدينة وكذلك اطرافها التي اصبحت اليوم مكتضة بالسكان والناس وتشهد نشاطا تجاري كثيف بعدما كانت تعاني تهميش كبير في السنوات الماضية.

6- تحقيق النمو في قطاع السكن والعمران

تحقيق النمو	التكرار	النسبة
نعم	115	%57.5
لا	55	%27.5
نوعا ما	30	%15
المجموع	200	%100

جدول (11): يمثل تحقيق النمو في قطاع السكن

المصدر: من إنجاز الباحث.

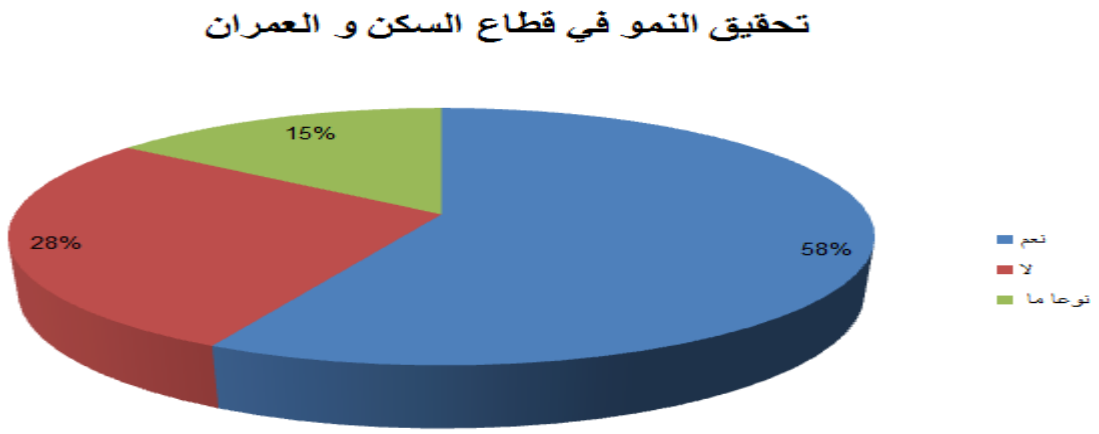

شكل (12): يمثل تحقيق النمو في قطاع السكن

المصدر: من إنجاز الباحث.

يرى أفراد العينة أن المخطط الخماسي بالفعل قد حقق نموا في قطاع السكن وذلك بنسبة فاقت 57.5 % منهم، حيث يرون أن المدينة قد زاد حجمها، وازداد عدد الأحياء الجديدة في المدينة، وهذا ما اعتبروه نموا في قاع السكن، لأن عدد السكنات الجاهزة للإسكان كبير جدا مقارنة بالسنوات السابقة.

بالنسبة للسؤال 1 هل حققت مدينتكم نموا ملموسا في قطاع السكن بعد نهاية الفترة المحددة للبرنامج الخماسي (2010-2014) ؟

جميع الاجابات هنا كانت بـ نعم، فالجمع من المدينة رأو ان المدينة قد حققت بالفعل نموا في قطاع السكن بالرغم من تضارب الاراء حول هذا النمو ما اذا كان كبيرا او صغيرا كافيا او غر كاف لكنه كان نموا في هذا القطاع الحساس اذ أنه وبفضل البرنامج والحصة المالية الممنوحة لقطاع السكن ثم القضاء على جزء كبير من المشاكل التي كان يشهدها هذا القطاع من قبل.

7- نجاح المخطط في تحقيق تنمية في قطاع السكن والعمران

	التكرار	النسبة
نعم	63	%31.5
لا	58	%29
نوعا ما	79	%39.5
المجموع	200	%100

جدول (12): يمثل نجاح المخطط الخماسي 2010-2014 في تنمية قطاع السكن والعمران

المصدر: من إنجاز الباحث.

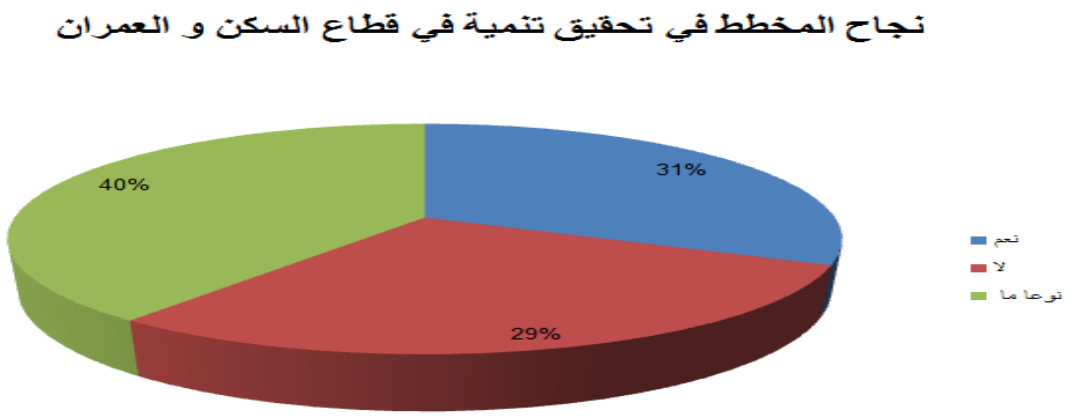

شكل (13): يمثل نجاح المخطط الخماسي 2010-2014 في تنمية قطاع السكن والعمران

المصدر: من إنجاز الباحث.

بالنسبة لهذا السؤال المتعلق بمدى نجاح المخطط الخماسي 2010-2014 في تحقيق التنمية في قطاع السكن، وجدنا أن النسب كانت متقاربة جدا ن وهذا ما معناه تحفظ أفراد العينة في إجابتهم عن السؤال، وكل منه له مبرراته، وأسبابه التي يحتفظ بها لنفسه، غير أن هذا لا يمنعنا من تلخيص إجابتهم فيما يلي: بالفعل ساهم المخطط الخماسي 2010-2014 في زيادة عدد السكنات في المدن، لكنه لم ينجح في حقيق الرضا التام لدى السكان حول نوعية، وعدد، وحجم السكان، بمعنى أن التنمية السكنية في المخطط الخماسي 2010-2014 كانت عبارة عن توسع عمراني لم يرق لمتطلبات وآمال السكان.

المحور الثالث: بيانات تتعلق باستفادة المدينة من مشاريع التهيئة الحضرية

1- استفادة المدينة من مشاريع خاصة بالتهيئة الحضرية

	التكرار	النسبة
نعم	142	%71
لا	58	%29
المجموع	200	%100

جدول (13): يمثل استفادة المدينة من مشاريع خاصة بالتهيئة الحضرية

المصدر: من إنجاز الباحث

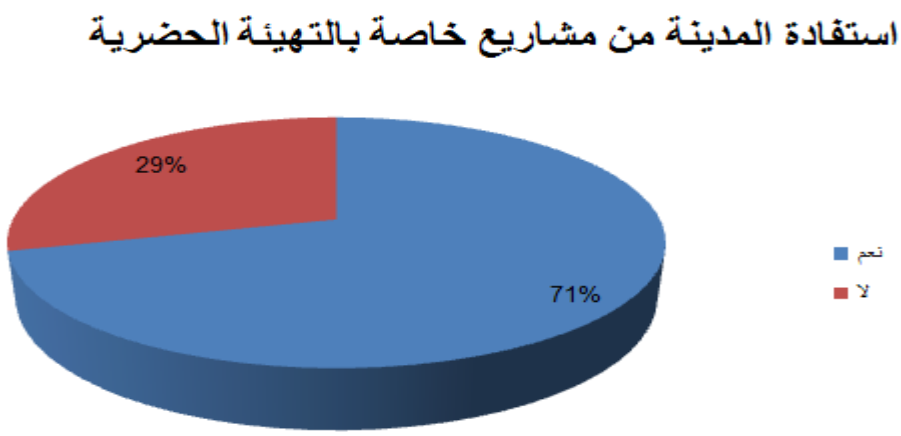

شكل (14): يمثل استفادة المدينة من مشاريع خاصة بالتهيئة الحضرية

المصدر: من إنجاز الباحث

يبين لنا الجدول أعلاه ان فقط نسبة 29% من افرا العينة رأو بأن مدينتهم لم تستفد من مشاريع خاصة بالتهية الحضارية اما اكبر نسبة وهي نسبة جد معتبرة فقد رأت ورجحت استفادة مدينتهم من مشاريع خاصة بالتهيئة الحضارية وقد وضعنا تكملة للسؤال ولتبرير الاجابة فالذين قالوا بأن المدينة استفادت من مشاريع التهيئة الحضارية المختلفة من الارصفة والتشجير والانارة العمومية وتعبيد بعض الطرقات.

بينما الذين اجابوا بـ لا فقد رأوا ان مدينتهم لا تزال تعاني وبشكل كبير في مجال التهيئة الحضارية فهم قالوا بغياب الانارة العمومية ليلا والمي العشوائي للفضلات وغياب تام

للتشجير في بعض الاحياء بالاضافة الى حالة كارثية لمغظم الطرقات وظهور الاوحال في حالة وجود الامطار وغياب كلي لاماكن ترفيهية وحدائق عمومية وغيرها من المرافق.

2- هل استفادت المدينة من مساحات خضراء

	التكرار	النسبة
نعم	44	%22
لا	156	%78
المجموع	200	%100

جدول (14): يمثل استفادة المدينة من مساحات خضراء

المصدر: من إنجاز الباحث

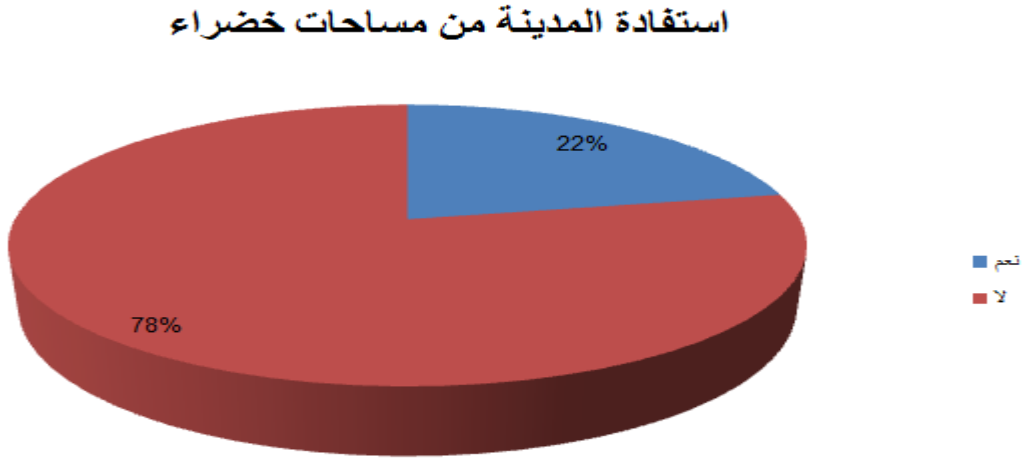

شكل (15): يمثل استفادة المدينة من مساحات خضراء

المصدر: من إنجاز الباحث

يوضح الجدول اعلاه ان 22% فقط من المبحوثين رأوا بأن المدينة استفادت من مساحات خضراء خلال المخطط الخماسي (2010-2014) بينما 78% قالوا بالغياب التام وعدم استفادت المدينة من المساحات الخضراء خاصة في الاحياء الجديدة وبالضبط في القطب العمراني الجديد اذ ان الاسمنت والحديد سيطروا على معظم المساحات وهذا من أهم عيوب هذا البرنامج على مستوى مدينة أم البواقي فلا أحد منا يمكنه ان يغفل الدور الكبير الذي تلعبه مثل هذه المساحات الخضراء والحدائق واماكن الترفيه ولعب الاطفال في الحياة اليومية خاصة في اوقات العمل وبعد انقضاء زمن الدراسة.

3- هل عدد المساحات الخضراء كافي ؟

	التكرار	النسبة
نعم	0	%00
لا	200	%100
المجموع	200	%100

جدول (15): يمثل كفاية عدد المساحات الخضراء

المصدر: من إنجاز الباحث

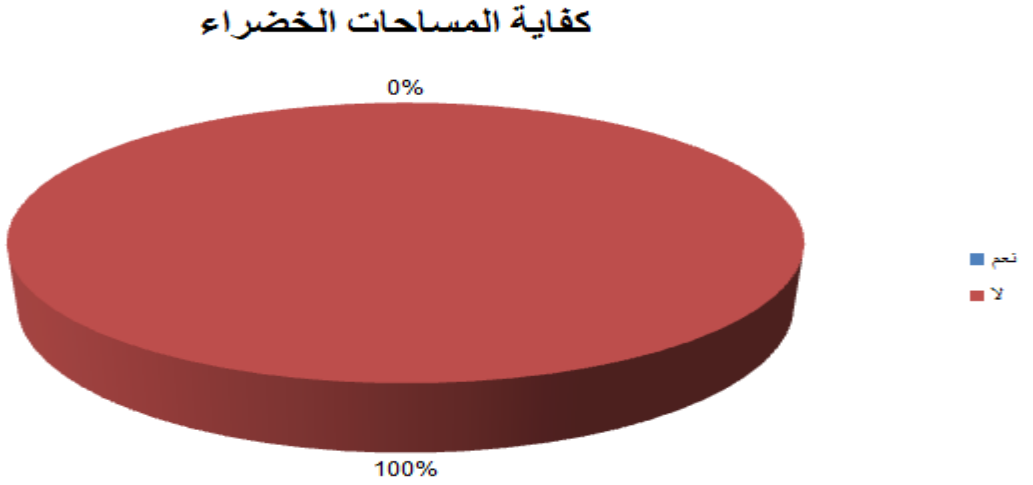

يوضح الجدول اعلاه ان جمع افراد العينة اقروا والزموا بأن عدد المساحات الخضراء على مستوى مدينة ام البواقي غير كاف وبالتالي فاعن الضرورة الملحة الت يجب على المسؤولين أخذها في عين الاعتبار هي انشاء المساحات الخضراء او تدشين الحدائق العمومية وحتى الملاعب الجوارية بالاضافة الى فضاءات لعب الاطفال وفضاءات الراحة للكبار والتي من شأنها جعل وقت الفراغ لسكان مدينة أم البواقي اكثر متعة وأكثر أهمية لأن الفراغ يشكل معضلة خاصة بالنسبة لفئة الأطفال والمراهقين والشباب وهو مشكلة كبيرة قد تؤدي بهم الى طرق الانحراف التي أصبحت كثيرة وسهلة ومتاحة في ظل غياب الاهتمام من طرف السلطات بهذه الفئات.

4- نسبة تعبيد الطرقات واصلاحها

	التكرار	النسبة
كافي	42	% 21
غير كافي	158	%79
المجموع	200	%100

جدول (16): يمثل كفاية نسبة تعبيد الطرقات

المصدر: من إنجاز الباحث

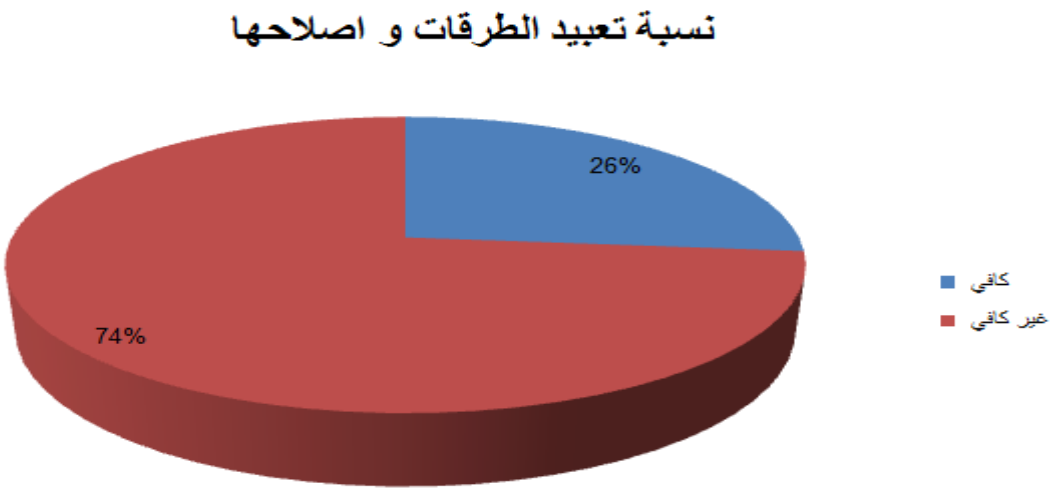

يوضح الجدول أعلاه أن فقط نسبة 21% من أفراد العينة يقرون بأن نسبة تعبيد الطرقات في مدينتهم كافية وذلك ربما راجع لكون أحياء سكنهم تحتوي على طرقات حديثة ومعبدة صالحة للسير وغير محفرة، أما النسبة الكبرى 79% يرونعكس الفئة الأولى وأن نسبة تعبيد الطرقات غير كافية، وهم يرون أن الطرقات تعيش حالة مزرية آلت اليها في معظم مناطق المدينة، خاصة الطرقات الفرعية، وهم يرون أن السلطات تعمل فقط على تعبيد وتحسين حالة الطرق الرئيسية، فالطرقات في مدينة ام البواقي – حسب افراد العينة – تعاني من العديد من المشكلات وأولها مشكلة الممهلات العشوائية والحفر التي تظهر بشكل يومي، خاصة عند هطول الأمطار، كما نلاحذ تفشي ظاهرة الشقوق الكبيرة والانزلاقات في بعض الطرقات الفرعية في المدينة، بالإضافة الى المشكلات البشرية خاصة التي يسببها دخول المركبات ذات الحجم والوزن الثقيل لوسط المدينة مما يؤدي الى تفاقم مشكلات الطرقات.

و من ما سبق ذكره من طرف المبحوثين يمكننا القول أن الطرقات في مدينة أم البواقي تعاني وبشدة وتعيش وضعا كارثيا، وهي ليست بسمتوى تطلعات وآمال سكان المدينة، وهي ليست صالحة للاستعمال من طرف المواطنين –ماعدا البعض منها– وهذه الحالة الكارثية للطرقات تؤثر أيضا على المواطنين بصفة مباشرة سواء كانوا يتنقلون عبر وسائل النقل، أو باستعمال سياراتهم الخاصة.

1- انشاء مرافق عمومية

	التكرار	النسبة
نعم	139	%69.5
لا	61	%30.5
المجموع	200	%100

جدول (17): يمثل إنشاء مرافق عمومية

المصدر: من إنجاز الباحث

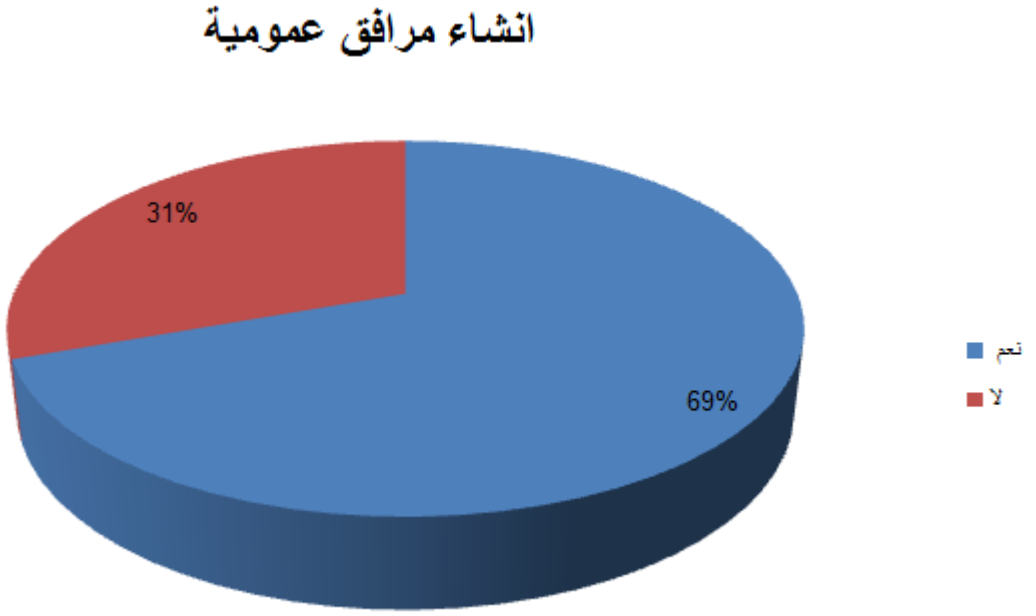

شكل (18): يمثل إنشاء مرافق عمومية

المصدر: من إنجاز الباحث

يرى معظم أفراد العينة أن المدينة قد استفادة من المرافق العمومية خلال فترة المخطط الخماسي وذلك بنسبة 69.5% وهذا دليل على اهتمام المخطط الخماسي بمجالات الحياة الاجتماعية للمواطن بالاضافة تركيزه على مشكلة السكن أما نسبة 30.5% رأوا أن المدينة لم تستفد من مرافق وذلك لكون ربما المرافق التي استفادت منها المدينة لا تتناسب مع ميولاتهم وغايتهم أو أنها لم تأتي على مستوى طموحاتهم وتطلعاتهم

و قد تم ذكر مجموعة من المرافق مثل السينما والملاعب الجوارية، دار الشباب والمكتبات ومستشفى ومستوصفات وايضا مراكز التكوين.. .

- وفي سؤال حول ما فائدة المرافق للمدينة (سؤال مفتوح) ؟

فالجميع أقروا بدور المرافق في استقرار الحياة الاجتماعية للمواطنين وتنظيم حياتهم وتسهيلها واعطاءها صورة تنظيمية واضافة المتعة عليها وكذلك مساهمتها في اشباع حاجيات المواطنين المختلفة.

- وفي سؤال حول هل ان المرافق قدمت اضافة للمدينة ؟

أجاب الجميع بـ نعم كون هذه المرافق قدمت اضافة فعلية سواء كهياكل معمارية حديثة وجميلة وتوفيرها لمناصب شغل للمواطنين بالاضافة الى مساهمتها في الحياة الاجتماعية للمواطن بصفة عامة.

- وفي سؤال حول رأي المواطنين في مدى استفادة قطاع الهيئة الحضارية للمدينة من المخطط الخماسي (2010-2014) ؟

الجميع أصر على أنه بالرغم من عدد المشاريع المدرجة ضمن قطاع التهية الحضارية للممدينة الا أن هذه النسبة غر كافية تماما وحسبهم فاءن مدينتهم تعاني عجزا كبيرا في قطاع التهيئة الحضارية وبالتالي فاءن المدينة بحاجة للتهيئة الحضارية المستعجلة خاصة في ظل المنشئات السكنية الكثيرة والادارات التي تتوفر عليها والاهمية الكبرى لها مما يستدعي ظرورة تهيئتها حضاريا من أجل اعطائها صورة تليق بها بين المدن الجزائرية

- وفي سؤال حول هل أن المخطط الخماسي حقق أهدافه في مجال التهيئة الحضارية؟

الجميع اجابوا بـ لا لأن هذا المخطط قد أهتم بقطاع السكن وأعطاه أولوية بالغة مقارنة بقطاع التهيئة الحضارية وحسب المبحوثين أنه كان من الاولى توزيع الأهميات بشكل أكثر تناسبا فحسبهم ما هي القيمة الحالية لأحياء انتهت فيها أشغال البناء ولم تنطلق فيها بعد عملية التهيئة الحضارية ومطلبهم الان هو اعطاء نفس أولوية السكن لقطاع التهيئة الحضارية والتطور الحضاري.

- **وجهة نظر المواطن حول المخطط الخماسي (2010-2014)**

1- امتلاك معلومات حول المخطط الخماسي (2010-2014)

	التكرار	النسبة
نعم	138	%69
لا	62	%31
المجموع	200	%100

جدول (18): يمثل امتلاك المواطن معلومات حول المخطط الخماسي 2010-2014

المصدر: من إنجاز الباحث

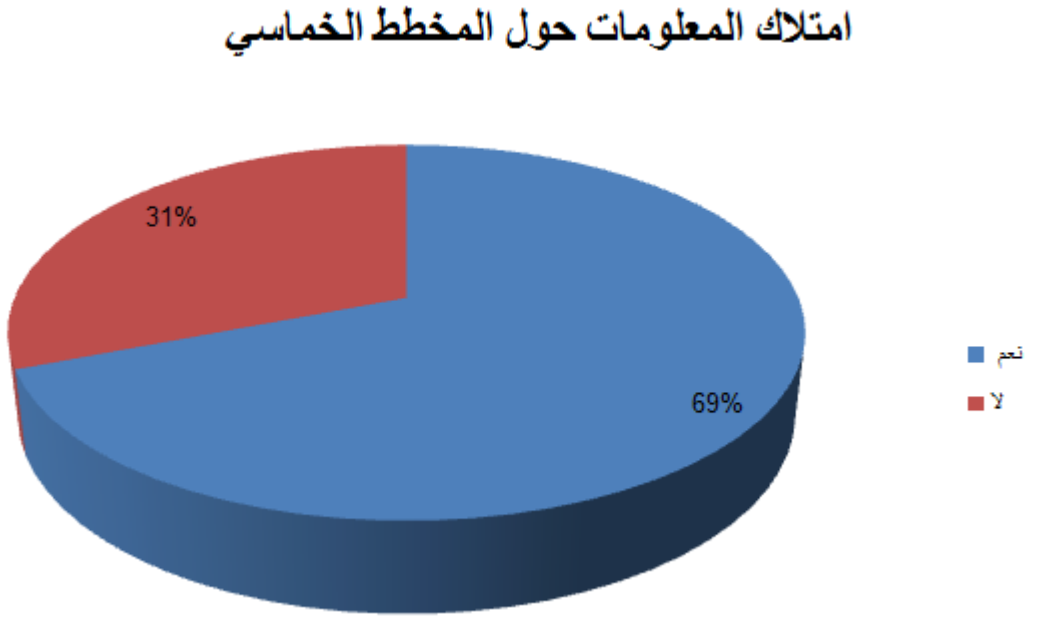

شكل (19): يمثل امتلاك المواطن معلومات حول المخطط الخماسي 2010-2014

المصدر: من إنجاز الباحث

يوضح الجدول أعلاه امتلاك المواطنين لمعلومات حول المخطط الخماسي (2010-2014) فقط نسبة 31% لا يملكون معلومات كبيرة عن المخطط الخماسي (2010-2014) أو أن معلوماتهم قليلة حول هذا البرنامج بينما نسبة 69% وهي نسبة جد معتبرة على الاطلاعلى هذا المخطط وأهم بنوده ويملكون معلومات كافية حوله وهذا بالفعل مرتبط

بما جاء في المحور الاول من الاستبيان حول المستوى التعليمي والوظيفة الخاصة بأفراد العينة اذ قلنا بأن أكبر نسبة هي من ذوي المستوى التعليمي الجيد بالاضافة الى أن أكبر نسبة هم موظفون وبالتالي فهم يحبون الاطلاع على مختلف الأحداث فقد سألنا ماذا يمثل المخطط الخماسي بالنسبة اليهم والجميع تقريبا أجابوا اجابات جد معقولة ومعظمهم ربطوا المخطط بقطاع السكن والتنمية الحضارية وهذا دليل على ثقافة أفراد العينة واهتمامهم بما يدور حولهم من وقائع وأحداث خاصة تلك المتعلقة بمدينتهم بصفة خاصة وولايتيهم بصفة عامة.

- السؤال 26: هل جاء المخطط الخماسي بالجديد لمدينتكم ؟

الجميع أجابوا بـ نعم وركزوا على القفزة النوعية التي عاشها قطاع السكن خاصة بالاضافة الى بعض الانجازات الأخرى في باقي القطاعات.

- السؤال 27: طرنا سؤال حول أهم القطاعات التي يركز عليها المخطط الخماسي وهنا الجميع ألح على أن قطاع السكن هو القطاع رقم 1 والذي نال حصة الأسد في المخطط الخماسي (2010-2014) لتأتي بعده باقي القطاعات كالأشغال العمومية، الصحة، التربية.. .

وهذا دليل أخر على مدى معرفة المبحوثين بمشاريع المخطط الخماسي (2010-2014) ومدى متابعتهم لأخباره.

2- هل ساهمت المشاريع فعلا في التنمية الحضرية ؟

	التكرار	النسبة
نعم	75	%37.5
لا	125	%62.5
المجموع	200	%100

جدول (19): يمثل مساهمة المشاريع فعلا في التنمية الحضرية

المصدر: من إنجاز الباحث

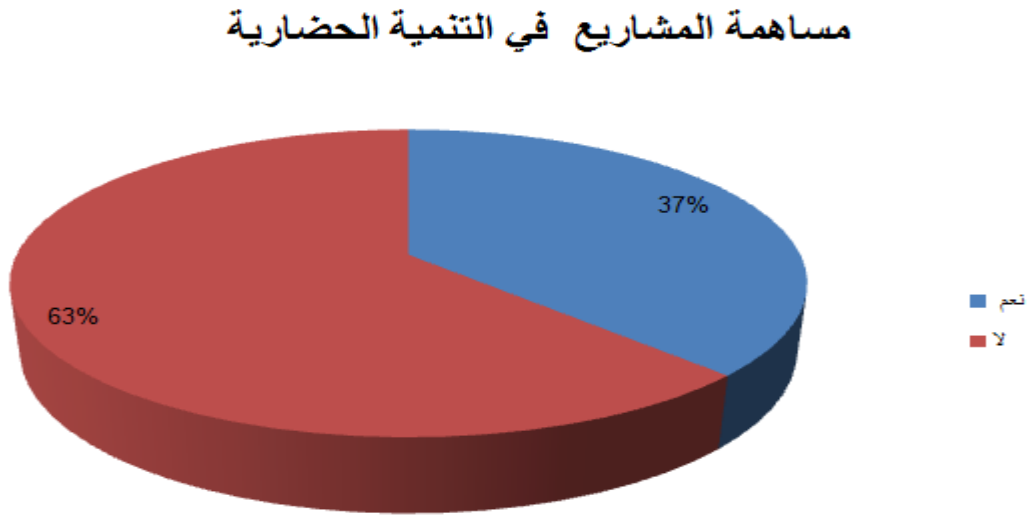

شكل (20): يمثل مساهمة المشاريع فعلا في التنمية الحضرية

المصدر: من إنجاز الباحث

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتبين لنا أنه فقط 27.5% من المبحوثين رأو أن المخطط الخماسي (2010-2014) ساهم في التنمية الحضارية للمدينة بينما اكبر نسبة وهي 62.5% رأت عكس ذلك وذلك يرجع لكون المخطط الخماسي (2010-2014) أعطى تركيزه الكبير لقطاع السكن ولم يعطي القيمة لباقي القطاعات ومن هنا كانت عملية التنمية ناقصة.

إذن فإن التنمية الحضرية للمدينة لم تتحقق بعد بالرغم من استغلال أموال كبيرة أثناء الفترة المخصصة للمخطط الخماسي (2010-2014)

من أجل تنمية حضارية شاملة وفعالة يجب اعطاء كا القطاعات نفس الأهمية وليس التركيز على قطاع واهمال باقي القطاعات.

ومن أسباب ذلك أرجع المبحوثين ذلك لعدة أسباب منها:

- تراخي بغض المسؤولين وتفضيلهم لمصالحهم الشخصية على حساب المصلحة العامة للمدينة ومن ثم المواطن
- اعتماد مبدأ المحسوبية في تسليم المشاريع للمؤسسات على حساب أهم مبدأ وهو الكفاءة
- غياب الرقابة الكبرى على المشاريع وطريقة انجازها مما ساهم في التحايل من طرف المقاولين والمؤسسات المسؤولة على الانجاز
- التأخر الكبير في انجاز بعض المشاريع والذي يؤثر سلبيا على عملية التنمية الحضارية

- سؤال 29: هل لاقت المشاريع تجاوب واعجاب من طرف المواطنين ؟

الجميع اجابوا بـ لا كونهم رأوا بأن المشاريع لا ترقى الى المستوى ومدى تطلعات المواطنين.

3- هل هناك توازن بين المشاريع السكنية وباقي المشاريع ؟

	التكرار	النسبة
نعم	8	%4
لا	192	%96
المجموع	200	%100

جدول (20): يمثل التوازن بين المشاريع السكنية وباقي المشاريع

المصدر: من إنجاز الباحث

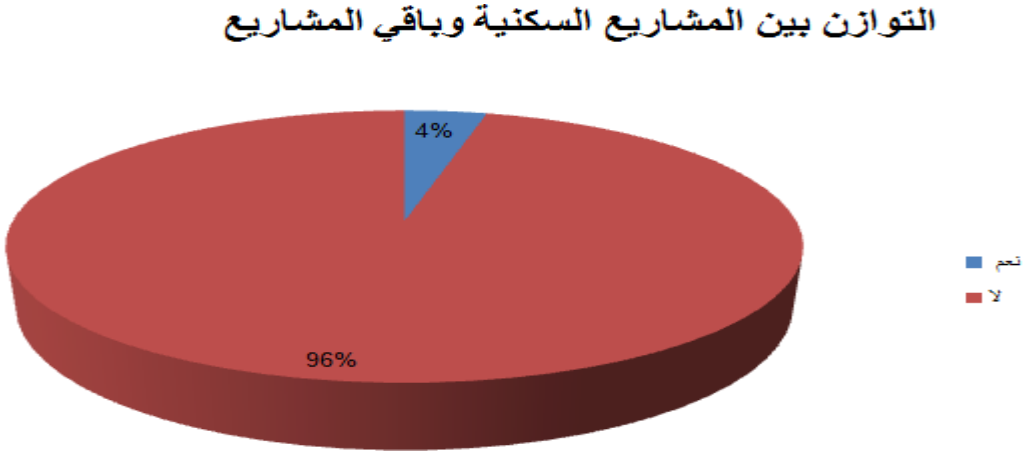

شكل (21): يمثل التوازن بين المشاريع السكنية وباقي المشاريع

المصدر: من إنجاز الباحث

فقط نسبة 4% رأوا بأن هناك توازن بين المشاريع السكنية وباقي القطاعات وهي نسبة صغيرة جدا تكاد تكون منعدمة أمام الذين أقروا بعكس ذلك 96% رأوا عدم التوازن وهذا واضح لأن المشكلة الأساسية في الجزائر منذ اوال التسعينيات هي مشكلة السكن فالمخطط الخماسي ركز على هذا القطاع الحساس غير ان العيب أو المشكل هو أن نسبة استفادة باقي القطاعات جد ضعيفة أمام قطاع السكن بالرغم من حاجة هذا القطاع (السكن) لباقي القطاعات خاصة التهيئة الحضارية وبالتالي كانت عملية التنمية الحضارية ناقصة وضعيفة جدا والاهتمام بقطاع السكن واهمال باقي القطاعات التابعة له.

4- هل جاء المخطط بآمال المواطن ؟

	التكرار	النسبة
نعم	16	%8
لا	184	%92
المجموع	200	%100

جدول (21): يمثل تحقيق المخطط لآمال المواطن

المصدر: من إنجاز الباحث

شكل (22): يمثل تحقيق المخطط لآمال المواطن

المصدر: من إنجاز الباحث

فقط نسبة 8% يرون بأن المخطط الخماسي (2010-2014) جاء بآمال المواطن وساهم في تحقيق آماله وتطلعاته أما نسبة 92% من المبحوثين رأوا أن المخطط الخماسي لم يأت بآمال المواطنين حسب معظمهم بالرغم من أن المخطط الخماسي جاء بمشاريع تنموية كبيرة وضخمة على مستوى أنحاء الوطن الا أن هذه المشاريع كانت عادية بالنسبة اليهم لا تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني لأنه بمقارنة السيولة المالية العظيمة المقترحة للمخطط الخماسي الثاني (2010-2014) والبرامج المنجزة خلاله نجد فرق كبير اذ أنه حسب المواطنين فاءن الأموال التي صرفت في اطار هذا المشروع كانت ستحقق ما هو أحلى أجمل بكثير للبلاد لو تم استغلالها بشكل أفضل كما أن المواطن يأمل بعد انقضاء الفترة المخصصة للمخطط الخماسي (2010-2014) اي اعتبارا من سنة 2015 في رؤية مدينة تضاهي المدن الكبرى في المعمار والبنيان والتمية الحضارية ولكن ذلك لم يحصل لكن رغم ذلك فالمواطن بقي متفائل.

5- تحقيق المخطط أهدافه الخاصة بالتنمية الحضرية للمدينة

	التكرار	النسبة
نعم	92	%46
لا	108	%54
المجموع	200	%100

جدول (22): يمثل تحقيق المخطط لأهدافه الخاصة بالتنمية الحضرية

المصدر: من إنجاز الباحث

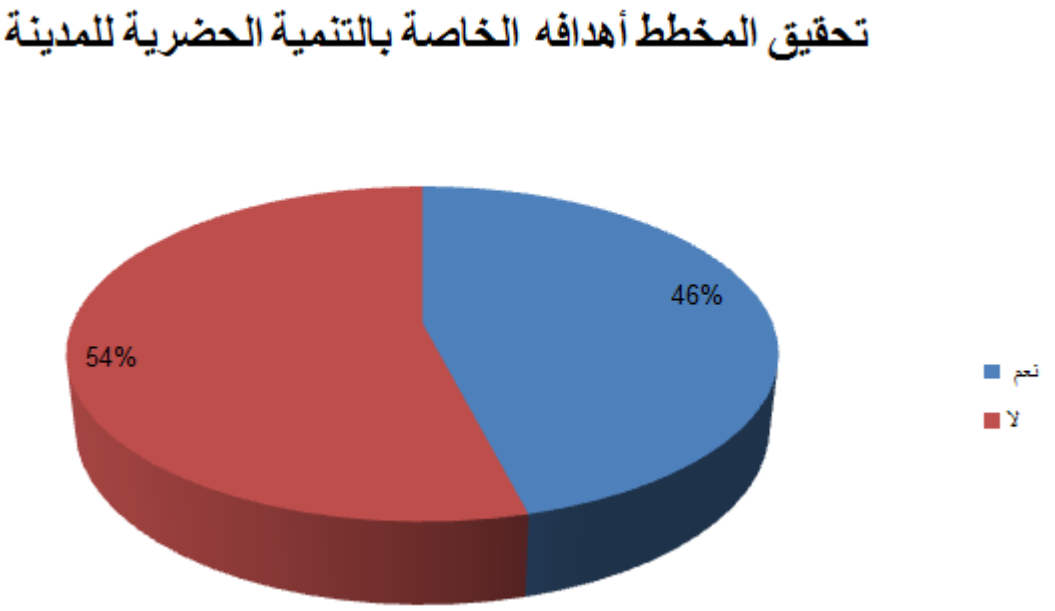

جدول (20): يمثل تحقيق المخطط لأهدافه الخاصة بالتنمية الحضرية

المصدر: من إنجاز الباحث

نسبة 46% من أفراد العينة قالوا بأن المخطط الخماسي (2010-2014) حقق الأهداف الخاصة بالتنمية الحضارية للمدينة أما النسبة الباقية وهي 54% فنفوا أن تكون الأهداف المتعلقة بالتنمية الحضارية قد تحققت في اطار المخطط الخماسي الثاني ومن هنا فاعن نسبة 46% التي كان رأيها ايجابي فيما يخص هذه المسألة هي نسبة جد معتبرة وممتازة خاصة في ظل النظرة السلبية التي يحملها المواطن الجزاري اتجاه المسؤولين ولعل من أهم الأسباب التي أدت الى بروز هذه النظرة الايجابية للمواطنين هي تحقيق المخطط

الخماسي للتنمية في مجال العمران والسكن الذي طالما كان هاجسا يسيل عرق المسؤولين وبالفعل مع هذا المخطط استطاعت وبشكل كبير الحد من هذه الأزمة ليس فقط على مستوى مدينة أم البواقي بل على مستوى جميع أرجاء الوطن وتبقى المسؤولية الآن في يد المواطنين بحد ذاتهم ز كذلك المسؤولين لتكريس مثل هذه المشاريع العملاقة وتطبيقها على أحسن وجه ومسؤولية المواطن هي الحفاظ عليها وبالتالي فالتنمية الحضارية ليست مسؤولية رجال الدولة فقط بل هي ستكون بتكافل مجهودات الجميع.

2- تحليل بيانات المقابلات مع المسؤولين:

تحليل البيانات المتحصل عليها من خلال إجراء مقابلات مع مسؤولي بعض القطاعات على مستوى ولاية أم البواقي

. لقد قمنا بإعداد دليل مقابلة وهو عبارة عن إستمارة أسئلة تحوي مجموعة هامة من الأسئلة لطرحها على مسؤولين من ولاية أم البواقي والك للتعرف على مدى إستفادة كل قطاعومدى التقدم في الأشغال وهل هل هذا القدر من الإستفادة كافي بالنسبة للقطاع مقارنة بباقي القطاعات وبالتالي ماهي أهم الإضافات التي قدمها المخطط الخماسي له، غير أننا وجدنا صعوبة كبيرة في الإتصال بهؤلاء المسؤولين كذلك لاقينا منهم من رفض الفكرة تماما، لكن هناك من المسؤولين من تعاون معنا بشكل كبير وفيما يلي سنقدم حوصلة لأهم ما إستفدنا من معلومات بعد التقائنامع مسؤولي القطاعات

2-1 **مسؤول من قطاع السكن والعمران:** نحن نعلم أن هذا القطاع هو أحد أهم القطاعات التي ركز عليها المخطط الخماسي (2010-2014) وعل المستوى الوطني ككل وكذلك الحال بالنسبة لولاية أم البواقي عامة ومدينة أم البواقي كحالة خاصة، أجري اللقاء في مكتب المسؤول حيث امتنع هذا الأخير عن تقديم المعلومات الشخصية الخاصة به

وقد أقر بأن الولاية ككل استفادت من مشاريع وبرامج للدعم في إطار المخطط الخماسي (2010-2014) ولم يقدم لنا المسؤول مقدار الدعم بالنسبة لقطاعه بالأرقام (تحدث عن المبلغ بالدينار الجزائري)

* حسب المسؤول فإن القطاع الذي نال حصة الأسد من الدعم في إطار المخطط الخماسي(2010-2014) هو قطاع السكن والعمران وهو القطاع التابع لإدارته حيث أكد أن من خلال هذا الدعم استفادت مما يلي:

*الاستفادة من 1200 سكن بصيغة السكن الترقوي المدعم.

انجاز مختلف المشاريع السكنية المتخلفة التي لم يتم إنجازها في إطار المخطط الخماسي السابق (2005-2009) والتي قدر عددها بحوالي 5000 وحدة كنية على تراب الولاية

* البناء الريفي توزيع أكثر من 14000 إعانة في هذا الإطار

* محاولة القضاء على السكن الهش ومحاربته وذلك بتوزيع أكثر من 3000 إعانة في هذا الإطار

* السكن الاجتماعي: إنجاز وتوزيع أكثر من 13500 كن إجتماعي على تراب الولاية.

- وفي سؤال حول مدى إستفادة مدينة أم البواقي عاصمة الولاية فقد أجاب المسؤول بما يلي:

شهدت المدينة خلال هذا المخطط ما يلي:

. خلق قطب عمراني جديد بالمدينة

. إحداث قفزة نوعية في السكنات (تحسنيها، تجميلها وجعلها تتماشى مع السكنات الحديثة مع مراعاة معايير الإنجاز)

التركيز على قطاع التهيئة العمرانية بإعتباره قطاع جد حساس ومهم موازاة وقطاع السكن

. توفير المرافق والتجهيزات العمومية

– وفي سؤال حول التنمية الحضرية للمدينة فإن المسؤول أجاب بنعم: ولقد ركز المخطط الخماسي (2010–2014) على تنمية وتطوير الولاية كليا والمدينة خاصة حضريا وقد بر ذلك يكون المخطط:

. ساهم في خلق فضاءات جديدة للراحة والترفيه

. التهيئة من خلال مساحات خضراء متوزعة على أرجاء المدينة

. توفير التجهيزات على حساب عدد المواطنين

– وحول مدى التقدم في إنجاز المشاريع وهل سلمت في الآ جال المحددة لها أجاب المسؤول أن معظم المشاريع شهدت تأخرا في إنهاء الأشغال بها وذلك راجع حسبه إلى عراقيل أغلبها تقنية (نوعية الأرضية) إضافة إلى عراقيل قانونية كون الأرضيات المخصصة للمشاريع تكون تابعة لمستثمرات فلاحية أو جماعية (عرش)، أو فردية أو جماعية في مختلف بلديات الولاية، مما يستدعي توقف الأشغال لفترات طويلة حتى يتم تسوية هذه الحالة وفي معظم الأحيان نجد مثل هذه العمليات تتطلب عملية اقتطاع على مستوى الوزارة وتفويض أصحابها

– وفي سؤال: هل حقق هذا المخطط الأهداف المسطرة له في مدينتكم ؟

– أجاب المسؤول "بلا" ويبرر ذلك بقوله: مازال مشكل السكن قائم إلى يومنا هذا.

– حسب المسؤول كذلك فإن المبلغ الموجه لقطاع السكن في الولاية من خلال المخطط الخماسي (2010–2014) أقل من المبلغ في المخطط الذي سبق.

2-2- بالنسبة للمقابلة مع ممثل عن مديرية الصحة:

بالنسبة للمعلومات الشخصية فهي أنثى بمستوى جامعي مقيمة بأم البواقي مقد تحصلت على المنصب من\ سنة 2009 أي لمدة 6 سنوات وهذا دليل على أنها عملت في ها\ المنصب خلال الفترة المخصة لتنفيذ برامج المخطط الخماسي (2010-2014)

كما أن المنصب الذي إشتغل فيه ينتج لها إمكانية إفادتنا بمعلومات قيمة حول هذا الموضوع وهو بالعل ما حدث

- وحسب المحادثة إن المخطط الخماسي أعطى أهمية بالغة لطاع الصحة وقد بررت ذلك أن قطاع الصحة عرف زيادة في سعة الخدمات الصحية وزيادة في عدد الهياكل الصحية خاصة من حيث مضاعفة عدد الأسرة المتوفرة بمستشفيات الولاية

- وفي سؤال حول مقرنة إستفادة قطاع الصحة مقارنة بما في القطاعات فحسب فإن هذا لاقطاعأهمية بالغة بالرغم أن قطاع السكن قد حقق مرتبة الريادة في الدعم في إطار المخطط الخماسي (2010-2014)

- وقد دعمت المسؤولة إجاباتها بالمعلومات التالية:

. دراسة لإنجاز 06 مستشفيات على تراب الولاية وهي كالآتي: مستشفيات (02) سعة 240 سرير.

مستشفى واحد سعة 120 سرير.

03 مستشفيات سبعة 60 سرير.

إنجاز ثلاث عيادات متعددة الخدمات.

إنجاز جناحين إستعجاليين(02) طبيبين وجراحين.

- المسؤولة ترى أن هذه الإنجازات والمشاريع كافية لتطوير قطاع الصحة لولاية أم البواقي لأنه حسب المسؤولة بإمكان هذه الهياكل الجديدة بالإضافة إلى الهياكل القديمة تغطية متطلبات سكان الولاية إذاتم استغلالها بأفضل الطرق كما وضحت أنه سيتم قريبا

الإنتهاء من إنجاز جميع المشاريع وأضافت أن السبب في تأخر إنجاز وتسليم المشاريع يرجع إلى أسباب تقنية

- سألنا المسؤولة حول ما إذا كانت السيولة المالية المخصصة لقطاع الصحة في إطار المخطط الخماسي كافية بالنهوض بالقطاع الصحي في الولاية وإجابتها كانت واضحة وصريحة: "نعم"

- وحول كيفية مساهمة قطاع الصحة في التنمية الحضرية لمدينة وولاية أم البواقي كانت الإجابة كما يلي:

- يقدم هياكل معمارية حديثة وممتازة كإضافة لمعمار المدينة

- توفر الرعاية الصحية للمواطنين والتكفل بهم في احسن الظروف سواء من داخل الولاية أو خارجها

- وفي الأخير كمواطن من ولاية أم البواقي رأت المسؤولة أن الولاية خلال المخطط الخماسي عرفت تطورا نسبيا في جميع القطاعات

2-3 مقابلة مع مسؤول مديرية التعمير، الهندسة المعمارية والبناء

- المسؤول من جنس ذكر يبلغ من العمر 34 سنة وهو مهندس معماري مقيم بمدينة أم البواقي وتحصل على هذا المنصب سنة 2008، أي خبرة لمدة 07 سنوات بالإضافة بالإضافة إلى العمل خلال المخطط الخماسي (2010-2014)

- حسب المسؤول فإن المخطط الخماسي أعطى أهمية للقطاع وبرر ذلك إفادته بأنه قدم تغطية معظم الأحياء عبر تراب الولاية ويرى أن الإستادة جيدة مقانة بباقي القطاعات الأخرى

- أهم المشاريع التي إستفادت منها الولاية خلال الفترة ما بين (2010-2014)

- معظم أحياء الولاية قد تم تهيئتها: أشغال الطرقات، تهيئة الأرصفة إضافة إلى بعض المساحات الخضراء

- ورأى المسؤول بأن هذه المشاريع كافية لأن عملية التحسين الحضري قد مست معظم الأحياء في الولاية عامة ومدينة أم البواقي خاصة

- وسألناه هل تم الإنتهاء من جميع المشاريع ؟

. كانت إجابة المسؤول سيتم ذلك قريبا وقد أرجع ذلك لكثرة البرامج وتواليها

. يرى بأن السيولة المالية المقدمة للقطاع في إطار المخطط الخماسي كانت كفيلة للنهوض به، وقد برر ذلك بأن السيولة مرتبطة بالبطاقات التقنية التي تعد وفق دراسات معينة

وحين سألناه كيف يساهم هذا القطاع في التنمية الحضرية للولاية أجاب ما يلي:

-* تعبيد الطرقات، تهيئة الأرضية، إنجاز مساحات خضراء وكذلك مختلف البناءات خاصة الإدارية منها وبالتالي هذا القطاع هو القطاع الأكثر مساهمة في التنمية الحضرية

وكمواطن ليس مسؤول أجاب بأن بالفعل المخطط الخماسي له الفضل في التنمية الحضرية لولاية أم البواقي ومدينة أم البواقي بصفة خاصة مقارنة بما سبقه مخططات بحيث بأنه تم التكفل بجميع المناطق مراعاة بإنشغالات المواطنين وطموحاتهم

2-4 بالنسبة لمقابلة مع مسؤول في مديرية اللأشغال العمومية

المقابلة أجريت مع مسؤول من جنس ذكر يبلغ من العمر 40 سنة مقيم بدائرة عين البيضاء ومتحصل على منصبه منذ سنة 2006 أي أن لديه خبرة تقارب 09 سنوات وعمل أيضا في هذا المنصب وفق الخماسي (2010-2014) وبالتالي فهو على علم ودراية بمستجدات القطاع

- سألنا المسؤول هل أعطى المخطط الخماسي 2010-2014 أهمية لقطاع الأشغال العمومية فكانت إجابته بنعم " وقد برر ذلك بالنسبة للقطاع الخاص بهم فهو مخطط ناجح ودون أدنى شك

- يرى المسؤول أن إستفادة القطاع من برامج ومشاريع في إطار المخطط الخماسي 2010-2014 هيلإستفادة كبيرة وجاء وفقا لمتطلبات وطموحات المواطن

– وقد رد المسؤول بأن الإستفادة كانت عامة وشملت جميع الطرق المتواجدة عبر تراب الولاية (فرعية، ولائية ووطنية) ويرى بأن المشاريع كافية وبشكل كبير لتطوير هذا القطاع الحساس في الحياة اليومية للمواطن لأنه حسب المسؤول فالقطاع استفاد أضعاف ما استفاد منه خلال المخططات السابقة

– أضاف المسؤول بأنه قد تم الإنتهاء من جميع المشاريع وتسليمها وبرر ذلك بالحزم متحمل المسؤولية من طرف الجميع خاصة الهيئات الإدارية والرقابية.

– يرى المسؤول أن السيولة في إطار المخطط الخماسي كفيلة بالنهوض بقطاع الأشغال العمومية وتنميته وتطويره وبرر ذلك بكونها منحت للقطاع دفعا لدراسات اقتصادية وتنموية.

– سألنا المسؤول كيف يساهم قطاع الأشغال العمومية في التنمية الحضرية فأجاب إجابة صريحة وواضحة: قطاع الأشغال العمومية هو همزة وصل بين جميع القطاعات وبالتالي هو الشريان الرئيسي للتنمية الحضرية.

وكمواطن من مواطني ولاية أم البواقي يرى المسؤول بأن الولاية بالفعل تطورت وبشكل واضح وصريح مقارنة بالماضي بعد إنقضاء الفترة المخصصة للمخطط الخماسي 2010–2014.

ملاحظة: هؤولاء هم المسؤولين الذين تمكنا من الصول إليهم واجراء المقابلات معهم، وقد قدموا تسهيلات لنا من اجل إتمام هذا العمل، البقية من مسؤولي باقي القطاعات لم نتمكن من اجراء المقابلات معهم، بالرغم من الحاولات العديدة لكن ربما ظروف العمل منعتهم من إجراء المقابلات معنا.

3- نتائج الدراسة:

3 -1 مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة:

تعتبر الفرضيات نقطة الإنطلاق والوصول في آن واحد في أي دراسة علمية إنا ننطلق منها وذلك عن طريق صياغتها بعد تصورنا لها ونأتي في نهاية البحث للتأكد ما إفترضناه واللتأكيد عليه أو عدم صحته وبالتالي نفي الفرضية الموضوعة ومن هنا وبعد الإنتهاء من تحضير مختلف الفصول المتعلقة بالدراسة وبعد النزول إى الميدان وخاصة تطبيق الإستمارات والإستبيانات والمقابلة، حان الوقت للتأكد من صحة فرضيات الدراسة أو عدم صدقها وهذا ما سنقوم به في ما يلي:

3 -1-1 الفرضية الفرعية الأولى:

يساهم الغطاء المالي الكبير الممنوح لقطاع السكن في إطار المخطط الخماسي (2010-2014) في تطوير المدن الجزائرية وتنميتها،

- بالفعل ساهم الغطاء المالي الكبير الموجه لقطاع السكن في إطار الخماسي (2010-2014) في تطوير هذا القطاع بالمدن الجزائرية وبالتالي تطوير المدن الجزائرية وتنميتها حضريا.

- ركز المخطط الخماسي (2010-2014) على قطاع السكن بإعتباره قطاع جد حساس ومطلبا أولا دائما على لائحة طلبات المواطنين الجزائريين.

- السكنات الموزعة على المواطنين بمختلف الصيغات هي سكنات جيدة تتناسب مع الحضر الذي نعيشه.

- ساهم المخطط الخماسي 2010-2014 في التقليل بصفة جيدة من أزمة السكن في مختلف مناطق الوطن حيث تم فيه مواصلة سياسة الإسكان التي تتبعها الدولة، وبوتيرة أسرع وأكثر عددا وفاعلية.

– ظهور الكثير من الأحياء السكنية الحديثة والأقطاب العمرانية كبيرة الحجم من خلال السياسة الإسكانية التي تم إتباعها ضمن مشاريع المخطط الخماسي 2010–2014.

– ساهمت المشاريع السكنية التي تم إنجازها في مرحلة المخطط الخماسي 2010–2014، في التنمية الحضرية للمدن الجزائرية ن من خلال زيادة حجم المدن ن وتحسين الصورة الحضرية لها.

– تمكنت المدن الجزائرية من خلال استفادتها من المشاريع الخاصة بقطاع السكن من القضاء على الكثير من الأحياء العشوائية والمناطق المتخلفة فيها، وهذا ما يؤكد دور قطاع السكن ومن ثم المخطط الخماسي 2010–2014 في التنمية الحضرية للمدن الجزائرية.

– استفادة المدن من المشاريع السكنية في إطار المخطط الخماسي 2010–2014 ن مكنها كذلك من الاستفادة من مشاريع تابعة ومرتبطة بها مثل مشاريع التهيئة الحضرية على اختلاف أنواعها.

3 -1-2- الفرضية الفرعية الثانية:

– يعتبر قطاع التهيئة الحضرية أكثر القطاعات استفادة من المخطط الخماسي (2010–2014) وذلك سعيا من أجل تطوير المدن الجزائرية.

– لا لم يكن قطاع التنمية الحضرية أكثر القطاعات إستفادة من المخطط الخماسي (2010–2014) بل إن قطاع السكن مثلا استفاد بشكل أكبر وبالتالي فهذه الفرضية لم تتحقق وذلك لأن:

– معظم الأحياء السكنية المشيدة في إطار المخطط الخماسي (2010–2014) لم تستفد بعد من مشاريع التهيئة الحضرية كما أن عدد المشاريع الخاصة بالتهيئة الحضرية قليل جدا مقارنة بالمشاريع السكنية، أو يتم الاستفادة من مشاريع التنمية الحضرية بصورة متأخرة.

– مشاريع التهيئة الحضرية لا ترتقي إلى التطور الذي تعيشه المجتمعات الحديثة فهي لا تزال تحمل طابعا قديما كلاسيكيا لا يتماشى لا مع متطلبات المواطنين في هذا العصر ولا مع طموحات المواطنين وانشغالاتهم

– تعاني المدن الجزائرية من نقص واضح وشديد في المساحات الخضراء التي تعتبر متنفسا يلجأ إليه المواطنون في أوقات الفراغ ومواسم العطل.

– عدد المشاريع المخصصة لتهيئة الطرقات وتطويرها في الوسط الحضري (داخل إقليم المدن) قليل جدا خاصة في ظل التركيز على الطرق الخارجية إلى التي تربط بين المدن وإهمال الطرق المتواجدة داخل المدن والتي تعيش وضعيات صعبة وذلك إما لقدمها أو إتلافها من طرف بعض المواطنين عن طريق اللامبالاة.

– عدم إستفادة المدن من مشاريع خاصة بإصلاحات الطرقات الداخلية بها يجعل حالتها تزداد سوءا خاصة بفعل تأثير الظروف المناخية عليها.

– استفادت المدن الجزائرية من مجموعة من المرافق العمومية التي صاحبت إنجاز المشاريع السكنية خاصة في اللأحياء الحديثة المنشأة خاصة المتعلقة منها بالصحة والملاعب الجوارية.

– هذه المرافق لا تلبي جميع متطلبات السكان ولكنها تساهم في تغطية جزء كبير منها

– ساهمت المرافق في تقديم إضافة حضرية للمدينة سواء كهياكل معمارية حديثة أو كخدمات للمواطنين.

– مشاريع التهيئة الحضرية للمدينة غير كافية.

– لم يحقق المخطط الخماسي (2010–2014) أهدافه الخاصة بالتهيئة الحضرية للمدينة الجزائرية وذلك راجع إلى:

- الاهتمام بقطاع السكن وإهمال القطاعات الأخرى بما في ذلك قطاع التهيئة الحضرية.

- عدم الإلتزام بتنفيذ مشاريع التهيئة الحضرية سواء في الآجال الخاصة بها أو حسب البرنامج المخطط لها في البطاقات التعيينية للمشاريع خاصة في ظل غياب الرقابة من طرف المسؤولين
- يجب على المسؤولين إعطاء أولوية لقطاع التهيئة الحضارية والسكن لأنهما قطاعين أساسيين متلازمين يتماشيان مع بعضهما البعض ويساهمان معا في إعطاء صورة متطورة حضاريا للمدن الجزائرية.

3 -1-3 الفرضية الفرعية الثالثة:

يلقى المخطط الخماسي (2010-2014) اهتماما كبيرا من المواطنين خاصة الطبقة المثقفة منهم ومغظمهم يمتلك معلومات عن هذا المخطط وهم المحاور التي ركز عليها.

- يرى المواطنون أن المخطط الخماسي (2010-2014) جاء بالفعل لمدنهم خاصة وأنه حقق قفزة نوعية في قطاع الكن وبالإضافة إلى باقي القطاعات ومن بين الإنجازات التي ركز عليها المواطنون أشار إليها الطريق السيار شرق غرب ومدى مساهمته في تطور حركة المرور والنقل

- يرى المواطنون أن المخطط الخماسي أعطى أولويات لمختلف القطاعات حسب الترتيب التالي قطاع السكن ثم بعده قطاع الأشغال العمومية

- المشاريع الممنوحة في إطار المخطط الخماسي (2010-2014) لم تساهم فعلا في التنمية الحضارية للمدن الجزائرية وذلك راجع إلى أنه من رغم إنقضاء الفترة الزمنية المخصصة للمخطط إلا أن المدن الجزائرية لا تزال تعاني من عدة نقائص في مختلف مجالات الحياة اليومية

- تشهد مشاريع المخطط الخماسي تأخر كبير في الإنجاز وعدم التسليم في الآجال المحددة وذلك راجع إلى عدم تسليم هذه المشاريع لمؤسسات أو أشخاص ليسوا أهلا لإنجازها (المحسوبية في توزيع المشاريع وعدم إعتماد مبدأ الكفاءة)

– لم ترق المشاريع المقدمة في إطار المخطط الخماسي إلى آمال وتطلعات المواطنين وهم يرون بأن المشاريع لم تثر إعجابهم

– هناك عدم توازن واضح وجلي بين المشاريع السكانية وباقي المشاريع وذلك لأن الدولة ركزت على قطاع السكن بإعتباره المتطلب الأول والشغل الشاغل للمواطنين خاصة في ظل الإرتفاع الخيالي لأسعار العقار على المستوى الوطني

– من المواطنين من يرى بأن المخطط الخماسي (2010–2014) بالفعل حقق أهدافه الخاصة بالتنمية الحضارية ورأوا بأنه بالفعل غير وجه مدينتهم في مدينة تعاني وتعيش مشاكل حضارية متطورة تتماشى مع هذا العصر الذي نعيشه

– ومنهم من يرى العكس أي أن المدن الجزائرية لم تتطور حضاريا بعد المخطط الخماسي (2010–2014) بالرغم من بعض التحسينات التي لا ترقى إلى آمال المواطنين

3–2 – النتائج المستخلصة بعد تحليل ما جاء في رد مسؤولي بعض القطاعات على أسئلة المقابلة:

– هناك إقرار تام من طرف المسؤولين بأن قطاع السكن هو المستفيد الأول والذي نال حصة الأسد وأكبر قدر من المشاريع في إطار المخطط الخماسي (2010–2014)

– المخطط الخماسي (2010–2014) لم يأت فقط لمشاريع تكميلية للمشاريع العالقة والتي لم تنجز في إطار المخطط الذي سبقه أي المخطط الخماسي (2005–2009).

– إستفادة المدن الجزائرية في إطار المخطط الخماسي (2010–2014) من نوعية جديدة من التجمعات السكنية وهنا نتكلم عن الأقطاب العمرانية المجهزة بمجموعة من المرافق العمومية اللازمة للحياة الاجتماعية.

– توجيه السكنات الموزعة في إطار المخطط الخماسي (2010–2014) أكثر تطور وعصرية مقارنة بما سبقها من مشاريع.

– شهدت المدن الجزائرية تطورا كبيرا في قطاع السكن وتمكنت الدولة الجزائرية من الحد من أزمة السكن في القضاء عليها في بعض مناطق الوطن.

– التهيئة الحضرية للمدن موازاة مع انجاز المشاريع السكنية وذلك بفضل خلق فضاءات جديدة للراحة والترفيه وزيادة عدد المساحات الخضراء في المدن الجزائرية.

– تجهيز الأحياء السكنية الجديدة خاصة والمدن بصفة عامة بقدر يتناسب مع عدد المواطنين من أجل القضاء على مشكل الطوابير الطويلة وساعات الإنتظار.

– وجود مجموعة من العراقيل سواء كانت عراقيل تقنية أو عراقيل قانونية ساهم بشكل واضح وصريح في تأخر وإنجاز معظم المشاريع.

– لا يزال مشكل السكن قائم إلى يومنا هذا في معظم المدن الجزائرية خاصة المدن الكبرى منها رغم المحاولات العديدة والمتكررة للدولة للقضاء على هذه الأزمة وذلك راجع إلى الإعتماد شبه الكلي للمواطنين في هذا العصر على الدولة لكي تنجز لهم السكنات بالإضافة إلى المشكلة الأخطر وهي مشكل النزوح الريفي للمدن رغم كل ما وفرته الدولة من إمكانيات لسكان الريف الجزائري.

– يعتبر قطاع الصحة واحد من القطاعات التي إستفادت بشكل أكبر من برامج ومشاريع في إطار المخطط الخماسي (2010–2014).

– تدعم قطاع الصحة بالعديد من المنشآت ذات الأهمية البالغة خاصة المستشفيات والمراكز الصحية على المستوى الوطني.

– بعض المشاريع في قطاع الصحة لم يتم إنجازها والإنتهاء من الأشغال بها وذلك لكون السيولة المالية المقدمة من أجل إنجازها تكون غير كافية.

– الهياكل المتوفرة في إطار المخطط الخماسي (2010–2014) بالإضافة إلى الهياكل القديمة لقطاع الصحة كفيلة بتغطية متطلبت المواطنين الجزائريين إذا ما تم تسييرها بنظام.

– توفير هياكل صحية حديثة بالإضافة إلى توفيرها على خدمات صحية ملائمة ومتطورة يساهم في تطوير المدن الجزائرية حضريا.

– جاء المخطط الخماسي (2010–2014) بعدد كبير من المشاريع في إطار عملية التحسين الحضري للمدن الجزائرية.

– ركزت مشاريع التحسين الحضري للمدن الجزائرية على عملية إعادة تعبيد الطرقات وتجهيز الأرصفة والإنارة العمومية في معظم المدن الجزائرية.

– شهدت مشاريع التحسين الحضري للمدن الجزائرية في إطار المخطط الخماسي(2010–2014) تأخر في الإنجاز بسبب كثرة هذه النوعية من المشاريع وتواليها في فترة زمنية قصيرة.

– نجح المخطط الخماسي(2010–2014) في تطويرقطاع الأشغال العمومية للمدن الجزائرية خاصة شبكة الطرقات سواء كانت طرقات وطنية أو ولائية.

– المشاريع المقدمة لقطاع الأشغال العمومية هي مشاريع ممتازة جاءت وفق طموحات المواطنين وتلبي متطلباتهم.

– نجح المخطط الخماسي (2010–2014) في تطوير قطاع الأشغال العمومية وتحقيق قفزة نوعية في هذا المجال.

– بالفعل ساهم المخطط الخماسي (2010–2014) في تطوير المدن الجزائرية في مختلف قطاعاتها.

4 – مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الإطار النظري للدراسة:

من خلال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري للدراسة وخاصة في المحور الخاص بالاتجاهات المفسرة للتنمية الحضرية، ومن خلا ما توصلنا إليه من نتائج بعد تفريغ البيانات المتحصل عليها من الاستبيانات الموجهة للمبحوثين ن والمقابلات مع رؤساء المصالح الولائية نستنتج ما يلي:

4-1- تفسير النتائج في ضوء الاتجاه الاقتصادي:

- أهمية الجانب الاقتصادي في مجال التنمية الحضرية، بمعنى أن التنمية الحضرية في عصرنا هذا تعتمد وترتبط أساسا بقوة الجانب الاقتصادي للبلدان، كلما كان اقتصاد البلد قويا كلما كانت عملية التنمية الحضرية في هذه البلاد أقوى وأسرع وتيرة (الاتجاه الاقتصادي في التنمية الحضرية)، حيث خصصت الدولة ميزانية ضخمة للتنمية الحضرية للمدن الجزائرية في إطار المخطط الخماسي 2010-2014.
- النمو الاقتصادي والانتعاشة التي عاشتها خزينة الدولة الجزائرية في تلك السنوات بسبب ارتفاع أسعار البترول كانت سببا رئيسيا لظهور مشاريع التنمية الحضرية للمدن الجزائرية، وهذا ما يندرج ضمن الاتجاه الاقتصادي أو الحتمية الاقتصادية في تفسير ظاهرة التنمية الحضرية.

3-2 تفسير النتائج في ضوء الاتجاه السيكولوجي:

- وجه المبحوثون انتقادات واسعة لعملية التنمية الحضرية بسبب غياب مشاريع التهيئة الحضرية عن مدينتهم، وخاصة غياب مناطق الترفيه والفضاءات الخضراء وقلة المشاريع في هذا المجال، وهنا يظهر التأثر النفسي لهم بسبب ذلك، وهذا ما يندرج ضمن الاتجاه السيكولوجي للتنمية الحضرية.
- يعتبر مشكلة السكن من أهم المشكلات الحضرية التي حاول المخطط الخماسي القضاء عليها، أو على الأقل التقليل منها، نظرا لما تخلقه هذه المشكلة من ضغوطات نفسية واجتماعية على الأفراد، وهذا ما يمكن تفسيره كذلك على أساس ما جاء به الاتجاه السيكولوجي في تفسيره لعملية التنمية الحضرية.
- عدم إشراك المواطنين وعدم أخذ آرائهم حول نوعية المشاريع التنموية التي تحتاجها مدينتهم ساهم في ظهور نوع من عدم الرضا لديهم حول عملية التنمية الحضرية لمدنهم خلال فترة المخطط الخماسي 2010-2014، وهذا ما يفسره أنصار الاتجاه السيكولوجي.

3-3- تفسير النتائج في ضوء الاتجاه الإيكولوجي:

- تتحكم المتطلبات الأساسية للسكان في نوعية المشاريع الخاصة بالتنمية الحضرية للمدن التي يعيشون فيها، كما أن الطبيعة البيئية للمدن من شانها التحكم في نوعية هذه المشاريع ن كما يمكنها التحكم في الامتداد الجغرافي والبيئي لها، وهذا ما دعمه أنصار الاتجاه الايكولوجي في تفسير عملية التنمية الحضرية.
- التوسع العمراني في إطار مشاريع التنمية الحضرية خلال فترة المخطط الخماسي 2010-2014 أخذ بعين الاعتبار الخصائص البيئية الطبيعية للمناطق، فكانت المشاريع تتلاءم مع خصائص كل منطقة وهذا ما يدعمه أنصار الاتجاه الايكولوجي في تفسريهم لعملية التنمية الحضرية.

3-4- تفسير نتائج الدراسة في ضوء الاتجاه الثنائي:

- جاءت مشاريع التنمية الحضرية في ولاية أم البواقي تنموية وخاصة بالمدن، وتحاول من جعل هذه المدن أكثر تطورا وأكثر اختلافا، وسهلة لتفريق عن الأرياف، وهذا ما ينتهجه أنصار الاتجاه الثنائي في تفسير التنمية الحضرية والتحضر.
- اختلفت المشاريع التي تم الاستفادة منها أثناء فترة الخماسي 2010-2014 بين المدن والأرياف ن حيث تم تخصيص مشاريع حسب طبيعة كل منطقة ن وهو ما يدعوا إليه أنصار الاتجاه الثنائي.

3-5- تفسير نتائج الدراسة في ضوء الاتجاه الديمغرافي:

- كان النمو السكاني للمدن عاملا أساسيا في ظهور مشاريع التنمية الحضرية للمدن الجزائرية في إطار المخطط الخماسي 2010-2014.
- ازدياد عدد السكان في المدن ساهم بشكل كبير في ظهور المشاريع التنموية في مختلف قطاعاتها، خاصة قطاع التنمية الحضرية.

- تختلف نسبة الاستفادة من المشاريع التنموية في مجال التنمية الحضرية، باختلاف عدد السكان والنمو الديمغرافي بين المدن، يمكن أيضا القول كلما زاد عدد السكان، كلما زادت الحاجة لمشاريع تنموية أكثر.

5- النتائج العامة أو التوصيات المستقاة من الدراسة

تطرقنا في هذه الدراسة إلى موضوع جد مهم ألا وهو التنمية الحضرية ومدى ارتباطها بالمخططات التنموية للدولة الجزائرية، وقد اعتمدنا في دراستنا على دراسة ميدانية بولاية أم البواقي، وبعد الانتهاء من الدراسة توصلنا إلى نتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- التنمية الحضرية للمدن الجزائرية تحتاج ميزانيات مالية ضخمة، وإلى برامج مدعمة من طرف الدولة على غرار المخطط الخماسي 2010-2014.

- التنمية الحضرية عملية متكاملة يجب إشراك معظم الفاعلين فيها بما فيهم الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، وليست مجرد مشاريع تنجز على مستوى مكاتب الدراسات للمهندسين.

- الأموال الضخمة وحدها لا تكفي لتحقيق التنمية الحضرية خاصة في حالة غياب الضمير، ورغبة البعض في تحقيق الثراء والثروات على حساب تحقيق المصلحة العامة للتنمية الحضرية للمدن.

- توزيع المشاريع وفق العدل وجودة ملفات المتقدمين لمختلف العروض، وليس بطريقة المحسوبية، حيث حينها تذهب المشاريع لمن لا يستحقها، فإما يتأخر الإنجاز، أو تتم عملية الغش فيه.

- ضرورة التقليل من العراقيل البيروقراطية، والتوجه إلى الرقمنة الحقيقية لجميع القطاعات، حتى نتمكن من الوصول إلى إدارة رقمية لجميع قطاعاتنا تسهل حياة المواطنين، وتساهم في تقليل العراقيل ضدهم.

- ضرورة أجراء دراسات كاملة متكاملة ويتم إشراك مختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، ومختلف المسؤولين عن عملية التنمية الحضرية، حتى يتم وضع مقاربات للآراء، والخروج باقتراحات تخدم عملية التنمية الحضرية الحقيقية للمدن.

– التريث في عمليات تسليم المشاريع إلى غاية الانتهاء منها كلية وبجميع جوانبها ولواحقها. (مثلا عدم تسليم الأحياء السكنية إلا بعد الانتهاء من جميع المشاريع الخاصة بالتهيئة الحضرية لهذه الأحياء).

– ضرورة محاسبة جميع من لا يقوم باحترام معايير الإنجاز، وكذلك آجال الإنجاز، وكل ما هو مرتبط بعملية التنمية الحضرية للمدن.

– تفعيل دور الرقابة، وإعطاء كل الصلاحيات لجهاز الرقابة من أجل معاقبة المسؤولين عن تفشي ظاهرة الفساد، وساهموا في تعطيل التنمية الحضرية للمدن الجزائرية.

– الأموال الكبيرة التي تم ضخها من أجل مشاريع التنمية الحضرية للمدن الجزائرية أثناء فترة الخماسي 2010–2014، أسالت لعاب الكثير من المسؤولين الذين تفشت عندهم ظاهرة الفساد.

– التأخر الذي شهدته بعض المشاريع في مختلف القطاعات أثر سلبا على استفادة المدن الجزائرية من عدد أكبر من المشاريع التنموية.

– التركيز على قطاع السكن والأشغال العمومية في المشاريع التي جاء بها المخطط الخماسي ألقى بظلاله على باقي القطاعات التي لم تستفد بالصورة الكافية.

– ضرورة المراقبة في معظم مراحل الإنجاز لمختلف المشاريع وليس فقط عند انطلاقتها سيساهم في الحصول على إنجازات تتوافق مع البطاقات التقنية لهذه المشاريع.

– ضرورة تفعيل الدور الرقابي والضمير، وغرس ثقافة التبليغ من اجل المصلحة العامة لديه، لنساهم جميع في التنمية الحضرية لمدننا.

– علينا جميعا أن نعلم أن المدن التي نعيش فيها هي مدننا ن وهي صورة لنا عند زائريها، وأن هذا الوطن هو بلدنا ن وعلينا جميعا المساهمة في تنميته وتطوره وازدهاره.

– ضرورة تحلي المواطنين بثقافة التمدن الحقيقية، وليس شعارات فقط من اجل معرفة القيمة الحقيقية للمدينة، والمساهمة في الحفاظ عليها وتطويرها.

خلاصة الفصل:

بعد الانتهاء من تفريغ البيانات وتحليلها وتفسيرها، استطعنا الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تتعلق بموضوع الدراسة، هذه النتائج هي ما لمسناه في الواقع حقا، وما لاحظناه من خلال ما ووجدناه في الإجابات المتحصل عليها في الاستبيانات المسترجعة من أفراد العينة بعد مائها من طرفهم، غير أن ما يجب الإشارة إليه هو الشرخ الكبير والفرق الواضح بين ما يقوله المواطنون وما يراه المسؤولون حول إنجازات المخطط الخماسي 2010-2014.

خاتمة

خاتمة

إن الخروج الى الميدان واجراء مثل هذه الدراسات يجعلنا نطلع أكثرعلى الواقع الذي تعيشه مدننا مقارنة بغيرها من مدن العالم، فمثلا بالرغم من الميزانيات العملاقة التي تم تخصصها لجميع المجالات واستفادت منها جميع مناطق الوطن إلا أن الواقع لم يتغير والمعاناة هي نفسها بالنسبة للمواطنين، طالما أن المطالب هي نفسها لم تتغير، فنجد أن المواطنين في سنة 2022 مازالوا يطالبون بحقوق بسيطة مثل السكن والطرق والمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية، في حين أن دول العالم المتقدم حققت طفرة جديدة واصبحوا يعيشون في مدن ذكية ومدن عملاقة متطورة جدا، وهذا كله راجع لشيأين إثنين هما:

- وعي المواطنين وتفريقهم بين حقوقهم وواجباتهم وتفانيهم واخلاصهم في عملهم.
- وعي المسؤولين لطبيعة عملهم وهي الخدمة الحقيقية للمواطنين والسعي لتوفير جميع ظروف الراحة والرفاهية لهم بعيدا عن المطامع الشخصية والفساد.

ومن هنا فإن خلاصة القول وخاتمته هي أن الأموال والثروات وحدها لا تكفي لبناء الأوطان بل يجب أن يكون الى جانبها الإخلاص في العمل وروح المواطنة ومشاركة الجميع في ذلك كل حسب امكانياته وقدراته.

الملخصات

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى كشف الغطاء عن واحد من أهم المواضيع التي أثارت الكثير من الكلام وأسال الكثير من الحبر في السنوات الأخيرة، ومازالت تبعاتها متواجدة إلى يومنا هذا، كيف لا وهي تتحذث عن واحدة من أكبر الميزانيات في تاريخ الدولة الجزائرية، والتي كان من المفترض تخصيصها للتنمية الحضرية للمدن الجزائرية، حيث كان الهدف الابتدائي منها هو تغيير وجه هذه المدن إلى الأحسن، وجعلها مدنا متطورة حضريا [اتم عمنى الكلمةن برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 لو تم تطبيقه فعلا في أرض الواقع لكانت في هذا اليوم مدننا متطورة حقا بما فيها مدن الولاية التي قمنا فيها بهذه الدراسة، لكن للأسف أنانية البعض من المسؤولين، وجشع البعض الآخر، وفساد الكثير منهم ساهم بشكل مباشر في تعطيل هذا البرنامج وعدم الحصول على النتائج المرجوة منه، نعم وبالنسبة لي كباحث في هذا المجال وبعد الانتهاء من الدراسة وجدت أن السبب الأكبر في عدم نجا مشاريع التنمية في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014 هو الفساد والرغبة في الغنى من طرف المسؤولين سواء كانوا إداريين، أو مسيري مقاولات، أو مراقبين للانجاز، وتفضيلهم للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة، ويبقى الضحية الأولى والأخيرة هو المواطن البسيط لأنه هو من يدفع ثمن ذلك الفساد إلى يومنا هذا.

و في الختام سنقول ما كنا لنكون هكذا لو عرفنا المعنى الحقيقي للمسؤولية والإخلاص في العمل.

Resumè :

Cette étude visait à dévoiler l'un des sujets les plus importants qui a fait beaucoup parler et demandé beaucoup d'encre ces dernières années ،et dont les conséquences sont toujours présentes à ce jour ،Comment ne pas le faire ،alors qu'elle parle d'un des plus gros budgets de l'histoire de l'Etat algérien ? Qui devait être consacré au développement urbain des villes algériennes ،où l'objectif premier était de changer le visage de ces villes pour le mieux ،Et en faire des villes développées urbaines [Compléter le mot pour le programme quinquennal de développement 2010-2014. S'il était effectivement appliqué sur le terrain ،à ce jour nos villes auraient été véritablement développées ،y compris les villes de l'état dans lequel nous mené cette étude ،Malheureusement ، l'égoïsme de certains responsables ،la cupidité des autres et la corruption de nombre d'entre eux ont directement contribué à la perturbation de ce programme et à l'échec à en obtenir les résultats escompté .،Oui ،et pour moi en tant que chercheur dans ce domaine ،et après avoir terminé l'étude ،j'ai constaté que la principale raison de l'échec des projets de développement dans le cadre du programme quinquennal 2010-2014 est la corruption et le désir de richesse sur de la part des fonctionnaires ،qu'ils soient administrateurs ،gestionnaires de contrats ou contrôleurs de réalisation ،préférence pour l'intérêt privé par rapport à l'intérêt public ،Et la première et dernière victime reste le simple citoyen car c'est lui qui paie le prix de cette corruption à ce jour.

Et pour conclure ،nous dirons ce que nous serions si nous connaissions le vrai sens de la responsabilité et de la sincérité dans le travail.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1 قائمة المراجع

1. إبراهيم عثمان: مقدمة في دراسات علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، 2012.

2. أحمد حسن إبراهيم، عمر محمد علي: جغرافية المدن بين الدراسة المنهجية والمعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، مصر 2016.

3. أحمد علي أحمد: المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار والتنمية المتوازية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ط 1، 2009.

4. أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الأول، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، الطبعة الأول، 2008.

5. باحثي سيسرك: التنمية الحضرية في دول التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، ديسمبر 2019.

6. جمال الخطيب: اعداد الرسائل الجامعية وكتابتها، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان الأردن الطبعة الأولى، 2006.

7. جمال الخطيب: اعداد الرسائل الجامعية وكتابتها، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان الأردن الطبعة الأولى، 2006.

8. حسن عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، بشريا).

9. حسن علي حسن، المجتمع الريفي والحضري، المكتب الجامعي الحديث، 1991.

10. حسن علي حسن، المجتمع الريفي والحضري، المكتب الجامعي الحديث، 1991.

11. منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، 2001.

12. حسين رشوان، مشكلات المدينة، المكتب العربي الحديث، سوريا، ط1، 1995.

13. حسين عبد الحميد رسلان: دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية: مؤسسي شباب الجامعة، الإسكندرية.

14. د عبد الباسط عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب الكويت،1998.

15. ر.بودون ف – بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حداد، معهد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2007.

16. ريب محمد السيد، والسيد عبدالعاطي السيد، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، 1988م.

17. زكي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: أساليب البحث العلمي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2008.

18. سالم محمد خميس الخضوري، التنمية والتحديث في المجتمع العماني المعاصر، دار المعرفة الجامعية عمان، ط1، 2004.

19. السيد الحسيني، المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، ط3، 1985.

20. السيد عبدالعاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، السنة غير موجودة.

21. صابر غبد الباقي ك علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة الملك فيصل، الرياض، السعودية.

22. صالح بن عبد الله الديل: مهارات البحث الاجتماعي وتقنياته، دار العبيكان للنشر والتوزيع ن الرياض ن العربية السعودية.

23. صبحي حموي، المدخل في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، الطبعة الأولى، 2000.

24. عبد الإله أبو عياش، أزمة المدينة العربية، وكالة المطبوعات الكويت، ط1 1980 م.

25. عبد الجبار ناجي، دراسات في تاريخ المدن العربية الاسلامية، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 2009.

26. علي سالم الشواورة، جابر الحالق: الجغرافيا الطبيعية والبشرية، الطبعة ألاولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. 2012

27. فاروق عقون، كمال بوقرة: الفجوات المنهجية في الدراسات السوسيولوجية، مجلة الإحياء، المجلد 19، العدد 23، ديسمبر 2019.

28. لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قار يونس، 2002 م.

29. ماجد محمد الخياط، أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

30. مجوعة من الباحين: التنمية الحضرية في دول منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، منظمة التعاون الإسلامي، ديسمبر 2019.

31. مجوعة من الباحين: التنمية الحضرية في دول منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، منظمة التعاون الإسلامي، ديسمبر 2019.

32. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني.

33. محمد بومخلوف، التحضر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، ط1، 2001.

34. محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، مرجع سبق ذكره.

35. محمد شفيق، البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.

36. محمد عاطف غيث، غريب محمد السيد، علم الاجتماع الحضري، 1989، دار المعرفة الجامعية.

37. محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2002.

38. محمد عبد الفتاح محمد، الاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، 2002.

39. المرسوم التشريعي رم 93/12 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 1993/10/05

40. مصطفى عمر حمادة، علم الإنسان مدخل لدراسات المجتمع والثقافات، دار المعرفة الجامعية الازاريطة، مصر، دط، 2007.

41. معن خليل العمر، معجم علم الاجتماع المعاصر، الطبعة الأولى، 2000، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

42. مقدمة العلامةعبد الرحمان ابن خلدون: كتاب العبر والعجم والبربر الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2006.

43. وجدي شفيق عبد اللطيف، علم الاجتماع الحضري والصناعي، دار ومكتبة الاسراء للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1،2007.

2- المنشورات الجامعية وأطروحات الدكتوراه

44. إسماعيل بن السعدي، معوقات التنمية العمرانية، أطروحة دكتوراه دولة، علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، 2001-2002.

45. آمال رشاد السيد حسن، التنمية والمدن الجديدة، منشورات كلية الآداب، جامعة طنطا، 1993.

46. حميدة جرو: نظرة الشباب والمكونين للمهن من حيث التكوين والمخرجات دراسة ميدانية بمؤسسات التكوين المهني بسكرة، أطروحة دكتوراه جامعة بسكرة، 2020.

47. د عجابي خديجة: الديناميكية العمرانية وجذورها بالجزائر، منشورات جامعة علي لونيسي، الجزائر.

48. صبرينة معاوية: التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية – مدينة بسكرة نموذجا – أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2016/2015.

49. عبد العزيز بودون، التحضر في الجزائر (العوامل، المراحل، الخصائص، الانعكاسات)، الباحث الاجتماعي، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 05، جانفي 2004.

3- المقالات الأكاديمية والمجلات

50. أ بسمة عولمي، تقييم الجباية المحلية في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات الانسانية، المجلد 2، العدد2، 2008/06/30.

51. أ عبد الصمد سعودي، د حسين بلعجوز: أثر تغيرات أسعار النفط في تجسيد برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التشغيل في الجزائر في الفترة (2001-2014) مجاة الحقوق والعلوم الانسانية –دراسات اقتصادية 26-2 جامعة الجلفة.

52. أ نزعي فاطمة، ا هاشمي الطيب: ظاهرة الهجرة الريفية أسباب انتشارها وأثارها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، 29-2.

53. أ. مصراوي منيرة أ.د. يوسفي رشيد: واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر POIDEX، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغام، العدد رقم 07/ مارس 2015.

54. إبراهيم توهامي، الديناميات والسياسات الحضرية المعاصرة في ظل العولمة، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد أفريل 2004، قسنطينة.

55. أد/ بريش عبد القادر، أ/ بغداوي جميلة: تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري، جلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد الرابع عشر جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف –.

56. إسماعيل سيبوكر، نجلاء نجاحي، أهمية المنهج الوصفي للبحث في العوم الإنسانية، مجلة مقاليد، العدد 16، جوان 2019.

57. بقة محمد الشريف مشري محمد الناصر: تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، ماي 2018.

58. حسين عماري، مولاي بوعلام مولاي بوعلام: مقال بعنوان تمويل القطاع الفلاحي بين التحديات ول القطاع الفلاحي بين التحديات والإمكانات التنمية الزراعية في الجزائر من كتاب قطاع الفلاة في الجزائر، الناشر مخبر بحث STRATEV جامعة البويرة –الجزائر 2021

59. خلوط فوزية: واقع مناخ االستثمارالأجنبي في الجزائر في ظل برامج التنمية (2001-2014) مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة- جامعة يحيى فارس –المدية العدد 7-جانفي 2017.

60. د زرواط فاطمة الزهراء: تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها علي النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014 مجلة المالية والأسواق.

61. صادق بن قادة، نصف قرن من توسع المجال المحيط بمدينة وهران، بعض تجارب السياسة العمرانية، مجلة الإنسانيات، العدد 13، جانفي 2001، وهران، عاشور مريق، العالية مناد، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، المجلد 16، العدد 22، 2022/03/03.

62. عبد العزيز بودون، المشكلات الاجتماعية للنمو الحضري، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، 2001.

63. عمران محمد: استراتيجية التمويل السكني في الجزائر، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية 6 – 2011.

64. غربي صباح، المقابلة كأداة من أدوات جمع البيانات، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1 المجلد 1، جامعة الاغواط 2007/01/01.

65. فاطمة الزهرة حوتية، عفيفة حوتية، تقنيات أدوات البحث العلمي في جمع البيانات، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص، جامعة الجلفة، 13 نوفمبر 2019.

66. فتيحة بروبة، الجيلالي بوطرف، حاج بن زيدان: دراسة التشغيل، سياسة الإنفاق الاستثماري والنمو من خلال المربع السحري لكالدور معطيات البرامج التنموية للجزائر خلالالفترة: 2010–2019، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 2 القسم أ، ذيسمبر 2019.

67. نذير الزريبي، بلقاسم ذيب وفاضل بن الشيخ الحسين، البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع (الأبعاد التخطيطية والأبعاد الاجتماعية)، مجلة العلوم الإنسانية، جامع منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 13، جوان 2000.

68. نور الدين بوعيشة، قراءة في مفهومي التخطيط والاستراتيجية، مجلة المربي، المجلد 20، العدد 1، المعهد الوطني لتكوين إطارات الشباب الجزائر، 2017/11/15.

69. نور الدين عنون، واقع العقار الحضري وآفاق التنمية العمرانية، مجلة صناعة المدن، أم البواقي، العدد 02، ديسمبر 2002.

70. وداد عباس: سياسات مكافحة الفقر: دراسة حالة الجزائر، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول 2014.

المنشورات الرسمية والبيانات:

71. عبد العزيز بوتفليقة: خطاب موجه للطلبة، جامعة سطيف، أكتوبر 2009

72. بيان مجلس الوزراء 2010/05/24.

المواقع الإلكترونية:

73- موقع وكالة الأنباء الجزائرية، https: //www.aps.dz/ar/sport/103415-2021-03-13-15-03-00، تم النشر بتاريخ السبت 13 مارس 2021، الساعة 15: 53.

74 - الموقع الرسمي لمديرية التجارة لولاية أم البواقي يوم 2021/09/15: https: //www.dcwoumelbouaghi.dz/index.php/wilaya/present-wilaya?showall=1&limitstart=

القرارات والمراسيم

75- مقرر رقم 854 مؤرخ في 20 أكتوبر 2021 يتضمن ألية للانخراط، والمتابعة والمراقبة، والتفتيش والتقييم، والاستفادة من دعم حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" السطر 2 "التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز" في إطار البرنامج الوطني لتنمية الأشجار المثمرة المقاومة وكذا الطرق التقنية والإدارية والمالية ودفع الإعانات.

76- مرسوم تنفيذي رقم 10-235 مؤرخ في 26 شوال عام 1431 الموافق 5 أكتوبر سنة 2010 يحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من الدولة لاقتناء سكن جماعي أو بناء سكن ريفي ومستويات دخل طالبي هذه السكنات وكذا كيفيات منح هذه المساعدة.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

استمـارة استبيان حول:

دور المخطط الخماسي 2010-2014 في التنمية الحضرية
دراسة ميدانية بولاية أم البواقي

مشروع بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه في علم اجتماع المدينة

تخصص –تنظيم وتنمية المدينة–

إعداد الطالب: بوكراع إسماعيل**إشراف الأستاذ الدكتور:** العايش عبد العزيز

أولا: المعلومات الشخصية:

1- السن:

2- المستوى التعليمي:

3- الوظيفة:

4- مدة السكن في المدينة:

ثانيا: بيانات متعلقة بمدى إستفادة قطاع السكن في المدينة من المخطط الخماسي 2014/2010

5- منذ سنة 2009، هل استفادت مدينتكم من مشاريع في قطاع السكن؟ نعم ☐ ☐

6- هل ساهمت هذه المشاريع السكنية في حل أزمة السكن في مدينتكم ؟ نعم ☐ ☐

لماذا .....

.....

7- في رأيك لماذا يركز المخطط الخماسي 2014/2010 على قطاع السكن ؟

.....

.....

8- هل تتناسب السكنات الممنوحة في إطار هذا المخطط مع التطور التكنولوجي والمعماري لهذا العصر؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا

.....

.....

9- بعد انقضاء الفترة المحددة للمخطط الخماسي 2014/2010 هل ترى أن مدينتكم طرأت عليها تغييرات في المجال العمراني والسكني ؟

نعم ☐ لا ☐

10- إذا كانت الإجابة بنعم كيف ترى هذه التغييرات ؟

.....

.....

11- هل حققت مدينتكم نموا ملموسا في قطاع السكن والعمران بعد نهاية الفترة المحددة لتنفيذ برامج المخطط ؟

.....

.....

12- من وجهة نظرك هل نجح هذا المخطط في تحقيق تنمية في قطاع السكن والعمران ؟

.....

.....

ثالثا: بيانات تتعلق باستفادة المدينة من المشاريع خاصة بقطاع التهيئة الحضرية

13- هل استفادت مدينتكم من مجموعة من مشاريع الخاصة بالتهيئة الحضرية خلال الفترة الممتدة بين 2014/2010 ؟

نعم ☐ لا ☐

14- هل بامكانك ذكر هذه المشاريع؟

.....

.....

15- هل استفادت مدينتكم من مساحات خضراء خلال هذه الفترة ؟

نعم ☐ لا ☐

16- إذا كانت الإجابة بنعم هل ترى أن عدد هذه المساحات كافي لسكان مدينتكم؟

نعم ☐ لا ☐

17- في مجال تعبيد الطرقات ما رأيك بنسبة التعبيد التي وصلت إليها مدينتكم؟

كافية ☐ غير كافية ☐

فسر ذلك

.....

.....

18- ما رأيك في الوضع الذي تعيشه مدينتك من ناحية تعبيد الطرقات

.....

.....

.....

19- من خلال الفترة الممتدة بين 2014/2010 هل تم إنشاء مرافق عمومية مختلفة في مدينتكم ؟

نعم ☐ لا ☐

أذكرها

.....

.....

20- ما فائدة هذه المرافق لمدينتكم ؟

.....

.....

21- هل قدمت الإضافة لسكان مدينتكم ؟

.....

.....

.....

بعد انقضاء الفترة المخصصة للمخطط الخماسي 2014/2010

22- ما رأيك في مدى استفادة قطاع التهيئة الحضرية لمدينتكم منه ؟

.....

.....

23- وهل ترى أنه حقق أهدافه في مجال التهيئة الحضرية ؟

.....

.....

بيانات متعلقة بوجهة نظر المواطن للمخطط الخماسي 2014/2010

24- هل لديك معلومات حول المخطط الخماسي 2014/2010

نعم ☐ لا ☐

25- ماذا يمثل المخطط الخماسي 2014/2010 بالنسبة إليك ؟

.....

.....

26- هل جاء هذا المخطط بالجديد بالنسبة لمدينتكم ؟

.....

.....

27- في رأيك ما هي أهم القطاعات التي يركز عليها المخطط الخماسي 2014/2010 ؟

.....

.....

28- هل ترى أن المشاريع التي جاء بها المخطط ساهمت فعلا في التنمية الحضرية لمدينتكم

نعم ☐ لا ☐

لماذا. .

.....

.....

29- هل لاقت هذه المشاريع تجاوبا واعجابا من طرف المواطنين في مدينتكم؟

نعم ☐ لا ☐

.....

.....

30- يركز هذا المخطط بصفة كبيرة على قطاع السكن، لنكه يسعى كذلك لتوفير مشاريع في باقي القطاعات

هل ترى توازن في ذلك ؟

.....

.....

31- في رأيك هل جاء المخطط بالآمال التي يحملها الموطن الجزائري خاصة من حيث نوعية المشاريع ؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا ؟

.....

.....

32- هل حقق المخطط الخماسي 2010-2014 أهدافه الخاصة بالتنمية الحضرية لمدينتكم ؟

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك ؟

.....

.....

33 – ما رأيك في المخطط الخماسي 2014/2010 والأموال الكبيرة التي أنفقت في إطاره ؟

.....

.....

34 –كيف تراه ناجح أم فاشل ؟ ولماذا ؟

.....

.....

.....

دليل المقابلة مع المسؤولين

تم بناء دليل المقابلة مع المسؤولين على عدة أسئلة أساسية ومتشابهة وتتمثل هذه الأسئلة في:

1- المعلومات الشخصية:

2- هل استفاد القطاع من مشاريع في إطار المخطط الخماسي 2010-2014

2- ما هي نسبة استفادة القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى ؟

3- ما هي أهم المشاريع التي تمت الاستفادة منها ؟

4- أهم المشاريع المنجزة؟

5- المشاريع التي تم تسليمها والشروع في استغلالها ؟

6- هل هذه المشاريع كافية مقارنة بمتطلبات المواطنين؟

7- ما مدئ مساهمة هذه المشاريع في التنمية الحضرية للولاية ؟

8- كيف ترى استفادة قطاعكم في ولايتكم مقارنة بنفس القطاع في الولايات الأخرى؟

9- هل حققت المشاريع التي استفاد منها القطاع التابع لكم من تحقيق أهداف التنمية الحضرية من خلال مشاريع المخطط الخماسي 2010-2014 ؟

شكرا على تعاونكم

خريطة ولاية أم البواقي

حي ماكوماداس 1

صورة علوية لمدخل مدينة ام البواقي

مدخل مدينة أم البواقي من الجهة الشرقية